

اختيارات ابن تيمية في التفسير

من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم

جُمِعًا و دراسةً

إعداد

د. إبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي

الأستاذ المشارك بقسم القرآن وعلومه في جامعة القصيم

أصل هذا الكتاب رسالة علمية تقدمها المؤلف لنيل درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، كلية أصول الدين، قسم القرآن وعلومه، وقد تمت مناقشتها بتاريخ ١٤٢٦ / ٤ / ٢٢ هـ، وأجازت بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على المعمود رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه
أجمعين، وبعد:

فإن البحث الذي ينبع يديك - أيها القارئ الكريم - يكتسب أهميته من جهات عدّة،
أبرزها جهتان :

الأولى: أنه في باب الاختيارات، وهو باب جليل القدر في علم التفسير، عظيم النفع، غزير
الفائدة .

الثانية: أنه يتناول اختيارات أحد الأئمة الأعلام الأفذاذ المختهدين، الذين كانت لهم يد طولى
في تحقيق مسائل الشريعة عامة، والتفسير خاصة، وهو: (شيخ الإسلام تقى الدين أبو العباس
أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية).

وقد بذل أخونا فضيلة الشيخ د. إبراهيم بن صالح الحميضي جهداً مباركاً في دراسة
اختيارات شيخ الإسلام (من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم)، وقدم لها بدراسة
منهج الشيخ في الاختيار .

وقد حرصت الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (بيان) على طباعة هذه
الرسالة المميزة ضمن إصدارات: (سلسلة الرسائل العلمية); لما تثله من إضافة علمية للمكتبة
الشرعية والقرآنية.

أسأل الله تعالى أن يجزي أخانا د. إبراهيم الحميضي خيراً الجزاء، والشكر موصول لإخواني
في اللجنة العلمية ببيان، ولكل من كان وراء خروج هذا العمل العلمي بالصورة المشرفة.
والله ولي التوفيق، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أ.د. محمد بن سريع عبد الله السريع

رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلِلٌ لَّهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا
هَادِيٌ لَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا. أَمَا بَعْدُ:
فَإِنَّ أَفْضَلَ الْعِلُومِ وَأَجْلَاهَا وَأَنْفَعَهَا عِلُومُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الَّذِي جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى
مَوْعِظَةً، وَشَفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ، وَهُدًى وَرَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، وَنَدْبَ عِبَادَهُ إِلَى تَدْبُرِ
آيَاتِهِ وَفَهْمِ مَعَانِيهِ، وَالْعَمَلُ بِمَا فِيهِ.

هَذَا، وَقَدْ اهْتَمَ سَلْفُ الْأُمَّةِ بِكِتَابِ اللَّهِ الْكَرِيمِ اهْتِمَامًا كَبِيرًا، فَحَفَظُوا آيَاتِهِ
وَتَعْلَمُوا مَعَانِيهَا، وَعَمِلُوا بِمَا فِيهَا، وَقَدْ كَانَ لِصَاحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَصَبُ
السَّبَقُ فِي ذَلِكَ، فَكَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ إِذَا تَعْلَمَ عَشَرَ آيَاتٍ، لَمْ يَجُوزْهَا حَتَّى يَعْرِفَ
مَعَانِيهَا، وَيَعْمَلُ بِهَا.

وَقَدْ سَارَ عَلَى نَهْجِ أُولَئِكَ الْأَصْحَابِ، التَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، حِيثُ تَتَلَمَّذُوا
عَلَى أَيْدِيهِمْ، وَهَمُّلُوا مِنْ عِلْمِهِمْ، ثُمَّ اقْتَفَى أَثْرَهُمْ، وَاتَّبَعَ طَرِيقَهُمْ، الْأَئِمَّةُ الْأَعْلَامُ
مِنْ بَعْدِهِمْ.

وَكَانَ مِنْ أُولَئِكَ الْأَئِمَّةِ الْكَبَارُ، وَالْأَعْلَامُ الْأَخْيَارُ، الْعَالَمُ الْحَافِظُ، الْمُجْتَهِدُ،
الْعَابِدُ، الرَّاهِدُ، نَاصِرُ السُّنْنَةِ، وَقَامِعُ الْبَدْعَةِ، شِيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَاسِ
أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيلِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنُ تِيمِيَّةِ الْحَرَانِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَدْ كَانَ
— قَدْسَ اللَّهُ رُوْحُهُ — مُتَبَحِّرًا فِي جَمِيعِ عِلُومِ الشَّرِيعَةِ، لَا سِيمَا التَّفْسِيرِ، فَقَدْ بَرَعَ
فِيهِ، وَتَمَيَّزَ، وَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِيهِ فَتْحًا عَظِيمًا.

يَقُولُ عَنْهُ تَلَمِيذهُ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ — رَحْمَهُ اللَّهُ — : "وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَمُسْلِمٌ إِلَيْهِ،

وله من استحضار الآيات وقت إقامة الدليل بها على المسألة قوة عجيبة، وإذا رأه المقرئ تَحِيرَ فيه، ولفَرْطِ إمامته في التفسير وعظم اطلاعه يبين خطأً كثيراً من أقوال المفسرين ويوحي أقوالاً عديدة، وينصر قولًا واحدًا موافقاً لما دل عليه القرآن والحديث^(١).

ويقول عنه تلميذه عَلَمُ الدِّين البرزاًلي: "وكان إذا ذكر التفسير أباحت الناس من كثرة محفوظه، وحسن إيراده، وإعطائه كل قول ما يستحقه من الترجيح، والتضييف والإبطال...".^(٢)

ولذلك اخترت البحث في هذا الموضوع (جمع ودراسة اختيارات ابن تيمية في التفسير من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

الموضوع له أهمية كبيرة، وذلك لكثره الخلاف الوارد عن السلف في التفسير، وحاجة القارئ إلى معرفة الراجح من أقوالهم.

وسيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله تعالى – له عنابة فائقة بالترجيح بين الأقوال وتصحيح الصحيح منها، وتضييف الضعيف، وبيان المشكل بالأدلة والبراهين القوية، وتقديم قول تلميذه في منزلته فيه، ويأتي مزيد بيان لذلك إن شاء الله تعالى.

هذا، وقد رأيت أن أكتب في هذا الموضوع لأسباب أهمها ما يلي:

١ - أهمية الموضوع – كما تقدم – وحاجة المكتبة القرآنية إلى دراسة وافية

(١) العقود الدرية ص ٢٣.

(٢) العقود الدرية ص ١٣، وهناك نصوص أخرى في بيان مكانته – رحمه الله – في التفسير، يأتي إيرادها في متنلته في التفسير.

مستقلة فيه.

٢ - تَعْلُقُ المَوْضِعَ بِشَخْصِيَّةِ عِلْمِيَّةِ كَبِيرَةٍ، لَهَا قُوَّتُها فِي الْاخْتِيَارِ وَالْتَّرْجِيحِ، وَأَثْرُهَا فِي النَّقْدِ، وَالتَّصْحِيحِ، لَا سِيمَا وَأَنْ كَثِيرًا مِنْ اخْتِيَاراتِ شِيخِ الإِسْلَامِ وَاقِعَةٌ فِي الْآيَاتِ الْمُشَكَّلَةِ.

٣ - تَقْرِيبُ عِلْمِ هَذَا الْإِمَامِ - شِيخِ الإِسْلَامِ ابْنِ تِيمِيَّةَ - حِيثُ إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَكْتُبْ كِتَابًا مُسْتَقْلًا فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَلَكِنْ تَفْسِيرُهُ مُبْثُوثٌ فِي ثَنَيَا كِتَبِهِ الْكَثِيرَةِ، لَا سِيمَا وَأَنْ مَنْ جَمَعَ تَفْسِيرَهُ لَمْ يَسْتَوْعِبْ جَمِيعَ أَقْوَالِهِ^(١)، ثُمَّ إِنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ تَرْجِيْحَهُ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ إِلَّا بَعْدِ قِرَاءَةِ عَشْرَاتِ الصَّفَحَاتِ، مَعَ التَّأْمِلِ فِيهَا، وَمَرْاجِعَةِ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ حَوْلَهَا.

٤ - الإِلَفَادَةُ مِنَ الْوَجُوهِ وَالْقَوَاعِدِ التَّرْجِيْحِيَّةِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا شِيخُ الإِسْلَامِ فِي تَرْجِيْحَاتِهِ، وَإِبْرَازِهِ.

٥ - أَنْ فِي بَحْثِ هَذَا الْمَوْضِعَ، فَائِدَةً كَبِيرَةً لِلْبَاحِثِ؛ حِيثُ يَتَمَكَّنُ مِنَ الْاطِّلاَعِ عَلَى مَوْلَفَاتِ هَذَا الْإِمَامِ الْكَبِيرِ، وَالنَّهَلِ مِنْ بَحْرِ عِلْمِهِ الْغَزِيرِ.

مَحَالُ الْبَحْثِ وَحَدْوَدُهُ:

هَذَا الْبَحْثُ يُعْنِي بِجَمْعِ اخْتِيَاراتِهِ، وَتَرْجِيْحَاتِ ابْنِ تِيمِيَّةِ فِي التَّفْسِيرِ، وَدِرَاسَتِهَا، وَمُوازِنَتِهَا بِأَقْوَالِ غَيْرِهِ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ، وَذِكْرِ الرَّاجِحِ مِنْهَا مَعَ الْإِسْتِدَالَلِ لَهُ، وَمُنَاقِشَةِ الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى، مَعَ مَرَاعَاةِ قَوَاعِدِ التَّرْجِيحِ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ، وَالْوَقْوفُ عَلَى مَا يَحْسَنُ الْوَقْوفُ عَلَيْهِ مِنْ بَيَانِ مَصْطَلِحٍ، أَوْ شَرْحٍ قَاعِدَةٍ، أَوْ ذِكْرِ فَائِدَةٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْورِ الَّتِي تُشَرِّيُ الْبَحْثَ وَتُقوِّيهِ.

(١) وَتَأْتِيُ الإِشَارَةُ إِلَى أَنْ هَنَاكَ مُحاوَلَةً جَدِيدَةً لِجَمْعِ تَفْسِيرِهِ، وَهِيَ فِي طُورِ الْمَرْاجِعَةِ النَّهَايِيَّةِ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَتْ تَفْسِيرَهُ - رَحْمَهُ اللَّهُ - أَوْ قَارَبَتْ ذَلِكَ.

وقد شاركني في هذا الموضوع أخوان كريمان، جَمَعَ وَدَرَسَ الأولُ منهما وهو: الدكتور: محمد بن زيلعي هندي، اختيارات ابن تيمية من أول سورة الفاتحة إلى نهاية سورة النساء، وجمع ودرس الثاني منهمما، وهو زميلي: الدكتور محمد بن عبد العزيز المسند اختياراته من أول سورة المائدة إلى نهاية سورة الإسراء، وكان نصيبي جَمَعَ ودراسة اختيارات ابن تيمية في التفسير من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم.

خطة البحث:

هذا الموضوع يشتمل على مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وهي على النحو التالي:
المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

التمهيد: ابن تيمية، وخصائص تفسيره، ويشمل على ما يلي:
١ - ترجمة موجزة لابن تيمية.
٢ - خصائص تفسيره.

القسم الأول: منهج ابن تيمية في الاختيار والترجح. وفيه فصلان:
الفصل الأول: صيغ وأساليب الاختيار والترجح في التفسير عند ابن تيمية.
وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغ الاختيار والترجح عند ابن تيمية.
المبحث الثاني: أساليب الاختيار والترجح عند ابن تيمية.
الفصل الثاني: قواعد وجوه وأنواع الاختيار والترجح عند ابن تيمية.
وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: قواعد الاختيار والترجح عند ابن تيمية.

المبحث الثاني: وجوه الاختيار والترجيح عند ابن تيمية.
 المبحث الثالث: أنواع الاختيار والترجح عند ابن تيمية.
 القسم الثاني: اختيارات ابن تيمية وترجيحاته في التفسير من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم، جمعاً ودراسة.
 الخاتمة: وفيها أهم النتائج، مع المقررات.
 الفهارس.

منهج البحث:

سلكت في بحث هذا الموضوع المنهج التالي:

- ١ - جمع اختيارات وترجيحات ابن تيمية في التفسير – في الجزء المحدد لي – وذلك من جميع كتبه المطبوعة، مع متابعة ما نُشر منها أثناء إعداد البحث، وما تم النقل منه من كتبه يأتي ذكر طبعته في قائمة المراجع، كما رجعت إلى كتب ابن القيم، وتفسير ابن كثير، ونقلت منها في مواضع قليلة.
- ٢ - دراسة هذه الاختيارات وفق المنهج التالي:
 - أ - ذكر الآية التي ورد فيها الخلاف.
 - ب - ذكر اختيار الشيخ في الآية.
 - ج - ذكر كلام الشيخ في الاختيار أو الترجح بنصه إن كان قليلاً، أو اختصاره، وذكر مضمونه، إن كان طويلاً.
 - د - إذا كان للشيخ عدة نصوص في اختيار مسألة معينة، فإني أختار أنموذجًا، أو أكثر منها، وأشار إلى بقيتها في الحاشية.
 - ه - المقارنة بين اختيارات الشيخ واختيارات غيره من أئمة التفسير، مع الاستدلال لكل قول من الأقوال، وذكر ما يرد عليه من اعترافات. مبدأً بالقول الراجح، ما لم يقتض الأمر خلاف ذلك، كأن يكون الراجحُ الجمعَ بين

- الأقوال وحمل الآية على كل ما ذكر فيها.
- ٣ - عزوّت الآيات إلى سورها، ووثقت القراءات من مصادرها الأصلية.
- ٤ - خرّجت الأحاديث من مصادرها المعتمدة، ونقلت أحكام الأئمة على ما ليس في الصحيحين منها.
- ٥ - خرّجت الآثار من مصادرها الأصلية إن وجدت، وإلا إلى الكتب التي عُنيت بجمع أقوال السلف في التفسير، ولا سيما الدر المنشور للسيوطى.
- ٦ - اعنىت بذكر أقوال السلف من الصحابة والتابعين في معانى الآيات، ولا سيما أقوالهم في الكتب المستندة.
- ٧ - وثّقت النصوص من مصادرها الأصلية.
- ٨ - شرحتُ الغريب، ووضحتُ الغامض، وضبطت المشكل.
- ٩ - ترجمت للأعلام غير المشهورين عند أول ذكرهم، وحيث إن الشهرة ليس لها ضابط معين فقد اجتهدت في ذلك، مع الأخذ بالاحتياط عند التردد.
- ١٠ - عزوّت الشواهد الشعرية إلى دواعينها إن وجدت، وإلا إلى مصادرها المعتمدة.
- ١١ - عرفت بالفرق، والطوائف، والأماكن التي تحتاج إلى تعريف.
- ١٢ - وضعت فهارس كاشفة، تيسّر الاستفادة من الرسالة
- ١٣ - نظراً لأنني عملت أثناء البحث في أكثر من مكتبة، فقد رجعت في بعض المواقع إلى طبعات أخرى لبعض الكتب، وقد أشرت إلى الطبعة التي اعتمدت عليها فيها، وفي بعض الأحيان يكون في الطبعة المعتمدة سقط أو تصحيف، فأرجع إلى أخرى لاستدراكه، وأشار إلىها.
- ١٤ - لم أدرج ضمن مسائل الدراسة الآيات التي يكون الخلاف فيها راجعاً إلى اختلاف عبارات المفسرين، لعدم الحاجة إلى ذلك؛ إذ إن الخلاف فيها

لفظي.

١٥ - إذا قلت: شيخ الإسلام، أو الشيخ، فمرادي الإمام ابن تيمية رحمه الله.

صعوبات البحث:

وأجهتني بعض الصعوبات، أثناء إعداد هذا البحث، وقد تذللت بعون الله وتوفيقه ومنها:

١ - أن كلام شيخ الإسلام - رحمه الله - في التفسير منتشر، ومبثوث في كتبه الكثيرة، وبأساليب مختلفة، ثم إنه كثيراً ما يتكلم عن الآية في عشرات الموضع، وهذا يحتاج إلى تقليل كتبه، والمقارنة بين تفسيراته، وهل له اختيار في المسألة أم لا، وما هي النماذج المختارة من كلامه لإثباتها في البحث؟ وقد لا يتبيّن ذلك إلا بعد بحث المسألة، ولا يخفى الفرق بين هذا وبين دراسة اختيارات مفسر له كتاب محدد في التفسير، ومنهج معين في الاختيار والترجيح.

٢ - طولُ نَفْسِ شيخ الإسلام - رحمه الله - في بحث بعض المسائل، واستطراده الطويل، وتكراره الأدلة، والردود بأساليب مختلفة، حيث يتحدث عن المسألة في بعض الأحيان في عشرات الصفحات في الموضع الواحد، ولذلك يصعب تحديد اختياره أحياناً، ويحتاج الباحث إلى مراجعة جميع نصوصه في المسألة أكثر من مرّة، بتدبر وتأمل، ثم مراجعة كتب التفسير، وقد درستُ مسائلٍ فتبيّن لي أنها غير داخلة في حدود البحث فحذفتها، ولعل ذلك راجع إلى سرعته في الكتابة، واعتماده على حفظه، وعدم نظره فيما يكتب مرة أخرى؛ لكثرته تأليفه، وقيامه بأعباء التعليم، والجهاد، والدعوة، ويظهر ذلك بالمقارنة بين كتبه، وكتب تلاميذه، رحمة الله على الجميع.

٣ - ومن الصعوبات التي واجهتني أيضاً، حصر الأقوال في كل مسألة،

وتحرير اختيار المفسرين من السلف وغيرهم، حيث التزمت أن أذكر جميع الأقوال المعتبرة في كل مسألة، على أنني استفدت من اعتنى بهذا الجانب من المفسرين كالماوردي، وابن الجوزي، ولكنهم لا يستوعبون جميع الأقوال، ومن قال بها من السلف في بعض الأحيان، وقد يشتقون بعض الأقوال مع أن مؤداتها واحد.

هذا وقد بذلت جهدي في بحث مسائل هذه الرسالة وتحريرها، ومراجعتها، و كنت أحب أن أزيد بعض المسائل تحريراً، وأرجع إلى المزيد من المصادر في الفنون الأخرى غير التفسير، ولكن لم يتيسر لي ذلك، فقدمتها معترفاً بالقصور، والتقصير، راجياً من يطلع على موضع الخلل أن لا يضنّ على بما يصلح الرلل. وفي الختام أحمد الله - تعالى - حمداً كثيراً طيباً مباركاً، يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، على ما من به عليّ من الم恩 العظيمة التي لا تحصى، ومنها إتمام هذا البحث.

فاللهُمَّ لِكَ الْحَمْدُ، لَا نَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ.

كماأشكر كل منأعاني فيإعداد هذا البحث بأي وجه كان، وأسائل الله تعالى أن يجزيهم عني أحسن الجزاء. وأنهرياً أسأل الله أن يحسن القصد، ويصلح العمل، ويتجاوز عن الزلل، إنه قريب مجتب، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

د. إبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي

الأستاذ المشارك في جامعة القصيم

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم القرآن وعلومه

ناسخ ٠٦٣٢٦٠١٩٦

lb1430@gmail.com

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

١ - ترجمة موجزة لابن تيمية.

٢ - خصائص تفسيره.

ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية

هناك مئاتُ الترجمَاتُ لهذا العَلَمِ الْكَبِيرِ، مفردةٌ وغَيْرُ مفردةٍ، مطوّلةٌ، ومحقّقةٌ بالعَرَبِيَّةِ، وغَيْرُهَا.

ابتدأَتْ فِي حَيَاتِهِ، وَمَا زَالَتْ تَتَرَى إِلَى يَوْمِنَا هَذَا^(١).

وَإِلَى جَانِبِ ذَلِكَ لَمْ يَزُلْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَلُونَ مِنْ بَحْرِ عِلْمِهِ الْغَزِيرِ، وَيَغْرِفُونَ مِنْ زُلَالِ فَقْهِهِ الْعَذْبِ التَّمِيرِ^(٢)، إِلَى هَذِهِ السَّاعَةِ، وَإِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ.

وَفِي هَذَا الْعَصْرِ أَقْبَلُ النَّاسِ عَلَى عِلْمِهِ هَذَا الْإِمامِ، وَانْتَشَرَتْ كُتُبُهُ - وَلِلَّهِ الْحَمْدُ -، وَقَدْ كُتُبَ حَوْلَهُ أَكْثَرُ مِنْ مائِيَّةِ رِسَالَةٍ عَلْمِيَّةٍ جَامِعِيَّةٍ فِي فَنُونٍ مُتَعَدِّدةٍ^(٣)، وَمِثْلُهَا أَوْ أَزِيدُ مِنْ الدراسَاتِ الْأُخْرَى؛ وَلَا تَكَادُ تَخلُوا وَاحِدَةٌ مِنْهَا مِنْ تَرْجِمَةِ لَهُ.

لَقَدْ وَقَفَتْ طَوِيلًا، وَاحْتَرَتْ، قَبْلَ أَنْ أَرْقَمْ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ فِي تَرْجِمَةِ هَذِهِ

(١) انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، فقد أحصى جامعاه خمس عشرة ترجمة مفردة، وخمساً وسبعين ترجمة غير مفردة، وذلك ابتداءً من حياته إلى عام ١٣٠٠هـ، وذكر محمد بن إبراهيم الشيباني إحدى وستين ترجمة حديثة له، وجملة كبيرة من البحوث والدراسات، والمقالات عنه – رحمه الله –. انظر: أوراق مجموعة من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية لحمد بن إبراهيم الشيباني ص ١٨٨، ٢١٢، كما ذكر الدكتور عبد الرحمن الفريواني في كتابه شيخ الإسلام وجهوده في الحديث وعلومه تسعه كتب في ترجمة الشيخ بالأردية، وكتابين بالبنغالية، وثلاثة بالإنجليزية. ٢٤٤ / ١ – ٢٤٨.

(٢) التَّمِيرُ: الطَّيِّبُ، النَّاجِعُ فِي الرَّيِّ. انظر: المعجم الوسيط ٩٥٤ / ٢ مادة (غر).

(٣) انظر: دليل الرسائل الجامعية في علوم شيخ الإسلام ابن تيمية، حيث ذكر مائة وسبعين رسالة، منها: سبع وأربعون دراسة وتحقيق لبعض كتبه، وقد فاته كثير، وجاءَ بعده جديد.

الشخصية الفذة، ماذا أذكر، وماذا أذر، وعن أي جانب من جوانب حياته الماتعة، وسيرته الركية، أتحدث، هل أتحدث عن تأله ونسكه، أم أتحدث عن زهده وورعه، أم أتحدث عن علمه وحفظه وفقهه، أم أتحدث عن شجاعته وجرأته في الحق، أم أتحدث عن ابتلاءه ومحنه، أم أتحدث عن صبره وحلمه على خصومه، أم أتحدث عن خاتمة حياته، ويوم وفاته؟

هو حجّة الله قاهرة ** هو يبننا أعيوبة الدهر

هو آية للخلق ظاهرة ** أنوارها أربت على الفجر^(١)

وأبلغ من هذا قول تلميذه الحافظ أبي الحجاج المزي:

"ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحداً أعلم بكتاب الله،

وسنة رسوله، ولا أتبع لهما منه"^(٢).

وعلى كل حال، هذه إشارات سريعة، ونبذ يسيرة عن حياة إمام الدنيا في عصره، أسوقها تمهيداً لهذا البحث، مذيلاً لها بأهم المصادر التي اقتبس منها.

(١) هذه أبيات قالها فيه تلميذه ابن الزملکاني، انظر البداية ١٤٢/١٤، والعقود الدرية ص ١١، والذيل لابن رجب ٣٩٢/٢.

(٢) انظر: العقود الدرية ص ٩، وكان يقول: "لم يُر مثله منذ أربعمائة سنة" وعن ابن الزملکاني أنه قال: "لم يُر من خمسمائة سنة، أو أربعمائة سنة أحفظ منه" انظر: الذيل ٢٩٣/٢. وكان ابن الزملکاني محبًا ومعظماً له، ثم عاد ذا مَا له، ولا دَّا عليه آخر حياته، انظر: البداية والنهاية ١٤/١٣٧. وقال عنه المقرئي في المقفي الكبير ١/٦٨ "ثم نزع الشيطان بينهما، وغلبت على ابن الزملکاني أهويته فمال عليه مع من مال".

اسمه ونسبه:

هو شيخ الإسلام، تقي الدين، أبو العباس، أحمد بن الشيخ شهاب الدين أبي الحasan عبد الحليم، بن الشيخ العلامـة مـجـد الدـين أبي البرـكات عبد السلام، بن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخـضرـي، بن محمد، بن الخـضرـ، بن علي بن عبد الله، بن تـيمـيـة التـمـيـرـيـ، الـحرـانـيـ، ثم الدـمـشـقـيـ.

و(تـيمـيـة) لقب جـدـه محمدـ، وفي تعـليـلـها قولـانـ مشـهـورـانـ:

أـحـدـهـماـ: أـنـ جـدـهـ مـحمدـاـ، ذـهـبـ إـلـىـ الحـجـ وـلـهـ اـمـرـأـ حـامـلـ، وـمـرـ عـلـىـ دـرـبـ تـيمـاءـ^(١)، فـرـأـيـ جـارـيـةـ، فـلـمـاـ رـجـعـ إـلـىـ حـرـانـ وـجـدـ اـمـرـأـهـ وـلـدـ بـنـتـاـ، فـلـمـاـ رـأـهـاـ قـالـ: يـاـ تـيمـيـةـ يـاـ تـيمـيـةـ، فـلـقـبـ بـذـلـكـ.

وـالـثـانـيـ: أـنـ جـدـهـ مـحمدـاـ هـذـاـ كـانـ اـسـمـ أـمـهـ تـيمـيـةـ، وـكـانـتـ وـاعـظـةـ، فـنـسـبـ إـلـيـهـاـ وـعـرـفـ بـهـاـ^(٢).

وـ(ـتـمـيـرـيـ) نـسـبـةـ إـلـىـ بـنـيـ تـمـيـرـ، القـبـيلـةـ الـعـرـبـيـةـ الـمـعـرـوـفـةـ^(٣).

مولده ونشأته:

ولـدـ رـحـمـهـ اللـهـ بـحـرـانـ^(٤)، يـومـ الـاثـنـيـنـ الـعاـشـرـ مـنـ رـبـيعـ الـأـوـلـ، سـنـةـ إـحـدـىـ

(١) تـيمـاءـ: بلـدـةـ مـعـرـوفـةـ، شـمـالـ الـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـودـيـةـ.

(٢) انـظـرـ: العـقـودـ الـدرـيـةـ صـ٤ـ، وـالـتـبـيـانـ لـبـدـيـعـةـ الـبـيـانـ لـابـنـ نـاصـرـ الدـينـ الـدـمـشـقـيـ، ضـمـنـ الجـامـعـ لـسـيـرـةـ شـيـخـ الـإـسـلـامـ اـبـنـ تـيمـيـةـ صـ٤٩١ـ، وـالـكـواـكـبـ الـدرـيـةـ فيـ منـاقـبـ الـمـخـهـدـ اـبـنـ تـيمـيـةـ صـ٥٢ـ.

(٣) انـظـرـ: التـبـيـانـ لـبـدـيـعـةـ الرـمـانـ، ضـمـنـ الجـامـعـ لـسـيـرـةـ شـيـخـ الـإـسـلـامـ صـ٤٩٢ـ.

(٤) حـرـانـ: بلـدـةـ مـشـهـورـةـ فـيـ الـجـزـيرـةـ الـفـرـاتـيـةـ بـيـنـ الشـامـ وـالـعـرـاقـ، لـيـسـتـ هـيـ الـتـيـ بـقـرـبـ دـمـشـقـ، وـلـاـ الـتـيـ فـيـ تـرـكـياـ، وـلـاـ الـتـيـ بـقـرـبـ حـلـبـ. أـفـادـهـ الشـيـخـ الـعـلـامـ بـكـرـ أـبـوـ زـيدـ فـيـ المـاـخـلـ إـلـىـ آـثـارـ شـيـخـ الـإـسـلـامـ اـبـنـ تـيمـيـةـ صـ١٦ـ.

وستين وستمائة، في بيت علم وفضل ودين، فأبوه وأجداده، وكثير من أهل بيته من العلماء، ولما تَم له سُتُّ سنين، وذلك في عام ٦٦٧هـ، هاجر مع والده وأهل بيته من حَرَّان إلى دمشق، وذلك بسبب جُور التتار، وقد حملوا معهم كتبهم في رحلة شاقة، أنجاهم الله فيها من قبضة التتار.

وقد نشأ — رحمه الله — نشأةً صالحةً، فكان تقىً ورعاً، عفيفاً، صواماً، قواماً، باراً بوالديه، مقتصداً في المأكل والملابس، معرضًا عن الدنيا، ولم يتزوج ولم يتسرّ^(١).

قال عنه تلميذه الذهبي: "والله ما مقللت عيني مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، كان إماماً متبحراً في علوم الديانة، صحيح الذهن، سريع الإدراك، سيّال الفهم، كثير المحسن، موصوفاً بفرط^(٢) الشجاعة والكرم، فارغاً من شهوات المأكل والملابس والجماع، لا لذة له في غير نشر العلم وتدوينه، والعمل بمقتضاه"^(٣). "وما رأيت في العالم أكراً منه، ولا أفرغَ منه عن الدينار والدرهم، لا يذكره، ولا أظنه يدور في ذهنه، وفيه مرؤة، وقيام مع أصحابه، وسعي في مصالحهم، وهو فقير لا مال له"^(٤).

وقد رُزق — رحمه الله — ذكاءً حارقاً، وحافظة عجيبة، فنبغ مبكراً، وفاق

(١) أفاده ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٩٥، قال الشيخ بكر أبو زيد: "لا رغبة عن هذه السنة، ولكنه مثقل الظهر بكموم العلم، والدعوة، والجهاد" المداخل ص ٢٣.

(٢) الفَرْطُ: تجاوز الحد. انظر: المعجم الوسيط ٢/٦٨٣ مادة (فرط).

(٣) المعجم المختص ص ٢٧ - ٢٥ ط ٢، والجامع لسيرة شيخ الإسلام ص ٢٧٩.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ٣/٣٩٥.

الأقران، وأدهش الناس، وما زال صبياً، وقد ناظر وهو دون البلوغ، وكان يحضر المدارس والمحافل في صغره، فيتكلم وينظر ويفهم الكبار، وأفتي في سن السابعة عشرة من عمره، وبدأ التأليف وهو في تلك السن أيضاً، ودرس وهو في الحادية والعشرين من عمره، وذلك في مدرسة الحديث السُّكْرِيَّة، خلفاً لأبيه بعد وفاته.

قال عنه ابن سيد الناس^(١): "أَفَيْتُهُ مِنْ أَدْرَكَ مِنَ الْعِلْمَ حَظًّاً، وَكَادَ يَسْتَوْعِبُ السَّنَنَ وَالآثَارَ حَفْظًاً، إِنْ تَكَلَّمَ فِي التَّفْسِيرِ فَهُوَ حَامِلُ رَايَتِهِ، وَإِنْ أَفْتَى فِي الْفَقْهِ فَهُوَ مَدْرَكُ غَايَتِهِ، أَوْ ذَاكِرُ بِالْحَدِيثِ فَهُوَ صَاحِبُ عِلْمِهِ، وَذُو رَوَايَتِهِ، أَوْ حَاضِرُ بِالنَّحْلِ وَالْمَلْلِ لَمْ يُرَأِ أَوْسَعَ مِنْ نَحْلَتِهِ، وَلَا أَرْفَعَ مِنْ دَرَايَتِهِ، بَرَزَ فِي كُلِّ فَنٍ عَلَى أَبْنَاءِ جَنْسِهِ، وَلَمْ تَرَ عَيْنُ مِنْ رَأَهُ مُثْلَهُ، وَلَا رَأَتْ عَيْنُهُ مُثْلَ نَفْسِهِ"^(٢).

وقال كمال الدين ابن الزملکاني^(٣): "كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ فَنٍ مِنَ الْعِلْمِ ظَنَ الرَّائِي وَالسَّامِعُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ غَيْرَ ذَلِكَ الْفَنَّ، وَحَكَمَ أَنَّ أَحَدًا لَا يَعْرِفُ مُثْلَهُ"^(٤).

(١) هو محمد بن محمد بن سيد الناس الربعي، أبو الفتح، فتح الدين، محدث مؤرخ عالم بالأدب، ولد بالقاهرة سنة ٦٧١هـ، وتوفي بها سنة ٧٣٤هـ، من مؤلفاته: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، وبشرى الليب في ذكرى الحبيب. انظر: الدرر الكامنة ٤/٢٧٩، وفوات الوفيات ٣/٢٨٧.

(٢) الرد الوافر ص ٥٨، والعقود الدرية ص ١١، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٩.

(٣) هو محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، ابن الزملکاني، فقيه شافعی، ولد سنة ٦٦٧هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ، من مؤلفاته: تعلیقات على المنهاج للنبوی، وعجالۃ الراكب في ذکر أشرف المناقب. انظر: الدرر الكامنة ٤/١٩٢، وفوات الوفيات ٤/٧.

(٤) العقود الدرية ص ٩.

شيوخه:

تتلذذ شيخ الإسلام على عدد كبير من الشيوخ، قال ابن عبد الهادي^(١): "وشيوه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ"^(٢) ومنهم ما يلي:

- ١ - والده الشيخ عبد الحليم بن عبد السلام^(٣).
- ٢ - أبو الفرج جمال الدين بن سليمان البغدادي^(٤).
- ٣ - الشيخ شرف الدين، أحمد بن كمال الدين، شيخ الشافعية، ومفتى دمشق^(٥).
- ٤ - الشيخ أبو العباس، زين الدين، أحمد بن عبد الدائم المقدسي^(٦).

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي، شمس الدين، أبو عبد الله، ابن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي، حافظ للحديث، عارف بالأدب، من كبار الحنابلة، ولد سنة ٧٠٥ هـ، وتوفي سنة ٧٤٤ هـ، من مؤلفاته: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، والمحرر في الحديث. انظر: الدرر الكامنة ٣/٤٢١، وشذرات الذهب ٦/١٤١.

(٢) العقود الدرية ص ٦.

(٣) هو أبو الحasan، شهاب الدين، عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني، ولد سنة ٦٢٧ هـ بحران، وتوفي سنة ٦٨٢ هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٣٧٦، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/٣٠٢.

(٤) هو أبو الفرج أو أبو محمد، جمال الدين، عبد الرحمن بن سليمان بن سعد بن سلمان البغدادي الحراني الحنبلي، ولد سنة ٥٨٥ هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٠ هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٣٣٢، والذيل ٢/٢٨١.

(٥) هو شرف الدين، أحمد بن نعمة بن أحمد المقدسي الشافعي، ولد سنة ٦٢٢ هـ، وتوفي سنة ٦٩٤ هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٤٢٤، وفوات الوفيات ١/٥٧.

(٦) هو أحمد بن عبد الدائم بن نعمة بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي، مسند الشام وفقهها ومحدثها، ولد سنة ٥٧٥ هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٦٨ هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٣٢٥، وفوات الوفيات ١/٨١.

- ٥- الشيخ تقي الدين أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي^(١).
- ٦- الشيخ شمس الدين، أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء الأذرعى الحنفى^(٢).
- ٧- الشيخ أبو حامد، محمد بن علي الصابوبي^(٣).
- ٨- الشيخ شمس الدين أبو محمد عبد الرحمن بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي^(٤).
- ٩- الشيخ علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، المعروف بابن البحارى^(٥).

(١) هو إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر شاكر بن عبد الله التنوخي الدمشقي الكاتب، ولد سنة ٥٨٩هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٣٣٨، وفوات الوفيات ١/١٧٠.

(٢) هو القاضي عبد الله بن محمد بن عطاء الأذرعى الحنفى، كان المشار إليه في مذهبة، مع الدين والصيانة والتغافل والتواضع، توفي سنة ٦٧٣هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٣٤٠، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ٢/١٩٧.

(٣) هو الجمال، أبو حامد، محمد بن علي بن محمود الصابوبي الحافظ، شيخ دار الحديث التنوية، ولد سنة ٦٠٤هـ، وتوفي سنة ٦٨٠هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٣٦٩، والأعلام ٦/٢٨٢.

(٤) هو شيخ الإسلام، عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، ولد سنة ٥٩٧هـ، صاحب شرح المقنع، توفي سنة ٦٨٢هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٣٧٦، وفوات الوفيات ٢/٢٩١.

(٥) هو فخر الدين، أبو الحسن، علي بن أحمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي الصالحي الحنبلي، عالمة بالحديث، ولد سنة ٥٩٥هـ، وتوفي سنة ٦٩٠هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٤١٤، والأعلام ٤/٢٥٧.

١٠ - الشيخ شمس الدين أبو عبد الله بن عبد القوي بن بدران المقدسي المرداوي^(١).

تلاميذه:

تلمذ على شيخ الإسلام حلق كثير، أضحى كثير منهم من أكابر علماء الإسلام، ومنهم:

- ١ - الإمام شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، ابن قيم الجوزية.
قال ابن حجر: "ولو لم يكن للشيخ تقى الدين من المناقب إلا تلميذه الشهير شمس الدين ابن قيم الجوزية صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف؛ لكان غاية في الدلالة على عظم منزلته"^(٢).
- ٢ - الإمام الحافظ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، الشافعي.
- ٣ - الإمام الحافظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي.
- ٤ - الإمام الحافظ جمال الدين أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن المزي.
- ٥ - الإمام الحافظ، علم الدين، أبو محمد القاسم بن محمد البرزالي^(٣) الشافعي.

(١) هو محمد بن عبد القوي بن بدران بن سعد الله المقدسي المرداوي الصالحي الحنبلي، ولد سنة ٦٣٥هـ، توفي سنة ٦٩٩هـ. انظر: شذرات الذهب ٥/٤٥٢، والأعلام ٦/٢١٤.

(٢) انظر: تقريره للرد الوافر ص ٢٤٨.

(٣) هو أبو محمد، علم الدين، القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي الإشبيلي الدمشقي، محدث مؤرخ، ولد بدمشق سنة ٦٦٥هـ، وتوفي سنة ٧٣١هـ، من مؤلفاته: ثلاثيات من مسند أحمد، وختصر المئة السابعة. انظر: الدرر الكامنة ٣/٣٢١، وفوات الوفيات ٣/١٩٦.

- ٦- القاضي شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن مفلح الحنفي^(١).
- ٧- القاضي أبو العباس، أحمد بن الحسن بن عبد الله بن قدامة المقدسي الحنفي، المشهور بقاضي الجبل^(٢).
- ٨- الشيخ أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنفي.
- ٩- الشيخ الحافظ، أبو حفص، عمر بن علي البزار^(٣).
- ١٠- الشيخ أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الواسطي، المعروف بابن شيخ الحزامين^(٤).

(١) هو محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي الرامي الصالحي، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد، ولد ببيت المقدس سنة ٧٠٨هـ، من مؤلفاته: الفروع، والآداب الشرعية الكبرى، وتوفي بدمشق سنة ٧٦٣هـ. انظر: الدرر الكامنة ٥/٣٠، والسحب الوابلة ص ٤٥٢.

(٢) هو جمال الدين، أبو العباس، أحمد بن الحسن بن قدامة، شيخ الخنابلة في عصره، ولد بدمشق سنة ٦٩٢هـ، وتوفي بها سنة ٧٧١هـ. انظر: الدرر الكامنة ١٢٩/١، وشذرات الذهب ٢١٩/٦.

(٣) هو سراج الدين، عمر بن علي بن موسى الحنفي، محدث فقيه مؤرخ، من مؤلفاته الأعلام العالية في مناقب الإمام ابن تيمية، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر: الدرر الكامنة ٢٤٢/٣، وشذرات الذهب ١٦٢/٦.

(٤) هو عماد الدين، أبو العباس، من مؤلفاته: البلقة في مذهب الإمام أحمد، وختصر للسيرة النبوية، ولد سنة ٦٥٧هـ، وتوفي سنة ٧١١هـ. انظر: الدرر الكامنة ٩٦/١، وشذرات الذهب ٢٤/٦.

مؤلفاته:

شيخ الإسلام له مؤلفات كثيرة جداً لا تكاد تحصى، ومع ذلك هي غاية في الجودة، وآية في التحقيق.

وقد فقد منها شيء كثير لأسباب، منها: شدة عداوة بعض معاصريه له، وسعدهم في كتم علمه، وإهتماد ذكره، حتى بقيت بعض كتبه حبيسةً عند بعض تلاميذه لا يجرؤون على إظهارها^(١)، وقد كان مؤلفاته - رحمه الله - نفعاً عظيم وأثر بالغ منذ تأليفها إلى يومنا هذا.

قال تلميذه ابن عبد الهادي: "ولا أعلم أحداً من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع، ولا صنف نحو ما صنف، ولا قريراً من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنما أملالها من حفظه، وكثير منها صنفه في الحبس، وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب"^(٢).

وكان - رحمه الله - سريع الكتابة، حاضر البديهة، سريع الاستحضار للنصوص.

يقول أخوه عبد الله^(٣): "وقد منَّ الله عليه بسرعة الكتابة ويكتب من حفظه

(١) انظر: العقود الدرية ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) العقود الدرية ص ٢٤.

(٣) هو عبد الله بن عبد الحليم بن عبد السلام، ولد سنة ٦٦٠هـ، تفقه ودرس، ولم يشغله بالتصنيف، كان الشيخ يكرمه ويعظمه، توفي سنة ٧٢٧هـ. انظر: الدرر الكامنة ٣٧١/٢، وشذرات الذهب ٧٦/٦.

من غير نقل^(١).

ونظراً لكترة مؤلفاته، وضياع بعضها، وتفرقها بين تلاميذه في عدد من الأمصار، وإخفاء بعض أتباعه لها خوفاً على أنفسهم، تعذر إحصاؤها، وجمعها، وانختلف الناس في تعدادها^(٢).

قال تلميذه الحافظ عمر البزار: "وأما مؤلفاته، ومصنفاته فإنها أكثر من أن أقدر على إحصائها، أو يحضرني جملة أسمائها، بل هذا لا يقدر عليه غالباً أحد، لأنها كثيرة جداً، كباراً وصغراء، وهي منتشرة في البلدان، فقل بلد نزلته إلا ورأيت فيه من تصانيفه"^(٣).

وقال تلميذه الحافظ الذهبي: "جمعت مصنفات شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية - رضي الله عنه - فوجده ألف مُصنَّف، ثم رأيت له أيضاً مصنفاتٍ أخرى"^(٤).

وقال العلامة تقي الدين أحمد المقرizi: "وأكثر مصنفاته مسوّدات لم تُبَيِّض^(٥)، وأكثر ما يوجد منها الآن بأيدي الناس قليل من كثير؛ فإنه أُحرق منها شيء كثير، ولا قوة إلا بالله"^(٦).

(١) العقود الدرية ص ٧٢.

(٢) انظر: العقود الدرية ص ٧٣.

(٣) الأعلام العلية ص ٢٥.

(٤) الرد الوافر ص ٧٢.

(٥) المراد بتبييض الكتاب: نقله من خط مؤلفه لتکثر نسخه وينتشر.

(٦) انظر: المقفى الكبير للمقرizi ٤٦٨/١.

هذا ولا يتسع المقام هنا لذكر ما وصل إلينا منها، والتعريف بها، ويمكن الرجوع إلى بعض المصادر التي اهتمت بجمعها^(١)، وهذه نماذج قليلة لكتبه الكبار، وهي متداولة ومشهورة بين أهل العلم:

١ - منهاج السنة النبوية، مطبوع في ثمانية مجلدات، بتحقيق: محمد رشاد سالم.

٢ - درء تعارض العقل والنقل، مطبوع في عشرة مجلدات، بتحقيق: محمد رشاد سالم.

٣ - الصارم المسلول على شاتم الرسول، مطبوع في مجلدين، بتحقيق: محمد الحلواني، ومحمد شودري.

٤ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، مطبوع في ست مجلدات، بتحقيق: علي بن حسن بن ناصر، وزميليه.

٥ - اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، مطبوع في مجلدين، بتحقيق: ناصر العقل.

٦ - الاستغاثة في الرد على البكري، مطبوع في مجلدين، بتحقيق: عبد الله السهلي.

(١) هناك رسالة ل תלמידه ابن رُشيق جمع فيها مؤلفاته، وهي مطبوعة منسوبة لابن القيم، وهو غلط. انظر: الجامع لسيرة شيخ الإسلام ص ٥٦، ومن اهتم بجمع مؤلفاته ابن عبد الهادي في العقود الدرية ص ٤٤ وما بعدها، والصفدي في الواقي بالوفيات ٧/٢٣ وما بعدها، وابن رجب في ذيل طبقات الخنابلة ٢/٣٤٠، والعلامة المحدث محمد عطاء الله حنيف الفوqياني في كتاب له بعنوان فهرس مؤلفات شيخ الإسلام مرتبة على الفنون مطبوع في آخر كتاب شيخ الإسلام لأبي زهرة المترجم إلى اللغة الأردنية، انظر: شيخ الإسلام ابن تيمية وجهوده في الحديث وعلومه ١/٤٧٢.

٧ - شرح العمدة في الفقه، باب العبادات، وقد طبع منه كتاب الطهارة في مجلد، بتحقيق: سعود العطيشان، وأول كتاب الصلاة في مجلد، بتحقيق: خالد المشيقح، وكتاب الصيام في مجلدين، بتحقيق: زايد النشيري، وكتاب المناسك في مجلدين، بتحقيق: صالح الحسن.

٨ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، مطبوع في خمسة وثلاثين مجلداً، جمعها: الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وساعدته ابنه محمد، وقد حوى هذا المجموع كتاباً وفتاوی ورسائل عديدة.

٩ - النبوات، مطبوع في مجلدين، بتحقيق: عبد العزيز الطويان.

١٠ - الاستقامة، مطبوع في مجلدين، بتحقيق: محمد رشاد سالم.

جهاده:

شيخ الإسلام من الأئمة المحدثين، ولا شك في ذلك وقد عاش في عصر، انتشرت فيه البدع، والضلالات، وكثرت فيه الفتنة، وتسلط فيه الأعداء من التتار والصلبيين، فقام هذا البطل المقدام مجاهداً بلسانه، وقلمه، وسنانه، فرداً على أهل الأهواء والبدع، وكشف عواههم، وأبطل شبهاتهم، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وحثَ الناس على قتال التتار وأمرهم بالصبر والمصايرة، ووعدهم بالنصر، ولما التقى الصفان كان في طليعة الصفوف، كالأسد المهصور، يجالد الأعداء، ويستنهض أهله، ويأمر الناس بالثبات حتى نصرهم الله.

قال أبو حيان الأندلسي النحوي صاحب البحر^(١):

(١) هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي، الأندلسي، مفسر، محدث، لغوي، من تصانيفه: تفسيره البحر المحيط، وتحفة الأريب في غريب القرآن، وغيرهما، توفي في القاهرة عام ٧٤٥هـ. انظر: طبقات المفسرين ٢/٢٨٦، والأعلام ١٥٢/٧.

قام ابن تيمية في نصر شرعتنا ** مقام سيد تيم^(١) إذ عصت مضر فأظهر الدين إذ آثاره درست^(٢) وأحمد الشرك إذ طارت له شرر يا من تحدث عن علم الكتاب أصح^(٣) هذا الإمام الذي كان قد يتظر^(٤)، ويقول تلميذه الحافظ أبو حفص البزار واصفاً شجاعته وقوته قلبه وجهاده: "كان - رحمه الله - أشجع الناس، وأقواهم قلباً، ما رأيت أحداً أثبت جائساً^(٥) منه، ولا أعظم عناءً في جهاد العدوّ منه، كان يجاهد في سبيل الله بقلبه ولسانه ويده، ولا يخاف في الله لومة لائم.

أخبر غير واحد أن الشيخ - رحمه الله - كان إذا حضر مع عسكر المسلمين في جهاد يكونُ بينهم أوقفَهم، وقطبَ ثابتهم، إن رأى من بعضهم هلعاً أو رقةً وجبانة، شحعَه وثبته وبشره ووعله بالنصر والظفر والغنية، وبينَ له فضل الجهاد والمجاهدين، وإنزال الله عليهم السكينة، وكان إذا ركب الخيل يتحنّك ويجول في العدو كأعظم الشجعان، ويقوم كأثبت الفرسان، ويكتَبَ تكبيراً أنكى في العدو من كثير من الفتى بهم، ويخوض فيهم خوض رجل لا يخاف الموت"^(٦).

ومن مواقفه الجهادية التي خلدها التاريخ، جهاده ضد التتار ومن ذلك:

(١) سيد تيم هو أبو بكر الصديق رض.

(٢) درست: انفتحت. انظر: مختار الصحاح ص ٩٥، مادة (درس).

(٣) أصح: اسمع. انظر المعجم الوسيط ١/٨٠٥ مادة (صح).

(٤) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة ص ٣٩٢.

(٥) الجأش: النفس، أو القلب. انظر المعجم الوسيط ١/٣٠١ مادة (جأشت).

(٦) الأعلام العلية ص ٦٣.

- أنه لما قدم قازان، ملك التتار بجيوشه إلى الشام عام ٦٩٩هـ توجه إليه الشيخ مع جماعة من أعيان دمشق لمقابلته وأخذ الأمان لأهل البلد، وكلمه الشيخ كلاماً قوياً شديداً، وكان في ذلك مصلحة عظيمة للمسلمين^(١).

- ومن ذلك أنه في رجب من تلك السنة خرج الشيخ لملاقاة ملك التتار وكلمه في فك من عنده من أسارى المسلمين، فاستنقذ كثيراً منهم من أيدي التتار، ثم رجع.

- ومن ذلك أنه في عام ٧٠٠هـ وردت الأخبار أن التتار قد قصدوا بلاد الشام، وأنهم عازمون على دخول مصر، فانزعج الناس لذلك، وازدادوا ضعفاً على ضعفهم، وطاشت عقولهم، وخافوا خوفاً شديداً، وشرعوا في الهرب إلى بلاد مصر، والمحصون المنيعة وغلت الدواب، وبيعت الأمة بأرخص الأنثان، فنهض الشيخ وحرّض الناس على القتال، وذهب إلى نائب الشام، فثبته وقوّاه، ثم توجه إلى مصر وقابل السلطان واستحثه على تجهيز الجيوش إلى الشام وقال لهم: إن كنتم أعرضتم عن الشام وحمايته أقمنا له سلطاناً يحوطه ويحميه، ويستغلُّه في زمن الأمن، ولم يزل بهم حتى خرجت الجيوش إلى الشام، فخاف التتار واندحروا، ورجعوا، فسكن الناس وأمنوا^(٢).

- وفي عام ٧٠٢، وردت الأخبار أن التتار عازمون على غزو الشام ففرز الناس فرعاً شديداً، ثم قدموا، وجاءت الجيوش المصرية وخرج الشيخ وحث النساء والجناد على الصبر ورغبهم في الجهاد، وأفتش الناس بالفطر، وقال: إن

(١) انظر: البداية والنهاية ١٤/٧.

(٢) البداية والنهاية ١٤/٢٣.

الفطر أقوى لكم. ووَعَدَ الناس بالنصر، وبدأت المعركة العظيمة المشهورة بمعركة شَقْبَ^(١)، ووقف الشيخ فيها موقف الموت فانتصر المسلمون، وغنموا مغانم كثيرة، واهزم التتار ولوّلوا مدبرين^(٢).

مِحَنُهُ:

تعرض شيخ الإسلام لمحن وابتلاءات عديدة، وهذه سُنَّةٌ ماضية؛ فإن الله تعالى يبتلي

عباده المؤمنين، ليميز الخبيث من الطيب، والصادق من الكاذب، ويرفع درجات الصابرين، ويَحُطُّ خطاياهم، وكلما زاد إيمان العبد، وقوى يقينه، زيد في بلائه، ولما ارتفع ذكرُ الشيخ – رحمه الله – وذاع صيته، وعظمت مكانته في القلوب، حَسَدَه بعض الناس لا سيما أهل الأهواء والبدع، والتعصب المذهبى، الذين ناظرهم وردد عليهم وكشف أستارهم، فسعوا في أذاه، وَوَشَوا به إلى السلاطين، ورموه بما هو منه براء، وقد سجن بسبب هذه المكائد سبع مرات، أربعاً بمصر، وثلاثةً بدمشق، وجميعها نحو خمس سنين^(٣)، وقد مات – رحمه الله – محبوساً في قلعة دمشق، وكانت مدة حبسه في هذه المرأة الأخيرة ستين، وثلاثة أشهر، وأربعة عشر يوماً، وذلك بسبب مسألة الزيارة، وشد الرحال إلى قبور

(١) شَقْبَ: على وزن جَعْفَر، عين ماء، جنوب دمشق، وهي الآن مزرعة تبعد أربعين كيلومتراً عن دمشق. انظر: تاج العروس ٣٢٤/١، وترجمة شيخ الإسلام محمد كرد علي ص ٢٣.

(٢) البداية والنهاية ٢٣/١٤.

(٣) انظر: المدخل لبكر أبو زيد ص ٣١.

الأنبياء والصالحين، وقد ضُيّق عليه قبل وفاته بأشهر، فمنع التلاميذ من الدخول عليه، وأخرج ما عنده من الكتب والأوراق والأقلام والدواة، فتفرغ للعبادة والذكر وقراءة القرآن إلى أن توفي.

ورغم ما أصابه من الأذى بسبب أعدائه فقد حَلِمَ عليهم، وعفا عنهم، ولما أراد الملك الناصر أن ينتقم من سعى في سجنه وأفقي بقتله في مصر من القضاة والفقهاء، ثناه عن ذلك، وأخذ يشين عليهم، وأنهم لو ماتوا لم تجد مثلهم في دولتك، وقال له: "أَمَّا أنا فهم في حل من جهتي.." حتى سَكَنَ ما عنده عليهم^(١).

وكان القاضي ابن مخلوف المالكي^(٢) يقول إثر ذلك: "ما رأينا أتقى من ابن تيمية، لم نبق ممكناً في السعي فيه، ولما قدر علينا عفاناً"^(٣).
وقبل وفاته بقليل – وهو في حبسه – حلّ من عاداه وهو لا يعلم أنه على الحق، وحلّّ السلطان الملك الناصر من حبسه له، لكونه فعل ذلك مقلداً لغيره، ولم يفعله من تلقاء نفسه، بل لما بَلَغَهُ ما ظنه حقاً من مُبَلَّغِيه^(٤).
الله أَكْبَرُ هذه أَخْلَاقُ الْعُلَمَاءِ الرَّبَانِيِّينَ.

(١) انظر: البداية والنهاية ١٤/٥٤، والعقود الدرية ص ٢٢١.

(٢) هو زين الدين، علي بن مخلوف بن ناهض التوييري المالكي، قاضي المالكية بمصر، توفي بمصر سنة ٧١٨هـ. انظر: شذرات الذهب ٦/٤٩.

(٣) البداية والنهاية ١٤/٥٤.

(٤) الأعلام العلية ص ٧٢.

وفاته:

لم يزل الشيخ - رحمه الله - مقبلاً على العبادة وقراءة القرآن والذكر صابراً محتسباً إلى أن توفي ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة ٧٢٨هـ، وذلك بعد مرض لازمه أيامًا معدودة، وقد كانت وفاته مصيبة عظيمة، وفاجعة كبيرة، حزن لها الناس وبكوا، وفرعوا فرعاً شديداً، لا سيما وأنهم لم يعلموا بمرضه، وكان يوم وفاته يوماً مشهوداً.

ولنسمع لتلاميذه وهم يصفون ذلك اليوم العظيم، وتلك الجنازة الباهرة.

يقول تلميذه الحافظ أبو حفص البزار: "فما هو إلا أن سمع الناس بموته حتى لم يُيقِّن في دمشق من يستطيع الجيء إلى الصلاة عليه وأراده إلا حضر لذلك، وتفرّغ له، حتى غلقت الأسواق بدمشق، وعطلت معايشها حينئذ، وحصل للناس بمقابله أمر شغلهم عن غالب أمورهم وأسبابهم، وخرج الأباء والرؤساء والعلماء والفقهاء، والأتراء، والأجناد، والرجال، والنساء، والصبيان من الخواص والعوام.

ولم يختلف أحد من الناس فيما أعلم إلا ثلاثة أنفس كانوا قد اشتهروا بمعاندته، فاحتفوا من الناس خوفاً على أنفسهم، بحيث غالب على ظنهم أنهم متى خرجوا رجمهم الناس فأهلوكوهم...^(١).

ويقول ابن كثير: "واثق وفاته في سحر ليلة الاثنين العشرين من ذي القعدة

(١) الأعلام العلية ص ٧٢ بتصرف يسير.

سنة ثمان عشرين وسبعمائة، فما أصبح الناس إلا وقد تسامعوا بهذا الخطب العظيم والأمر الجسيم، فبادر الناس على الفور إلى الاجتماع حول القلعة، من كل مكان أمكنهم الحجىء منه، ولم يطبع أهل الأسواق شيئاً، ولا فتحوا كثيراً من الدكاكين التي من شأنها أن تفتح أوائل النهار على العادة، وفتح باب القلعة، وباب القاعة لمن يدخل من الخواص والأصحاب والأحباب، فاجتمع عند الشيخ في قاعته خلق من أخصاء أصحابه من البلد والصالحية، وجلسوا حوله وهم ي يكون ويثنون، وكانت فيمن حضر هناك مع شيخنا الحافظ أبي الحاج المزي - رحمه الله -، وكشفت عن وجه الشيخ ونظرت إليه، وعلى رأسه عمامة بعذبة^(١) مغروزة، وقد علاه الشيب أكثر مما فارقناه.

ثم شرعوا في غسل الشيخ - وخرجت إلى مسجد هناك، ولم يمكنث عنده إلا من ساعد في تغسيله، وفيهم شيخنا الحافظ المزي وجماعة من كبار الصالحين، فما فرغ منه حتى امتلأت القلعة بالرجال، وكذلك ما حولها إلى الجامع، فصلي عليه بدركات القلعة، وضج الناس بالبكاء والثناء والدعاء والترحم، ثم ساروا به إلى الجامع، ودخلوا بالحنزة الجامع الأموي، والخلائق فيه لا يعلم عددهم إلا الله تعالى، فصرخ صارخ: هكذا تكون جنائز أئمة المسلمين. فتباكى الناس عند سماع ذلك الصارخ.

ووضع الشيخ في موضع الجنائز مما يلي المقصورة، وجلس الناس على غير صفوف بل مرصوصين لا يتمكن أحد من السجود إلا بكلفة، وذلك قبل أذان

(١) العذبة: طرف العمامة. انظر المعجم الوسيط ٥٨٩/٢، مادة (عذب).

الظهر بقليل، وجاء الناس من كل مكان، وكثروا كثرة لا توصف، فلما أذن الظهر وفرغ من الأذان أقيمت الصلاة على السيدة بخلاف العادة ليسرعوا بالناس، فلما فرغوا من صلاة الظهر خرج نائب الخطيب لعيته بالديار المصرية فصلى عليه إماماً وهو الشيخ علاء الدين بن الخراط^(١).

ثم خرج الناس من كل مكان، من سائر أبواب الجامع، والبلد كما ذكرنا، واجتمعوا بسوق الخيل، ومن الناس من تعجل إلى مقابر الصوفية، والناس في بكاء وقهقح، ودعاء وثناء، وتأسف، والنساء فوق الأسطح من هناك إلى المقبرة، يبكين ويدعين.

وبالجملة كان يوماً مشهوداً لم يعهد مثله بدمشق، اللهم إلا أن يكون في زمن بني أمية حين كان الناس بها كثيراً جداً، ثم دفن عند أخيه قريباً من أذان العصر.

ولم يختلف من الناس إلا القليل من الضعفاء والمخدّرات، وما علمت أحداً من أهل العلم تختلف عن الحضور في جنازته إلا النفر اليسير، وعملت له ختمات كثيرة، ورؤيت له منamas باهرة صالحة عجيبة، ورُثي بأشعار كثيرة جداً.

(١) هو الشيخ المعمر، علاء الدين، علي بن عثمان بن الخراط، توفي بدمشق سنة ٧٣٩هـ، له خطب ومقامات. انظر: شذرات الذهب ٦/١٢٢.

وقد أفردت له ترجم كثيرة، وصنف في ذلك جماعة من الفضلاء
وغيرهم^(١).

رحمه الله رحمة واسعة، ورفع درجته في المهدىين، وجمعنا به في جنات
النعيم.*

(١) البداية والنهاية ١٣٥/١٤، وانظر: [ط دار هجر] ٢٩٩/١٨ - ٢٠٣ باختصار.

* أهم المصادر في ترجمته:

- ١- العقود الدرية، من مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي.
- ٢- ذيل طبقات الخنابلة، للحافظ ابن رجب الخنبلـي .٣٨٧/٢
- ٣- البداية والنهاية لابن كثير ١٣٥/١٤ وما بعدها. قال الشيخ بكر أبو زيد: "وهذه الثالث هي عيون تراجمـه".
- ٤- الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الخنبلـي.
- ٥- الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، للحافظ أبي حفص عمر البزار.
- ٦- الوافي بالوفيات، للصفدي ، ١٥/٧ - ٣٣
- ٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني ١٤٤/١ - ١٦٠
- ٨- الرد الوافر على من زعم بأن من سمي ابن تيمية شيخ الإسلام كافر، لابن ناصر الدين الدمشقي.
- ٩- تذكرة الحفاظ، للذهبي ، ١٤٩٦/٤
- ١٠- وهناك كتاب معاصر نفيس تقدم ذكره بعنوان الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه محمد عزيز شمس، وعلى العمـان، وقدّم له الشيخ العـلامـة بـكرـأـبـوـ زـيدـ، وقد حوى هذا الجامـعـ خـمـساـ وسبـعينـ تـرـجمـةـ لـشـيـخـ إـلـيـسـلـامـ مـجـمـوعـةـ مـنـ بـطـونـ كـتـبـ التـوـارـيـخـ وـالـتـرـاجـمـ الـمـطـبـوـعـةـ وـالـمـخـطـوـطـةـ. وـسـبـقـتـ الإـشـارـةـ إـلـىـ كـثـرـةـ تـرـاجـمـ الـقـدـيـمـةـ وـالـحـدـيـثـةـ.

خصائص تفسيره

أولاً: منزلة ابن تيمية في التفسير:

شيخ الإسلام ابن تيمية من أئمة التفسير، له فيه منزلة رفيعة، ودرائية واسعة، ومنهج فريد، شهد له بذلك تلاميذه وعلماء عصره، وكل منصف اطلع على كلامه فيه من بعده.

يقول تلميذه شمس الدين الذهبي: "وأماماً التفسير فمسلم إليه، وله من استحضار الآيات من القرآن - وقت إقامة الدليل بها على المسألة - قوة عجيبة، وإذا رأه المقرئ تحير فيه، ولفرط إمامته في التفسير، وعظم اطلاعه، يبين خطأً كثير من أقوال المفسرين، ويُوهِي^(١) أقوالاً عديدة، وينصر قولًا واحدًا موافقاً لما دل عليه القرآن والحديث"^(٢).

ويقول تلميذه ابن عبد الهادي^(٣): "وأقبل على التفسير إقبالاً كلياً، حتى حاز فيه قَصْبُ السَّيْقِ"^(٤).

وسبق قول ابن سيد الناس^(٥) فيه: "إن تكلم في التفسير فهو حامل رايته"^(٦).

(١) يُوهِي: يضعف. انظر: المجمع الوسيط ١٠٦١/٢ مادة (وهى).

(٢) العقود الدرية ص ٢٣، والذيل على طبقات الحنابلة ٣٩١/٢، والعقود الدرية ص ٢٣.

(٣) هو محمد بن أحمد بن عبد الحميد بن عبد الهادي، شمس الدين، أبو عبد الله، ابن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي، حافظ لل الحديث، عارف بالأدب، من كبار الحنابلة، ولد سنة ٧٠٥ هـ، وتوفي سنة ٧٤٤ هـ، من مؤلفاته: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، والمحرر في الحديث. انظر: الدرر الكامنة ٤٢١/٣، وشنرات الذهب ١٤١/٦.

(٤) العقود الدرية ص ٦.

(٥) هو محمد بن محمد بن أحمد بن سيد الناس الربعي، أبو الفتح، فتح الدين، محدث مؤرخ عالم بالأدب، ولد بالقاهرة سنة ٦٧١ هـ، وتوفي بها سنة ٧٣٤ هـ، من مؤلفاته: عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، وبشري اللبيب في ذكرى الحبيب. انظر: الدرر الكامنة ٤٢٩/٤، وفوائد الوفيات ٢٨٧/٣.

(٦) الرد الوافر ص ٥٨، والعقود الدرية ص ١١، والذيل على طبقات الحنابلة ٣٩١/٢.

ويقول تلميذه علم الدين البرزالي^(١): "وكان إذا ذكر التفسير أبكت الناس من كثرة محفوظه، وحسن إيراده، وإعطائه كلَّ قول ما يستحق من الترجيح، والتضعيف والإبطال،... وكان يجلس في صبيحة كل جمعة على الناس، يفسر القرآن العظيم، فانتفع مجلسه، وبركة دعائه، وطهارة أنفاسه، وصدق نيته، وصفاء ظاهره وباطنه، وموافقة قوله لعمله، وأناب إلى الله، خلق كثير"^(٢).

وقد أقبل - رحمه الله - على التفسير في آخر حياته، وقال مقولته المشهورة، وهو محبوس في القلعة: "قد فتح الله عليَّ في هذا الحصن، في هذه المرة من معاني القرآن، ومن أصول العلم بأشياء، كان كثيرٌ من العلماء يتمنونها، وندمت على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن"^(٣).

هذا ولم يكتبُ الشِّيخُ - قدس الله روحه - تفسيراً كاملاً للقرآن، ولكن كان يتكلم عن بعض الآيات بما يفتح الله عليه من حفظه كما مرّ، وكتب في تفسير بعض السور كسوررة الإخلاص، والمعوذتين، والنور، وأحياناً يُسئل عن معنى آية فيجيب، وأحياناً يتكلم عن الآية أو الآيات في أثناء حديثه عن مسألة عقدية أو فقهية أو غيرها، ولم يسلك في التفسير منهج أهل عصره ومن بعدهم من الوقوف عند كل لفظة من ألفاظ الآية وتحليلها، بل كان يقتصر على بيان ما تدعو الحاجة إليه، ويستطرد كثيراً في بعض الأحيان لكشف مسألة يقع فيها غموض أو التباس.

(١) هو أبو محمد، علم الدين، القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي الإشبيلي الدمشقي، محدث مؤرخ، ولد بدمشق سنة ٦٦٥هـ، وتوفي سنة ٧٣١هـ، من مؤلفاته: ثلاثيات من مسندي أحمد، وختصر الملة السابعة. انظر: الدرر الكامنة ٣٢١/٣، وفوائد الوفيات ١٩٦/٣.

(٢) العقود الدرية ص ١٣، وقال الذهبي، كما في العقود ص ٨: "وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجمع على كرسي من حفظه، فكان يورد المجلس ولا يتلهم، وكذا كان الدرس بتؤدة وصوت جهوري فضيحة". وانظر: المقفي للمقرizi ص ٤٦٩/١.

(٣) العقود الدرية ص ٢٥.

وقد طلب منه تلميذه أبو عبد الله بن رُشيق^(١)، وهو من أخصّ أصحابه، وأعرف الناس بخطه، وأكثرهم كتابة لكتابه، طلب منه وهو محبوس في آخر عمره، أن يكتب تفسيراً لجميع القرآن مرتبًا على سور، فكتب له الشيخ يقول: "إن القرآن فيه ما هو بين نفسه، وفيه ما قد بينه المفسرون في غير كتاب، ولكن بعض الآيات أشكال تفسيرها على جماعة من العلماء، فربما يطالع الإنسان عليها عدة كتب ولا يتبيّن له تفسيرها، وربما كتب المصنفُ الواحدُ في تفسير آية تفسيرًا، ويفسر غيرها بنظيره، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل؛ لأنَّه أَهْمَ من غيره، وإذا تبيّن معنى آية تبيّن معاني نظائرها"^(٢).

وقد زعم ابن بطوطه^(٣) في رحلته أنَّ شيخ الإسلام ابن تيمية صنف في السجن كتاباً في تفسير القرآن سماه البحر المحيط، في نحو أربعين مجلداً^(٤). وهذا غير صحيح، ولم يذكره أحد من تلاميذه، بل إنَّ ابن تيمية - رحمه الله - لم يقصد ذلك أصلًا كما تقدم.

وابن بطوطة غير موثوق فيما يذكره عن شيخ الإسلام؛ فإنه قد اهتمُّ الشيخ في عقله، وزعم أنه حضره يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع، ويدركُّهم، وكان من جملة كلامه: إنَّ الله ينزل إلى سماء الدنيا كُنزولي هذا،

(١) هو عبد الله بن رشيق المغربي، كاتب مصنفات شيخ الإسلام ابن تيمية، وكان أبصر بخط شيخ الإسلام منه، إذا عزب شيء منه على الشيخ استخرجه، وكان سريع الكتابة لا يأس به دينًا عابداً كثير التلاوة حسن الصلاة، توفي سنة ٧٤٩هـ. انظر: البداية والنهاية ١٤/٢٢٩.

(٢) العقود الدرية ص ٢٥.

(٣) هو محمد بن عبد الله اللواتي المغربي، ولد في طنجة في المغرب، وطاف البلاد في رحلات طويلة دامت قرابة ثلاثين عاماً، ثم كتبها في كتاب أسماه: تحفة الناظار في غرائب الأمصار، وقد تُرجم كتابه إلى لغات متعددة، توفي عام ٧٧٩هـ. انظر: الدرر الكامنة ٣/٤٨٠، والأعلام ٦/٣٥.

(٤) انظر: رحلته ص ١١٢.

ونزل درجة من المنبر^(١)، وهذا فرية ظاهرة، فإنه قد صرخ في كتابة هذا قبل صفحات من هذا الموضع أنه دخل دمشق في التاسع من رمضان عام ستة وعشرين^(٢)، وشيخ الإسلام في ذلك الوقت محبوس في القلعة^(٣) لم يخرج منها إلا محمولاً على الأكتاف، فكيف يزعم أنه رأه يخطب في الجامع^(٤)؟، ولعله اجتمع بعض خصوم الشيخ فملئوا صدره عليه فافتوى هذه الفرية.

وأما ما ذكره تلميذه ابن عبد الهادي من أنه جمع أقوال مفسري السلف الذين يذكرون الأسانيد في كتبهم، في أكثر من ثلاثين مجلداً، وأن أصحابه بيضوا بعض ذلك، وكثيرٌ منه لم يكتبوه^(٥)، فلعلَّ هذا الجمع كان لنفسه يرجع إليه عند الحاجة، لم يقصد به التأليف، وإلا لما اعتذر من ابن رشيق عندما طلب منه التأليف في تفسير القرآن كله.

على أن هناك تفسيرات مذكورة لشيخ الإسلام لم تصلنا كما يدل عليه ثبت مؤلفاته، فقد تكون مفقودة، أو ما زالت مخطوطه^(٦).

وهنا أذكر الكتب التي اعتنت بجمع تفسير شيخ الإسلام وهي كما يلي:

١ - مجموعة تفسير شيخ الإسلام، من ست سور: الأعلى، والشمس، والليل، والعلق، والبينة، والكافرون، وهو مطبوع في مجلد واحد، جمعه، وعلق عليه: عبد الصمد شرف الدين. وهذه قطعة يسيرة من تفسير شيخ الإسلام عشر عليها المعنى بها ونشرها، وهي برمتها موجودة في مجموعة ابن قاسم.

(١) انظر: رحلته ص ١١٣.

(٢) انظر: رحلته ص ١٠٤.

(٣) كان دخوله القلعة في المرة الأخيرة في السادس من شعبان عام ٧٢٦هـ.

(٤) انظر: شرح نونية ابن القيم لابن عيسى ٤٩٧/١، والمدخل لبكر أبو زيد ص ٧٣.

(٥) انظر: العقود الدرية ص ٢٤.

(٦) انظر: ابن تيمية ومنهجه في تفسير القرآن ص ١٠٧، ٣٣٧، و مقدمة دقائق التفسير ص ١٤ - ١٥، ومقدمة عدنان زرزور لمقدمة شيخ الإسلام في أصول التفسير ص ١٤.

٢ - تفسيرات شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعها: إقبال أحمد الأعظمي، نقل فيه بعض تفسيرات الشيخ على أغلب سور وقد ذكر في مقدمته أنه لم يأخذ من مجموع الشيخ عبد الصمد شرف الدين، ولا من مجموع ابن قاسم، إلا الأجزاء المهمة التي صرّح شيخ الإسلام بأهميتها، وألّها أشكلت على كثير من المفسرين^(١).

ويلاحظ عليه أمران:

أ - أنه فاته كثير من تفسير الشيخ غير ما استثناه.

ب - أنه أدخل فيه غير التفسير، ولا سيما استطرادات الشيخ في بعض المسائل الفقهية.

وهو مطبوع في مجلد واحد.

٣ - كتاب التفسير، ضمن مجموعة الفتوى التي جمعها الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ويشغل المجلدات: الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر، وقد جمع - رحمه الله - كثيراً من تفسيره، وأما كلام الشيخ على الآيات في سياق حديثه عن بعض القضايا فلم يدرج منه هنا إلا القليل، حتى ما يوجد منه في المجلدات الأخرى من المجموع، وعلى كل حال فإن هذا المجموع المبارك الذي قام عليه الشيخ عبد الرحمن بن قاسم (ت ١٣٩٢هـ) وساعدته فيه ابنته محمد (ت ١٤٢١هـ) وأمضيا في جمعه وترتيبه أكثر من ثلاثين عاماً يعتبر "غرةً في جبين الدهر"^(٢) وقد نفع الله به نفعاً عظيماً، ولا تكاد تخلو منه مكتبة، ومع هذا الجهد العظيم الذي بذل فيه، والذي يعجز عن القيام به العشرات، فإنه يبقى كغيره من أعمال البشر، يعتريه النقص، والخلل، والتصحيف، ولعل ضخامة المشروع أدت إلى ذلك. وقد صنع الشيخ

(١) انظر: مقدمته ص ب.

(٢) قال هذه الكلمة الشيخ بكر أبو زيد، انظر: المداخل إلى آثار شيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤٣.

محمد بن عبد الرحمن بن قاسم بعد وفاة أبيه مستدركاً عليه في خمس مجلدات، ضمن الجزء الأول بعض التفسيرات التي عثر عليها فيما بعد.

٤- دقائق التفسير الجامع لتفسير الإمام ابن تيمية، جمعه: الدكتور محمد السيد الجلليند، مطبوع في ثلاثة مجلدات، وقد ذكر في مقدمته^(١)، أنه قام باستقراء تراث الشيخ المطبوع والمخطوط، وجمع منه تفسيره للآيات المترفة المثبتة في كتبه المختلفة.. واستطاع أن يشكل منها تفسيراً شبه كامل للقرآن باعتبار سوره كلها. وعند التأمل في الكتاب نجد أن كلام الجامع غير مطابق لمضمون الكتاب، وهذه بعض الملحوظات التي وجدتها عليه:

١- أنه لم يستوعب كلام الشيخ في التفسير في جميع كتبه المطبوعة والمخطوطة كما زعم، بل لم يجمع النصف من ذلك.

٢- جُلُّ الكتاب موجود في مجموع الفتاوى لابن قاسم، وفيه زيادات يسيرة من غيره، وقد فاته شيء كثير من تفسير الشيخ في كتبه المطبوعة المختلفة.

٣- تصرّف في النص بوضع بعض العناوين التي لا داعي لها أحياناً، وقد توقع اللبس عند القارئ.

٤- فيه بعض التعليقات التي جانب فيها الصواب، وكثير منها منقول من طبعة عبد الصمد شرف الدين الهندية.

٥- ذكر أن في طبعة ابن قاسم أخطاء كثيرة ونقص قام بإكماله من نسخ أخرى، والناظر في كتابه يجد أنه مليء بالأخطاء حتى في الآيات القرآنية، وهذا أمر ظاهر^(٢).

٦- ادعى أن بعض ما ذكره ليس موجوداً في طبعة ابن قاسم، والواقع أنه موجود لكن لم يقف عليه مع أنه ضمن قسم التفسير منها؛ ومن ذلك أنه ادعى

(١) انظر: دقائق التفسير .١٤/١

(٢) انظر على سبيل المثال: ١٤٢/٥ ، ١٤٢/٢ ، ٤٧٠/٢ ، ٢٣٣/١ ، ١٧٧/١ ، ١٢١/٥ ، ٥٠٥/٦

أن سورة الليل غير موجودة فيها، وهي موجودة في أثناء تفسير سورة الحجر.

٧- نقل فيه استطراداتٍ طويلة للشيخ خارجة عن التفسير.

والحق أن جامعه بذل جهداً في جمعه، وانتفع به الناس، لكنه ليس كما نعته في مقدمته.

٥- التفسير الكبير للإمام العلامة تقى الدين ابن تيمية، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، وهو مطبوع في سبعة مجلدات، وقد لبس - هداه الله - على الناس وأوهم أنه أخرج لهم تفسيراً ليس له أي وجود في عالم المطبوعات، محققاً مضبوطاً، وادعى أن قلوب المسلمين من أبناء الأمة الإسلامية بعامة ستغمرهم الفرحة بإبراز الكتاب بالصورة الحميدة، وقد جعل المجلد الأول وعامة الثاني في مقدمات في التفسير، والقرآن، وللأسف فإن هذا التفسير بنصه هو الموجود في مجموع الفتاوى لابن قاسم، وإنما زاد فيه بعض العناوين، ولم يكلف نفسه استدراك ما وقع في مجموع الفتاوى من تصحيف، أو ما قال عنه ابن قاسم: بياض في الأصل، بل إنه يتبع ابن قاسم فيما يزيده بين معقوفين، وهذا أمر ظاهر في الكتاب لا يخفى على الناظر فيه، ولذلك أعرض كثيراً من أهل العلم عن اقتنائه.

٦- تفسير شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعه: الشيخ إياد القيسى وزملاؤه، تحت إشراف مكتبة ابن الجوزي بالدمام، وقد أغارني الشيخ سعد الصميل صاحب المكتبة نسخة منه^(١) في أحد عشر مجلداً فقرأته، وأفدت منه، ووجدت فيه خيراً ما جمع في تفسير شيخ الإسلام، حيث تتبع جامعوه تفسيره في جميع كتبه المطبوعة مع بعض المخطوطات، بالإضافة إلى كتب تلاميذه كابن القيم، وابن كثير وغيرها، ولم يفتهما، ولم يفتهما من تفسيره إلا القليل أو النادر، وعليه ملحوظات

(١) وذلك أول عام ١٤٢٥هـ.

يسيرة بعثتُ بها إليهم، ووعدوا باستدراكها وغيرها قبل نشره، وإذا خرج هذا الكتاب إلى الأسواق يكون هو العمدة في هذا الموضوع.
هذه لحة سريعة عن مظان تفسير شيخ الإسلام والجهود المبذولة في جمعه،
أحببت تعليقها هنا للفائدة.

ثانياً: خصائص تفسيره:

قبل بيان هذه الخصائص أشير إلى أنه قد كتب في منهج الشيخ في التفسير، وأثره على من بعده عدد من الباحثين^(١)، وهنا أريد أن أبين أهم الخصائص التي تميّز بها تفسيره -رحمه الله - وهي كما يلي:
أولاً: اتباعه لمنهج السلف الصالح، أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، حيث أثبت ما أثبته الله لنفسه في كتابه الكريم من الأسماء الحسنة والصفات العلّى على الوجه اللائق به سبحانه من غير تحريف ولا تعطيل ولا تمثيل، وقد نصر -رحمه الله - هذا المذهب ونافح عنه، ورد على المخالفين فيه،

(١) وما أفرد في ذلك ما يلي:

أ- ابن تيمية ومنهجه في تفسير القرآن، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد سعود الإسلامية أعدها الدكتور ناصر بن محمد الحميد، مطبوعة على الآلة الكاتبة في ألف ومائة صفحة وهي أوسع مما كتب في هذا الموضوع.

ب- ابن تيمية وجهوده في التفسير، لإبراهيم خليل برّكة، رسالة ماجستير في جامعة الأزهر، وهي مطبوعة.

ج- منهج ابن تيمية في تفسير القرآن، لصبري المتولي، رسالة ماجستير مطبوعة.

د- أصول التفسير بين ابن تيمية وغيره من المفسرين، لعبد الله ديرية أبتدون، رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية مطبوعة على الآلة الكاتبة.

هـ- منهج ابن تيمية في التفسير، لسعدى أحمد زيدان، رسالة دكتوراه في جامعة بغداد. ذكرها صاحب كتاب دليل الرسائل.

وهذا أمر مستفيض في أكثر كتبه^(١)، ومن الأمثلة على ذلك:

١ - إثباته لصفة الساق في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكَسَّفُ عَن سَاقِ﴾^(٢) قال - رحمه الله تعالى - عند هذه الآية: "يقال كشف البلاء أي: أزاله، ورفعه، ويقال: كشف عنه؛ أي أظهره وبينه، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الْضَّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَحْمَنَاهُمْ وَكَشَفَنَا مَا بِهِمْ مِّنْ ضَرٍّ لَّلَجُوا فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفَنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾^(٥)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكَسَّفُ عَن سَاقِ﴾، لم يقل: يوم يكشف الساق، وهذا يبين خطأ من قال: المراد بهذه الآية كشف الشدة، وأن الشدة تسمى ساقاً، وأنه لو أريد ذلك لقليل: يوم يكشف عن الشدة، أو يكشف الشدة، وأيضاً فيوم القيمة لا يكشف الشدة عن الكفار، والرواية في ذلك عن ابن عباس ساقطة الإسناد...^(٦).

٢ - إثبات اليمين الواردة في قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا أَللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾^(٧) قال - رحمه الله - عند هذه الآية: "إِنَّ الْمُتَّخِرِينَ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مِّنْ حَرَفٍ، فَقَالُوا: بِقُبْضَتِهِ: بِقُدْرَتِهِ، وَبِيمْيِنِهِ: بِقُوَّتِهِ، أَوْ بِقَسْمَيْهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكِ، فَقَدْ اسْتَفَاضَتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي رَوَاهَا خَيْرُ الصَّحَابَةِ، وَعُلَمَاؤُهُمْ بِمَا يَوْافِقُ ظَاهِرَ الْآيَةِ،

(١) انظر - على سبيل المثال - العقيدة الواسطية، والحموية، والتدميرية.

(٢) سورة القلم: الآية ٤٢.

(٣) سورة النحل: الآية ٥٤.

(٤) سورة المؤمنون: الآية ٧٥.

(٥) سورة الزخرف: الآية ٥٠.

(٦) تلخيص الاستغاثة ص ٢٨٨.

(٧) سورة الزمر: الآية ٦٧.

ويفسّر المعنى...^(١). وتبّرّز أهمية هذه السّمة الواضحة في تفسيره، إذا علمنا أنّ كثيراً من المفسرين سلكوا مسلك التأویل الفاسد لصفات الله تعالى^(٢).

ثانياً: اهتمامه بالتفسير بالتأویل وتقديمه على غيره:

من المعروف عن شيخ الإسلام أنه يعظم المؤثر من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، وما أثر عن الصحابة والتابعين، ولا يخرج عماً صحيحاً من ذلك، مع أنه قرر أن ما صحّ من المنسوق لا يمكن أن يخالف صريح العقول.

وقد بيّن في مقدمته المشهورة في أصول التفسير أن أصحّ طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن، فإن لم يوجد ذلك، ففي السنة فإنها شارحة للقرآن مبينة له، فإن لم يجد المفسر ذلك فعليه بأقوال الصحابة، فإنهم أعلم الناس بكتاب الله، فإن لم يجد ذلك، فعليه بأقوال التابعين ولا سيما إذا أجمعوا^(٣).

وكان - رحمه الله - يقول: "وما ينبغي أن يعلم أن القرآن والحديث إذا عرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يحتاج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم"^(٤).

والرجوع إلى المؤثر في التفسير سمة بارزة عند شيخ الإسلام، فهو لا يكاد يتحدث عن آية إلا ويدرك الآثار المروية فيها، وستأتي - إن شاء الله - أمثلة كثيرة لذلك في هذه الرسالة ومن أمثلة ذلك:

- أنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الْجُنُونُ﴾

(١) التسعينية ٩١٣/٣.

(٢) انظر: المفسرون بين التأویل والإثبات في آيات الصفات لحمد المغراوي، والقول المختصر المبين في مناهج المفسرين لحمد الحمود النجدي.

(٣) المقدمة ص ٨٢

(٤) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٧.

أَهْلَ الْبَيْتِ^(١) رجح دخول أزواج النبي ﷺ في أهل بيته لدلالة الحديث الصحيح على ذلك^(٢).

- ومن أمثلته اعتماده على تفسير الصحابة، تفسيره لقوله تعالى: ﴿ قُلْ لَاَسْأَلُكُمْ عَنِيهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَةُ فِي الْقُرْبَى ﴾^(٣) فقد رجح أن المعنى: لا أسألكم يا عشرون العرب، ويا عشرين قريشاً عليهـ التبليغـ أجراً، لكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم، واستدل لذلك بما ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في هذا المعنى^(٤).

- ومن أمثلته أخذـ رحمة اللهـ بأقوال التابعين، أنه رجح أن معنى التمني في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَّنَّ أَنَّ الْقَىَ الْشَّيْطَانُ فِي أُمِّنَيَّتِهِ ﴾^(٥): التلاوة والقرآن، وقال: "كما عليه المفسرون من السلف"^(٦).

ثالثاً: عنايته بالترجميـ بين الأقوال:

شيخ الإسلام له عناية كبيرة بالاختيار والترجميـ بين الأقوال، فهو في الغالب يستدل للصحيح منها، ويبين وجه ضعف الضعيف، ويناقش أدلة القول المرجوـ، وهذه ميزة كبيرة تشتد الحاجة إليها عند الدارسين، ولا سيما إذا كان الترجيـ صادراً عن إمام كبير، حافظ للمنقول، رأس في المعقول.

(١) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢٧/١٣.

(٣) سورة الشورى: الآية ٢٣.

(٤) منهاج السنة ٤/٢٥.

(٥) سورة الحج: الآية ٥٢.

(٦) مجموع الفتاوى: ١٥/١٩٠.

وقد كُتب لاختيارات هذا الإمام في التفسير وغيره من الفنون القبول عند الناس، وذلك لما تشمل عليه من البراهين الساطعة، والأدلة الواضحة، وما هو بالمعصوم.

ومسائل هذه الرسالة دليل واضح على إمامية هذا العالم في الاختيار والترجيح في التفسير.

وكان – رحمه الله – يجتهد اجتهاداً عظيماً في معرفة القول الحق في معنى الآية، ويلجأ إلى الله – تعالى – ويسأله الهداية إلى ذلك.

يقول – قدس الله روحه –: "ربما طالعت في الآية الواحدة نحو مائة تفسير، ثم أسأل الله الفهم، وأقول: يا معلم آدم وإبراهيم علمي، و كنت أذهب إلى المساجد المهجورة، ونحوها، وأمرّغ وجهي في التراب، وأسأل الله – تعالى – وأقول: يا معلم إبراهيم فهمي"^(١).

وكان – رحمه الله – لا يقدم على الترجيح في المسائل التي يقع فيها اشتباه وإشكال إلا بعد أن يسترسل في ذكر الأقوال، والاستدلال لها، ويستوعب الأقوال فيها^(٢) ويناقشها، يقول – رحمه الله –: "وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغرى أكثر من مائة تفسير فلم أجده – إلى ساعتي هذه – عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتشبيهه..."^(٣).

وقال – رحمه الله –: "فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلاف: أن تستوعب الأقوال في ذلك المقام، وأن ينبع على الصحيح منها ويطبل الباطل

(١) العقود الدرية ص ٢٤.

(٢) انظر: ابن تيمية ومنهجه في تفسير القرآن ص ٧٧٧، ٩٤٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٦/٣٩٤.

وتذكر فائدة الخلاف وثمرته لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته فينشغل به عن الأهم...^(١).

رابعاً: إعراضه عن الإسرائيлик

من ميزات تفسير شيخ الإسلام أنه أعرض عن الإسرائيлик، وهي الأخبار التي تروى عن بني إسرائيل، في تفسير القرآن، وهي غالباً ما تكون في قصص، وأخبار الأمم السابقة، وغالب كتب التفسير لا تخلي منها، فمستقل ومستكثر، ومن معقب عليها، وغير معقب.

وقد بيّن - رحمه الله - في مقدمته في أصول التفسير أنها ثلاثة أقسام:

١ - ما علمنا صحته، مما شهد له شرعنا بالصدق، فهو صحيح.

٢ - ما علمنا كذبه، وذلك بمخالفته لما جاء في شرعنا.

٣ - ما هو مسكون عنه، لا من هذا القبيل، ولا من هذا القبيل، فلا صدقة، ولا نكذبه، وتحوز حكايته، للاستشهاد لا للاعتقاد، وغالب ذلك لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني^(٢).

وقد بيّن - رحمه الله - في موضع آخر أنه دخل كتب التفسير من أقوال أهل الكتاب كذب كثير^(٣).

وقد ردَّ - رحمه الله - في مواضع الأخبار الإسرائيلية التي يترتب على إثباتها محدود شرعي، ومن ذلك:

ردُّه ما تناقله المفسرون في قصة يوسف، من أنه وُجد منه ~~الشكيل~~ بعض المقدمات مثل حل السراويل والجلوس منها مجلس الحاتن، ونحو هذا، وقال:

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٣٦٧، ومقدمة في أصول التفسير ص ٨٩.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٨٨

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١٥/١٥١.

"وما ينقلونه في ذلك ليس هو عن النبي ﷺ، ولا مستند لهم فيه إلا النقل عن بعض أهل الكتاب وقد عرف كلام اليهود في الأنبياء وغضهم منهم، كما قالوا في سليمان ما قالوا، وفي داود ما قالوا، فلو لم يكن معنا ما يرد نقلهم لم نصدقهم فيما لم نعلم صدقهم فيه، فكيف نصدقهم فيما قد دل القرآن على خلافه.

والقرآن قد أخبر عن يوسف من الاستعصام والتقوى والصبر في هذه القضية ما لم يذكر عن أحد نظيره.

وإذا كان الأمر في يوسف كذلك؛ كان ما ذكر من قوله: ﴿إِنَّ الْفَقْسَ لَأَمَارَةٌ بِالشَّوَّءِ إِلَّا مَارِحَمَ رَبِّ﴾^(١) إنما يناسب حال امرأة العزيز لا يناسب حال يوسف، فإضافة الذنب إلى يوسف في هذه القضية فريدة على الكتاب والرسول، وفيه تحريف للكلم عن مواضعه، وفيه اغتياب لنبي كريم، وقول باطل فيه بلا دليل، ونسبته إلى ما نزهه منه، وغير مستبعد أن يكون أصل هذا من اليهود أهل البهت، الذين كانوا يرمون موسى بما برأ الله منه، فكيف بغيره من الأنبياء؟ وقد تلقى نقلهم من أحسن به الظن، وجعل تفسير القرآن تابعاً لهذا الاعتقاد"^(٢).

خامساً: اهتمامه ببيان الآيات المشكلة:

وهذه خاصية تميز بها شيخ الإسلام، بل إنه لم يقصد بيان غير المشكل، كما تقدم حينما طلب منه تلميذه ابن رُشيق أن يكتب تفسيراً كاملاً للقرآن فقال: "إن القرآن فيه ما هو بين بنفسه، وفيه ما قد بينه المفسرون في غير كتاب،

(١) سورة يوسف: الآية ٥٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١٤٩/١٥.

ولكن بعضُ الآيات أشكلَّ تفسيرُها على جماعة من العلماء، فربما يطلع الإنسان عليها عدة كتب ولا يتبيّن له تفسيرها، وربما كتب المصنف الواحد في تفسير آية تفسيراً، ويفسر غيرها بنظيره، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل؛ لأنَّه أَهمُّ من غيره، وإذا تبيّن معنى آية تبيّن معانِي نظائرها^(١).

وبيان المشكّل من أهم المطالب التي يحتاجها دارس التفسير، لا سيما وأنَّ من المفسرين من يعرض عن بيان الإشكال، أو يتوقف فيه، أمَّا الشِّيخُ فله نفس طويل، وحرص شديد مع الأهلية التامة، لحل ما يشكّل من معانِي القرآن، وتقدم قوله: "ربما طالعت التفاسير المنقوله عن الصحابة وما رواه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغرى أكثر من مائة تفسير...".^(٢)

وقد أَلفَ الشِّيخُ رسالَةً مستقلةً في تفسير آيات أشكتَّتْ على بعض الناس، وأخطأ فيها أصحابُ كتب التفسير^(٣).

وهناك آيات كثيرة فسرَّها شيخُ الإسلام ليس مشكلة، كما هو ظاهر، وهذه فسرَّها في سياق حديثه عن قضايا أخرى، لم يقصد مجرد تفسيرها.

سادساً: اتباعه الدليل، وعدم التعصب لمذهب أو رأي:

كُلُّ من يطلعُ على تراث شيخ الإسلام يعلم علم اليقين، أنه يطلب الحق، ويتبع الدليل، لا يصرفه عنه تقليد أعمى، أو اتباع هوى، بل إنه رجع عن

(١) العقود الدرية ص ٢٥.

(٢) انظر ص ٤٧.

(٣) وهي موجودة في مجموع الفتاوى ٦١/١٥ لكنها ناقصة، وقد طبعت مستقلة وكمالة، بتحقيق عبد العزيز الخليفة.

مسائل تبين له أن الحق بخلافها^(١)، وكثيراً ما كان يعتذر عمن يخالفه الرأي، ويفترض أنه مجتهد، والمجتهد يخاطئ ويصيب^(٢).
 وهذه السمة ظاهرة في تفسيره، ومن أمثلة ذلك أنه مع إعجابه الشديد بمجاهد بن جبر المكي تلميذ ابن عباس وإشادته به في مواضع^(٣)، نجد أنه يترك قوله إذا تبين له أن الحق مع غيره^(٤).

(١) انظر - على سبيل المثال - : مجموع الفتاوى ٤٦٤/٢ ، ٢٥٨/٦ .

(٢) انظر: ابن تيمية وجهوده في التفسير ص ١٢٣ .

(٣) انظر: المقدمة ص ٩٠ ، ومجموع الفتاوى ٣/٥٣ ، ٣٩٦/١٤ ، والاستقامة ١/٢٢٤ .

(٤) انظر: منهاج السنة ٧/١٨٨ .

القسم الأول
منهج شيخ الإسلام ابن تيمية
في الاختيار والترجح

وفيه فصلان :

الفصل الأول: صيغ وأساليب الاختيار والترجح عند شيخ ابن تيمية.

الفصل الثاني: وجوه وقواعد وأنواع الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

الفصل الأول
صيغ وأساليب الاختيار والترجيح
عند شيخ الإسلام ابن تيمية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: صيغ الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

المبحث الثاني: أساليب الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

المبحث الأول

صيغ الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية

مدخل: تعريف الاختيار والترجح:

تعريف الاختيار:

الاختيار في اللغة: قال ابن فارس^(١): "الخاء، والياء، والراء، أصله العطف، والميّل، ثم يحمل عليه، فالخير خلافُ الشر، لأنَّ كُلَّ أحد يميل إليه ويعطف على صاحبه"^(٢).

وقال بعض أهل اللغة: "الاختيار: هو طلب ما هو خير، و فعله.
وقال بعضهم: الاختيار: الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأن المختار ينظر إلى الطرفين، ويميل إلى أحد هما"^(٣).
والاختيار: الاصطفاء^(٤)، وخار الشيءَ و اختياره: انتقاء^(٥).
وفي الاصطلاح: ترجح الشيء، وتحصيصه، وتقديره على غيره^(٦).

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبوالحسين، من أئمة اللغة والأدب، من تصانيفه: معجم مقاييس اللغة، وجامع التأويل في تفسير القرآن، وغيرهما، توفي عام ٣٩٥هـ.

انظر: سير أعلام النبلاء ١٠٣/١٧، والأعلام ١٩٣/١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/٢٣٢؛ مادة (خير).

(٣) الكليات للكفوي ص ٦٢.

(٤) الصحاح للجوهرى ٦٥٢/٢ مادة (خير).

(٥) لسان العرب ٤/٢٥٧ مادة (خير).

(٦) كشاف اصطلاحات الفنون للتهاوين ١١٩/١

تعريف الترجيح:

الترجح في اللغة: قال ابن فارس: "الراء، والجيم، والباء: أصل واحد، يدل على رَزَانِهِ، وزيادَتِهِ، يقال: رَجَحَ الشيءُ، وهو راجح، إذا رَزَنَ، وهو من الرجحان"^(١).

ويقال: أَرْجَحَ الميزان: أي أثقله حتى مال، وأرجحت لفلان، ورجحت ترجيحاً، إذا أعطيته راجحاً^(٢).

ومن تعريفاته عند الأصوليين: "تقوية إحدى الأمارتين على الأخرى لدليل"^(٣).

وقال بعضهم: بيان اختصاص الدليل بمزيد قوّة عن مقابله ليعمل بالأقوى^(٤).

وال اختيار والترجح في التفسير بمعنى واحد، المراد بهما: تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية، وتقديمه على غيره، لدليل.

وقد فرق بينهما بعض الباحثين^(٥)، فجعل الترجح تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية على غيره لدليل، أو تضييف، ما سواه من الأقوال.

وال اختيار: الميل إلى أحد الأقوال في تفسير الآية، مع تصحيح بقية الأقوال.

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٨٩/٢ مادة (رجح).

(٢) انظر: لسان العرب ١٤٢/٥، والقاموس المحيط ٦١٦/٤ مادة (رجح).

(٣) شرح الكوكب المنير ٦١٦/٤، وانظر: التعارض والترجح للبرزنجي ٧٨/١.

(٤) البحر المحيط للزركشي ١٣٠/٦.

(٥) وهو الدكتور حسين الحربي في ترجيحات ابن حجر في التفسير ص ٦٦، وتبعه آخرون.

ولم أرَ من فَرَقْ بينهما من المتقدمين، بل إنهم يوقعون أحدهما بمعنى الآخر^(١)، والتعريف اللغوي يعُضُّ ذلك؛ فإن الميل إلى أحد الأقوال يقتضي تضييف غيره، بغض النظر عن درجة التضييف؛ إذ لو كان القولان متساوين عند الناظر فيهما لم يختر، أو يرجح أحدهما، بل يتوقف.

نعم الاختيار والترجح درجات^(٢)، فأحياناً يقطع المفسّر بصواب أحد الأقوال، ورجحانه على غيره، ويبطل ما سواه أو يضعفها تضعيماً شديداً، وأحياناً لا يتوفّر له من الأدلة ما يجعله يقطع بصوابه وصحته، ولا يقوم بأدلة الأقوال الأخرى من الضعف ما يجعلها غير معتبرة، ولكن عند الموازنة ترجح كفةً أحد الأقوال، وهذا هو الترجح.

والمفسرون غالباً ما يعبرون بلفظ الاختيار، وهذا الفقهاء، وهناك ثلاثة

(١) أما تعبيرهم عن القول الراجح الذي قد ضعف غيره بأنه اختيار فهو كثير جداً، انظر على سبيل المثال: تفسير ابن كثير ٤/٥٦٣، الناسخ والمنسوخ للنحاس ٢/٥٤٠، وتفسير القرطبي ١٥/٦٧، تفسير ابن حزم ٢/٢٦٩ والشوكاني ٤/٦٥٠ وتفسير الألوسي ٢٤/١٣٥، ومن أمثلة إطلاقهم الترجيح على الاختيار الذي ليس فيه إشارة إلى تضييف بقية الأقوال ما ذكره ابن كثير ١/١٨٨، في تفسير قوله تعالى: ﴿فَهَىٰ كَلِمَاتُهُ أَوْ أَشَدُ قَسْوَةً﴾ حيث ذكر الأقوال في معنى ﴿أَوْ﴾ ثم قال عن القول الأخيり: "وقد رجحه ابن حجرير مع توجيهه غيره"، وحينما نذهب إلى ابن حجرير نجد أنه يقول في تفسيره لهذا الموضوع ١/٤٠٦: "ولكلّ ما قيل من هذه الأقوال التي حكينا وجهه ومخرج في كلام العرب، غير أن أعجب الأقوال إلى في ذلك ما قلناه أولاً...".

^{٤)} انظر مقدمة تفسير ابن جُزي ص ١

كتب في اختيارات ابن تيمية^(١)، كلها سميت اختيارات، وليس فيها تفريق بين الاختيار والترجح.

والمقصود بصيغ الاختيار والترجح هنا: الالفاظ التي يستعملها الشيخ في الدلالة على القول الراجح، هذا وقد عَبَرَ ابن تيمية عن الاختيار والترجح بصيغ مختلفة، بعضها أقوى من بعض، وهي من خلال المسائل التي قمتُ بدراستها^(٢) كما يلي:

أولاً: اللفظ الصريح الدال على الاختيار والترجح، ومن الالفاظ التي استعملها ما يلي:

١- الصحيح^(٣):

٢- الصواب^(٤).

٣- الذي يجب القطع به^(٥) المراد بها قطعاً^(٦).

(١) وهي كما يلي:

١- جزء لابن عبد الهادي ضمنه اختيارات الشيخ في فنون متنوعة منها التفسير، وغالبه في الفقه، وهو مطبوع.

٢- جزء لابن القيم، وقد رتبها ترتيباً بديعاً، وهو مطبوع.

٣- كتاب لأبي الحسن البعلبي، وهو أوسع هذه الكتب وأشهرها. ومطبوع عدة طبعات. وانظر: اختيارات شيخ الإسلام لابن عبد الهادي، تحقيق سامي حاد الله ص ٦.

(٢) ويمكن الاطلاع على رسائل زملائي المشاركون في هذا الموضوع للامستادة.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ٤/٣١١.

(٤) انظر: تفسير آيات أشكلت ١٤٦/١.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٤/٣٣١.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٤/٦٢٥، ٦٢٥/١٠، ١٦/٢٧٩.

- ٤ - الحق^(١).
- ٥ - الراجح^(٢).
- ٦ - القول الجامع^(٣).
- ٧ - التحقيق^(٤).
- ٨ - ظاهر اللفظ، أو ظاهر الكلام^(٥).
- ٩ - المشهور، ثم الاستدلال له، وتضعيف ما عداه^(٦).

ثانياً: الاختيار والترجح بصيغة أ فعل التفضيل، ومن الألفاظ التي استعملها

في ذلك ما يلي:

- ١ - أصح القولين، أو: أصح الأقوال^(٧) أو الأصح.
- ٢ - الأظهر أو أظهر الأقوال^(٨).
- ٣ - أشهر القولين^(٩).

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٢١٧/١٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٨٨/١٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١٦١/٥.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى ٦٣٣/١٠، ١٢٣/٢١، ١٩٨/٦.

(٥) انظر: مجموع الفتاوى ٢٣٤/١٥.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى ٥١٨/١٦، وشرح العمدة الصلاة ص ٥٣.

(٧) انظر: الجواب الصحيح ٤٤٤/١، ٨٥/٢٣، ٤٢٤/٨.

(٨) انظر: الصفدية ٣٢١/٢، ومجموع الفتاوى ٣٠٤/١١، ٢٦٤/٤، ٢٨٣/١٦.

(٩) انظر: الفتاوى الكبرى ٢٤٠/٢.

٤ - أقوى القولين^(١).

٥ - الأشباه^(٢).

٦ - الأنسب^(٣).

وقد يجمع بين لفظين دالين على الاختيار والترجيح من باب التأكيد ومن
أمثلة ذلك:

وهو الصواب بلا ريب^(٤)، ويدل على صحته، وأنه الحق^(٥).

(١) انظر: مجموع الفتاوى .٤٩٥/٢٢

(٢) انظر: مجموع الفتاوى .٥٥٧/٢٢

(٣) انظر: مجموع الفتاوى ١٦/٥١٨، والجواب الصحيح .٢٠٨/٥

(٤) انظر: شرح العمدة، الصلاة، ص ٤٠٥ .

(٥) انظر: الجواب الصحيح .٢٠٨/٥

المبحث الثاني

أساليب الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية

المقصود بالأساليب^(١) هنا: الطرق الكلامية التي يستخدمها الشيخ في الدلالة على القول الراجح عنده، وقد استعمل في ذلك أساليب^(٢) متعددة، أهمها ما يلي:

١ - وصف القول المختار أو الراجح ببعض صفات المدح، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قوله – رحمه الله – عن آية ق: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾^(٣): "وهذا هو المعروف عن المفسرين المتقدمين من السلف"^(٤).

وفي موضع آخر يقول: "كما فسرّه بذلك سلف الأمة وأئمتها"^(٥).

٢ - ذكر القول الراجح، وتضعيف غيره من الأقوال المذكورة في معنى الآية، ومن أمثلة ذلك:

أنه في قوله تعالى: ﴿أَءَلَّهُ مَعَ اللَّهِ﴾^(٦) في سورة النمل، ذكر – رحمه الله –

(١) قد يكون هناك شيء من الاشتراك والتداخل بين الصيغ والأساليب.

(٢) مع العلم أنه قد يجتمع في بعض الأمثلة أكثر من أسلوب.

(٣) سورة ق: الآية ١٦.

(٤) انظر: شرح حديث التزول ص ٣٥٥.

(٥) الاستقامة ٢١٦/١.

(٦) سورة النمل: الآية ٦٠.

أن المعنى: إله مع الله فعل هذا، ثم قال: "ومن قال من المفسرين أن المراد: هل مع الله إله آخر فقد غلط"^(١).

ولما ذكر — رحمه الله — قول من قال إن ذكر الاسم في قوله تعالى: ﴿نَبَرَكَ أَسْمُرِيكَ ذِي الْجَلَلِ وَالْأَكْرَام﴾^(٢) صلة، قال: "وهذا غلط"^(٣).

وفي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾^(٤) ذكر أن (ما) موصولة، ثم قال: "وأما قول من قال: إن (ما) مصدرية فضعيف جداً"^(٥).

وحيينما ذكر الشيخ — رحمه الله — تفسير بعض المتأخرین لقوله تعالى:

﴿وَمَارَبُّ الْعَلَمِينَ﴾^(٦) وأن استفهامه هنا إنما هو عن ما هيء الرب، قال: "وهو باطل"^(٧).

٣ - البدء بالقول الراجح، ثم ذكر الأقوال الأخرى وتضعيفها، ومن أمثلة ذلك:

أنه في قوله تعالى: ﴿وَخَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبَلِ الْوَرِيدِ﴾^(٨) ذكر القول الراجح

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٧٦/٧، وانظر ١٩٣/٦.

(٢) سورة الرحمن: الآية ٧٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٦/١٩٣.

(٤) سورة الصافات: الآية ٩٦.

(٥) مجموع الفتاوى ٨/١٧.

(٦) سورة الشعراء: الآية ٢٣.

(٧) تلبيس الجهمية ١/٥٢٤، وانظر: مجموع الفتاوى ١٦/١٥، والجواب ١/٢٤٤.

(٨) سورة ق: الآية ١٦.

عنه في المراد بالقرب، ثم ذكر أقوالاً أخرى، ثم قال: وهذه الأقوال ضعيفة^(١).

٤ - البدء بالأقوال المرجوحة وتضعيفها، ثم ذكر القول الراجح، والنص على رجحانه، والاستدلال له، ومن أمثلة ذلك: أنه ذكر قولين في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوَسِّعُ فِي صُدُورِ النَّاسِ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾^(٢) ثم قال: وكلاهما ضعيف، والصحيح أن المراد...^(٣).

٥ - وصف القائلين بالقول المرجوح بالخطأ، أو الجهل ونحو ذلك.

ومن أمثلة ذلك: أنه حينما ذكر المراد بالتقى في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾^(٤) قال: "وما يقول بعض الجهال من أنه كان فيهم رجل فاجر اسمه تقى، فهو من نوع الهدىان، وهو من الكذب الظاهر الذي لا يقوله إلا جاهل"^(٥).

وعند قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِيْنُكُمْ وَلِيَ دِيْنِ﴾^(٦) بين أن الآية خطاب لجميع الكفار، ثم قال: "وبهذا يظهر خطأ من قال: إنه خطاب للمشركين والنصارى، دون اليهود"^(٧).

(١) شرح حديث التنزول ص ٣٥٥، وانظر: الجواب الصحيح ٣٧٨/٦، ومجموع الفتاوى ٤٧١/٦.

(٢) سورة الناس: الآيات ٥ - ٦.

(٣) منهاج السنة ١٨٧/٥، وانظر: مجموع الفتاوى ٢١٧/١٦.

(٤) سورة مريم: الآية ١٨.

(٥) الجواب الصحيح ١٥١/٢.

(٦) سورة الكافرون: الآية ٦.

(٧) مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٦٤.

٦ - وصف جميع الأقوال بأنها صحيحة، أو مترابطة، أو بأنه لا منافاة بينها أو كلها حق، أو أن الآية تعمّها، ومن الأمثلة على ذلك: أنه حينما ذكر الأقوال في المراد بالقول السديد في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُوْا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾^(١) قال: "وكل هذه الأقوال صحيح"^(٢).

ولما ذكر أقوال المفسرين في المراد بالحكمة في قوله تعالى: ﴿وَآذْكُرْ مَا يُتَلَقَّ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ إِيَّاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^(٣) قال: "وكل ذلك حق"^(٤).

وفي تفسير الميزان في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَلَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَبَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾^(٥) ذكر القولين في ذلك، ثم قال: "وهما متلازمان"^(٦).

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تُنَيِّثُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَدَلَ﴾^(٧) ذكر فيها قولين عن الصحابة رضي الله عنه.

ثم قال: "ولا منافاة بين القولين"^(٨).

(١) سورة الأحزاب: الآية ٧٠.

(٢) انظر مجموع الفتاوى ٢٨٥/٢٠.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٣٤.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧٥/١٩، وانظر: ٣٥٣/٥.

(٥) سورة الشورى: الآية ١٧.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٣٩/٩.

(٧) سورة الكهف: الآية ١٠٣.

(٨) الجموعة العلية ص ٧٠.

وفي قوله تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ﴾^(١) ذكر قولي المفسرين فيها ثم قال: "وكلا المعنيين حق"^(٢).

وفي تفسير ﴿الصَّمَد﴾ قال: "فيه للسلف أقوال متعددة، قد يظن أنها مختلفة، وليس كذلك بل كلها صواب"^(٣).

وكان – رحمه الله – يقول: "وأكثر آيات القرآن دالة على معنيين فصاعداً"^(٤).

٧ - تضعيف الأقوال الأخرى بأنها ليست في كلام الله، أو ليست منصوصة عن السلف، ونحو ذلك، ومن الأمثلة على ذلك: أن الشيخ – رحمه الله – ذكر قول من قال إن الرسل المذكورين في قوله تعالى: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾^(٥) مرسلون من عند المسيح، قال: "فهذا كلام الله ليس فيه ذكر أن هؤلاء المرسلين كانوا من الحواريين"^(٦). ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه ذكر – رحمه الله – ثلاثة أقوال مروية عن السلف في معنى قوله تعالى: ﴿يَأَيُّكُمُ الْمُفْتُونُ﴾ ثم ذكر قوله رابعاً، وقال: "فهذا الرابع

(١) سورة مریم: الآية ٥٩.

(٢) مجمع الفتاوى ١٥/٢٣٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٧/٢١٤.

(٤) مجموع الفتاوى ١٥/١١.

(٥) سورة يس: الآية ١٣.

(٦) الجواب الصحيح ٢/٤٤.

لليس مأثورا عن السلف^(١).

٨ - الحكم على القول الراوح بأنه هو المراد بالآية، مثل قوله: "وهذا هو الذي دلت عليه الآية قطعاً"^(٢).

٩ - ذكر المعنى الصحيح للآية عنده، ونفي أن يكون القول الآخر هو معنى الآية، ومن أمثلة ذلك: أنه اختار المراد بقوله تعالى: ﴿وَرَبِّ سُلَيْمَانَ دَاؤُدَ﴾^(٣) إرثُ العلم والنبوة ونحو ذلك، ثم قال: ليس المراد إرث المال^(٤).

وفي قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَنَهَا﴾^(٥) ذكر قول من قال: قد أفلحت نفس زكها الله، ثم قال: "وليس هو مراد الآية، بل المراد بها الأول قطعياً لفظاً ومعنى"^(٦).

وقال رحمه الله عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ يَعْصِي هَذِهِمْ صَوَامِعُ وَبَيْعُ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَيْشِيرًا﴾^(٧) "المساجد لل المسلمين، وليس المراد بها كنائس النصارى"^(٨).

(١) تفسير آيات أشكلت ١٤٦/١، وانظر: مجموع الفتاوى ١٥٥/١٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٢٧٩/١٦.

(٣) سورة النمل: الآية ١٦.

(٤) منهاج السنة ٤/٢٢٤.

(٥) سورة الشمس: الآية ٩.

(٦) مجموع الفتاوى ٦٢٥/١٠.

(٧) سورة الحج: الآية ٤٠.

(٨) الجواب الصحيح: ٢/٢١٤.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: أنه اختار أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١) ثم قال: "ولا يجيء وز أن يقال: هذا استثناء منقطع".^(٢)

١٠ - حكاية القول الضعيف في الآية بلفظ يدل على تضعيقه مثل: ادعى، وزعم، ومن أمثلة ذلك أيضاً: قوله - رحمه الله - عند قوله تعالى: ﴿أَلَزَانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٍ﴾^(٣) وقد ادعى بعضهم أن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَتُ﴾^(٤) وزعموا أن البغي من الحصنات...^(٥).

وقد يحكى القول الضعيف بصيغة المبني للمفعول الدالة على التضعيق مثل: قيل، ثم يبين القول الصحيح، ومن أمثلة ذلك تفسيره - رحمه الله - لقوله تعالى: ﴿أَلَذِي يُوَسِّعُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ٥ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾^(٦); حيث ذكر قولين في معنى الآية حاكياً لهما بصيغة التمريض:

(١) سورة النمل: الآية ٦٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٦ / ١٠٩.

(٣) سورة النور: الآية ٢.

(٤) سورة النساء: الآية ٢٤.

(٥) مجموع الفتاوى ١٥ / ٣١٧.

(٦) سورة الناس: الآيات ٥ - ٦.

(قيل)، ثم ضعفهما، وذكر القول الصحيح في معنى الآية^(١).

ومن الأمثلة كذلك: ما ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا أُقِيمُ بِالنَّفِسِ الْوَامِة﴾^(٢) حث قال: "وهي نفس الإنسان، وقد قيل: إن النفس تكون لوماً، وغير لوماً، وليس كذلك"^(٣).

حكم ما اقتصر عليه من الأقوال:

أحياناً يفسر الشيخ الآية بأحد الأقوال المذكورة فيها، من غير إشارة إلى رجحان هذا القول عنده، أو تضييف ما عداه من الأقوال، بل يقتصر على إيراد هذا القول، وهو في ذلك إما أن يذكر التفسير ولا ينسبه لأحد، وإما أن ينسبه لأحد السلف، وهذا أضعف، لاحتمال أن تكون نسبة بعض السلف للخروج من العهدة، كما هو منهج بعض المفسرين^(٤).

وقد وقفت طويلاً عند هذا الأسلوب، هل يعد من أساليب الترجيح عند الشيخ أم لا، وبعد طول بحث، وتأمل، وسؤال، تبيّن لي أن ما يقتصر عليه أصحاب كتب التفسير في تفاسيرهم من الأقوال يعتبر اختياراً؛ لأنهم قصدوا بيان معاني كلام الله فيبعد أن يفسروا الآية بمعنى مرجوح عندهم، ولا ينبهون على ذلك، وعلى هذا الرأي كثير من المفسرين فإنهم يطلقون على ما اقتصر عليه

(١) انظر: منهاج السنة ١٨٧/٥.

(٢) سورة القيمة: الآية ٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٤/٢٦٤، وانظر: ٨٥/٢٣.

(٤) انظر: تفسير ابن جزي، المقدمة ١/٥.

المفسر لفظ الاختيار^(١)، ولا سيما إذا كان المفسّر من له عنابة بنقد الأقوال الضعيفة، أو كان كتابه مختصراً يقتصر فيه على ما صح عنده.

أما ما يقتصر عليه من الأقوال في غير كتب التفسير، مثل ما يفعل شيخ الإسلام، فيصعب الحكم عليه بأنه هو المختار والراجح عنده لأمررين:

١ - أن الشيخ كثيراً ما يورد الآية في سياق حديثه عن مسألة عقدية، أو فقهية أو غير ذلك، فيكون من جملة أداته هذه الآية، فيذكر ما يحضره في تفسيرها، مما يؤيد ما يذهب إليه، وهذا لا يلزم أن يكون اختياره؛ فإنه قد يرى أن الآية تحتمل أكثر من معنى، أو يكون هذا القولُ الذي فسرها به قوياً عنده، وغيره أقوى منه، والعلماء قد يستدلون بالدليل وإن كان فيه ضعف، إذا لم يكن هو الدليلُ الوحيد في المسألة.

وأمّا ما تقدم من قوله: "ربما طاعت في الآية الوحدة نحو مائة تفسير ثم أسأله الفهم..."^(٢).

فمراده بذلك آيات معينة حصل فيها إشكال، وهذه الآيات المشكلة التي يطالع فيها هذا العدد الكبير من كتب التفسير، ثم يسأل الله تعالى الهدایة إلى معناها، حينما يذكرها فإنه يستوعب الأقوال المذكورة فيها، ويطيل النفس في الاستدلال، ومناقشتها الأقوال وينص على الراجح فيها، ولذلك أمثلة في هذا البحث، وليس هذا منهجاً له في كل آية يفسرها، أو يستدل بها، وهذا أمر لا يخفى على أي ناظر في تفسيره.

(١) انظر: على سبيل المثال تفسير ابن كثير ٣/١١٨.

(٢) انظر ص ٣٧.

والشيخ في الغالب يعتمد على تفسير ابن الجوزي زاد المسير في علم التفسير، وكأنه يحفظ الكتاب عن ظهر قلب، وهو أحياناً يصرّح بذلك^(١)، وأحياناً يسوق كلامه بنصّه ولا يشير إلى ذلك^(٢).

٢ - ومن الأدلة على أنه لا يمكن الجزم بأن كل ما اقتصر عليه الشيخ من التفسير يعتبر اختياراً له: أن الشيخ - رحمه الله - قد يقتصر على قول في تفسير بعض الآيات، ويقتصر على غيره في موضع آخر، أو يذكر أن الآية تعمُّ كلَّ ما ورد فيها.

ومن الأمثلة على ذلك أن الشيخ - رحمه الله - ذكر عند قوله تعالى:

﴿قَالَ الْمُذِيقَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَتَتَخَذَّبَ عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾^(٣)، أن هؤلاء الذين اتخذوا المسجد على قبور أصحاب الكهف كانوا من الضالين، وفي موضع آخر يشير إلى أنهم من المسلمين ولكن هذا منوع في شرعنا.

ففي الرد على البكري يقول: "فهؤلاء الذين اتخذوا مسجداً على أهل الكهف كانوا من النصارى الذين لعنهم النبي ﷺ...".^(٤)

وفي اقتضاء الصراط المستقيم يقول عند هذه الآية: "فكان الضالون والمغضوب عليهم يبنون المساجد على قبور الأنبياء والصالحين".^(٥)

(١) انظر - على سبيل المثال -: جامع الرسائل /١٤٠، مجموع الفتاوى /١٦،٥١٣، تفسير آيات أشكلت ١٤٩/١.

(٢) انظر - على سبيل المثال -: مجموع الفتاوى /١٠،٥٨٩/١٤،٣٩٦/١٤، منهاج السنة /٥،٤٣١.

(٣) سورة الكهف: الآية ٢١.

(٤) الرد على البكري /٢،٥٦٧.

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم /١،١٠.

ثم نجد في مجموع الفتاوى يقتصر على القول الثاني في تفسير الآية، وهو أن الذين اتخذوا المسجد من المسلمين، حيث بين أن شرع من قبلنا لا يلزم أن يكون شرعاً لنا، ثم قال: "إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - قَدْ أَخْبَرَ عَنْ سُجُودِ إِخْوَةِ يُوسُفَ وَأَبْوِيهِ، وَأَخْبَرَ عَنِ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَهْلِ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ قَالُوا: ﴿لَنَتَخَذِّلَنَا عَلَيْهِمْ مَسْجِدًا﴾ وَنَحْنُ قَدْ نَهَيْنَا عَنْ بَنَاءِ الْمَسْجِدِ عَلَىٰ الْقُبُورِ" ^(١).

وفي قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِرْ﴾ ^(٢) نجد أن الشيخ يذكر الآية في مواضع يقتصر في كل موضع منها على قول، ثم يرجح العموم، ففي جامع المسائل، ومحضر الفتوى المصرية يقول: "قال أكثر المفسرين: أي: عملك، ويدرك ما يشهد له من اللغة" ^(٣).

وفي الاختيارات الفقهية يذكر أن المراد بالطهارة في الآية: الطهارة من الأعيان النجسة ^(٤). وفي شرح العameda يقرر أن الآية تعم نوعي الطهارة ^(٥).

ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَكَ الزُّورِ﴾ ^(٦) يبين الشيخ - رحمه الله - في عدة مواضع أن المراد بالزور الكذب ^(٧). وفي موضع آخر يقرر - قدس الله روحه - أن الزور

(١) مجموع الفتاوى ١ / ٣٠٠.

(٢) سورة المدثر: الآية ٤.

(٣) جامع المسائل ٤ / ٢٢٥، ومحضر الفتوى المصرية ص ١٧٣.

(٤) الاختيارات الفقهية للبعلي ص ١.

(٥) شرح العameda ص ٤٠٥.

(٦) سورة الحج: الآية ٣٠.

(٧) انظر: مجموع الفتاوى ١ / ٨١، ٨٢ / ٢٧، ٨٢ / ٢٧، اقتضاء الصراط المستقيم ٢ / ٧٥٨.

يُعْمَلُ كُلُّ قول زور، بِأَيِّ لفظ كَانَ، وَعَلَى أَيِّ صَفَةٍ وَجَدَ، فَلَا يَقُولُهُ الْعَبْدُ، وَلَا يَحْضُرُهُ، وَلَا يَسْمَعُهُ مِنْ قَوْلِ غَيْرِهِ^(١).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ أَيْضًا تَفْسِيرُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٢)، فَقَدْ رَجَحَ فِي مَوَاضِعَ أَنَّ الْمَرَادَ السُّهُونُ عَنْهَا إِضَاعَةُ حُقُوقِهَا وَوَاجْبَاهَا مِنَ الطَّهَارَةِ، وَفِعْلَاهَا فِي وَقْتِهَا وَالْخُشُوعُ فِيهَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ^(٣)، وَفِي مَوَاضِعَ أُخْرَى يُذَكَّرُ أَنَّ الْمَرَادَ: إِضَاعَةُ الْوَقْتِ، وَأَنَّ ذَلِكَ تَفْسِيرُ جَمَاهِيرِ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ^(٤).

وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾^(٥) فَقَدْ ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّ الضَّمِيرَ (بِهِ) فِي الْآيَةِ يَعُودُ اللَّهُ تَعَالَى^(٦)، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ رَجَحَ أَنَّهُ يَعُودَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾^(٧).

(١) انظر: مجموع الفتاوى١٤/١٦٩.

(٢) سورة الماعون: الآية ٥.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى١٥/١٥، ٢٣٤، ٢٢٤، ٣٩، ٥٤، ٦١٥/٧، ٢١٠/٥، و منهاج السنة ٤٢٨/٣.

(٤) انظر: شرح العمدة، الصلاة، ص٥٣، و مجموع الفتاوى٣/٤٢٨.

(٥) سورة طه: الآية ١١٠.

(٦) انظر درء تعارض العقل والنقل ٥/٩.

(٧) انظر مجموع الفتاوى١٦/٨٨. وانظر ص ١٠٤.

الفصل الثاني
قواعد وجوه وأنواع الاختيار والترجيح
عند شيخ الإسلام ابن تيمية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: قواعد الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

المبحث الثاني: وجوه الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

المبحث الثالث: أنواع الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية.

المبحث الأول

قواعد الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية

تقدم الحديث عن منزلة شيخ الإسلام – رحمه الله – في باب الاختيار والترجح، وأثره على من جاء بعده، وأن مما ميز اختياراته وترجيحاته كونها مبنية على أدلة صحيحة، وقواعد منضبطة، وقد استعمل شيخ الإسلام في ترجيحاته، قواعد، ووجوهاً^(١) مختلفة، للدلالة على المعنى الراجح عنده، وفي هذا المبحث والذي يليه ذكر أهم هذه القواعد والوجوه التي رجح بها الشيخ، من حلال المسائل التي درستها.

هذا ولن أطيل في ذكر معنى كل قاعدة، وأهميتها، وأداتها، واعتماد العلماء لها، فقد كفانا مؤونة ذلك بعض الباحثين^(٢)، ولكن سأذكر استعمال شيخ الإسلام لهذه القواعد، مع ذكر بعض الأمثلة الموضحة لذلك، وإليك هذه القواعد:

(١) قواعد الترجح ووجوهه ليس بينها فرق واضح عند التأمل، فالمراد بها الضوابط التي يتوصل بها إلى معرفة الراجح من الأقوال، وهي أدلة الترجح وأسبابه، وقد فرق بينها في خطة البحث، ثم تبين لي أن المراد بما واحد، والتزاماً بالخطة المعتمدة سأذكر في هذا المبحث القواعد الكلية العامة، وفي المبحث الثاني: القواعد الفرعية. وانظر في معنى قواعد ووجوه الترجح: مقدمة تفسير ابن حزم ١٢/١، وقواعد الترجح عند المفسرين ص ٣٩.

(٢) تكلم العلماء عن قواعد ووجوه الترجح في بعض كتب علوم القرآن، وأصول التفسير، ومقدمات التفاسير، وهناك رسالتان قيمتان جمعتا شتات هذه القواعد والوجوه وهما: قواعد الترجح عند المفسرين لحسين الحربي، وقواعد التفسير لخالد السبت، وانظر جملة من وجوه الاختيار في التفسير عند ابن تيمية في رسالة اختيارات ابن تيمية في التفسير من أول القرآن إلى آخر سورة النساء لحمد بن زيلعي هندي.

أولاً: الترجيح بدلالة آيات أخرى من القرآن:

تفسير القرآن بالقرآن أحسن، وأشرف، وأصح طرق التفسير، فما أجمل في مكان فإنه قد فسر في موضع آخر، وما اختصر في مكان فقد بسط في موضع آخر، هذا ما قرره الشيخ – رحمه الله – في مقدمته^(١).

ويقول – رحمه الله: "ومن تدبر القرآن وجد بعضه يفسر بعضاً"^(٢).

وقد اعتنى شيخ الإسلام بهذه الطريقة عناية فائقة، فلا يكاد يتكلم عن آية إلا ويذكر نظائرها من آيات القرآن ويرجح في ضوء ذلك، ومن أمثلة ذلك: ما

ذكره في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَبَّجَرِيتِ يُسْرًا﴾^(٣) حيث رجح أنها الكواكب، لدلالة القرآن على ذلك، قال – رحمه الله – عند هذه الآية: "وقد قيل: إنها السُّفُن، ولكن الأَنْسَب أن تكون الكواكب المذكورة في قوله: ﴿فَلَا أَقِيمُ بِالْخَنَبِ﴾^(٤) الجواب^(٥) فسمّاها جواري".

ومن أمثلة ذلك أيضاً: أنه رجح أن معنى قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوَسِّعُ فِي صُدُورِ النَّاسِ﴾^(٦): من شر الموسوس في

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٨٢.

(٢) مجموع الفتاوى ١٦ / ٥٢٢.

(٣) سورة الذاريات: الآية ٣.

(٤) سورة التكوير: الآيات ١٥ - ١٦.

(٥) الجواب الصحيح ٥/٢٠٨.

(٦) سورة الناس: الآية ٥ - ٦.

صدور الناس من شياطين الجن والإنس، واستدل لذلك بقوله تعالى في سورة

الأنعام: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسَانِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمُ إِلَى بَعْضٍ رُّحْرَقَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَدَرْهُمٌ وَمَا يَقْرُونَ ﴾^(١) (٢).

كما ردَّ - رحمة الله - بعض الأقوال المخالفة لما جاء في القرآن، ومن أمثلة

ذلك ما جاء في قوله تعالى في سورة النمل: ﴿ أَئِلَهٌ مَعَ اللَّهِ ﴾^(٣) فقد اختار أن المعنى: إله مع الله فعل هذا، ثم قال: "ومن قال من المفسرين إن المراد: هل مع الله إله آخر فقد غلط؛ فإنهم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى كما قال تعالى:

﴿ أَيَّتُكُمْ لَتَشَهَّدُونَ أَتَ مَعَ اللَّهِ إِلَهٌ أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهُدُ ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ أَلْهَمُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ﴾^(٥) وقال تعالى: ﴿ أَجَعَلَ اللَّهَ إِلَهًا وَجِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴾^(٦) ...^(٧).

(١) سورة الأنعام: الآية ١١٢.

(٢) انظر: منهاج السنة ١٨٧/١.

(٣) سورة النمل: الآية ٦٠.

(٤) سورة الأنعام: الآية ١٩.

(٥) سورة هود: الآية ١٠١.

(٦) سورة ص: الآية ٥.

(٧) مجموع الفتاوى ٧/١١٩، وانظر أمثلة أخرى على ذلك في: مجموع الفتاوى ٣/٥٣، ١٤/٣٩٦،

.١٥/١٩٠، ١٦/٢١٧.

ثانياً: الترجيح بدلالة السنة النبوية:

السنة هي المصدر الثاني من مصادر التفسير، بعد القرآن؛ فإنها شارحة للقرآن مبينة له^(١).

وقد قرر شيخ الإسلام - رحمه الله - أنه إذا ثبت التفسير النبوي لم يُحرز العدول عنه إلى غيره.

يقول - رحمه الله -: "ومما ينبغي أن يعلم: أن الألفاظ الموجودة في القرآن والحديث إذا عُرف تفسيرها من جهة النبي ﷺ لم يحتاج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم"^(٢)، وكان - رحمه الله - يتحرى الصحة فيما يذكره من الأحاديث في تفسيره، ويرى أن الحديث الضعيف لا تقوم به حجة في معارضه الكتاب والسنة^(٣).

وقد استدل - رحمه الله - بالسنة في ترجيح بعض الأقوال على بعض في مواضع كثيرة، كما ردّ التفاسير المخالفة لما ثبت عن النبي ﷺ.

ومن أمثلة ذلك أن فسر الغاسق في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا
وَقَبَ﴾^(٤) بالليل ويدخل فيه دليله وعلامته وهي القمر والنجوم.

واستدل لذلك بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ نظر إلى

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير ص ٨٢، ومجموع الفتاوى ١٣٨/٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨٦/٧.

(٣) مجموع الفتاوى ١١٦/٣٢.

(٤) سورة الفلق: الآية ٣.

القمر فقال: "يا عائشة تعوذ بالله من شره؛ فإنه الغاسق إذا وقب"^(١).
ثم ذكر قول من قال: إن المراد بذلك: القمر إذا كَسَفَ وأَسْوَدَ، ومعنى
وقب: دخل في الكسوف، ثم ردَّه قائلًا: "وهذا ضعيف فإن ما قاله رسول الله
ﷺ لا يعارض بقول غيره، وهو لا يقول إلا الحق وهو لم يأمر عائشة بالاستعاذه
منه عند كسوفه بل مع ظهوره"^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك: ترجيحه دخول أزواج النبي ﷺ في أهل بيته، في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الْجُنُسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرُكُمْ تَطْهِيرًا﴾^(٣) واستدل بقوله ﷺ: "اللهم وصل على محمد وعلى أزواجـه وذراته" ^(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن رجحَ أن معنى قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ أَمْتَلَّتْ وَنَقُولُ هَلِ مِنْ مَزِيدٍ﴾^(٥)، هل من زيادة تزاد فيَّ، واستدلَّ لذلك بقوله ﴿لَا تَرَال جَهَنَّم تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ؟ حَتَّى يَضْعَفَ فِيهَا رَبُّ الْعَزَّة قَدْمَهُ﴾^(٦)، فتقُولُ: وَعِزْتُكَ، وَيُزَوِّدُكَ بَعْضًا إِلَى بَعْضٍ^(٧).

(١) يأتي تخرّجه عند دراسة المسألة.

(٢) مجموع الفتاوى / ١٧٥٠

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٣٣

(٤) منهاج السنة ٤/٢٤، ويأتي تخریج الحديث عند دراسة المسألة.

(٥) سورة ق: الآية ٣٠.

(٦) مجموع الفتاوى١٦/٤٦، ويأى تخریج الحديث عند بحث المسألة. وانظر أمثلة أخرى في: مجموع الفتاوى٦/٣٩، ٢٤٨/٧، ٢٧١/١٧، ٤٦/١٦.

ثالثاً: الترجح بأقوال الصحابة والتابعين:

من المصادر المعتبرة في التفسير أقوال الصحابة، والتابعين، كما قرر ذلك شيخ الإسلام في مقدمته حيث قال: "وحيئن إذ لم تجده التفسير في القرآن، ولا في السنة رجعت في ذلك إلى أقوال الصحابة؛ فإنهم أدرى بذلك؛ لما شاهدوه من القرائن، والأحوال التي احتصروا بها ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح...".

ثم قال: "إذا لم تجده التفسير في القرآن ولا في السنة، ولا وجدته عند الصحابة، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين..."^(١). والترجح بفهم السلف من الصحابة وتابعهم من الوجوه المعتمدة عند العلماء^(٢).

ولقد عُرف شيخ الإسلام بالعناية بأقوال السلف وتقديرهم، وعدم الخروج عنها في فهم كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

يقول - رحمه الله - مبيناً منزلة الصحابة في معرفة معانٍ القرآن: "للصحابة فهم في القرآن يخفى على كثير من المتأخرین..."^(٣).

ويقرر - رحمه الله - في موضع آخر أن الصحابة والتابعين، وتابعهم أعلم بتفسير القرآن من غيرهم، وأن من فسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في

(١) مقدمة في أصول التفسير ص ٨٤، ٩٠.

(٢) انظر: قواعد الترجح ٢٧١/١.

(٣) مجموع الفتاوى١٩/٢٠٠.

الدليل والمدلول جمِيعاً^(١).

ويرى - رحمه الله - عدم جواز إحداث قول ثالث في التفسير مخالف لما ورد عن السلف؛ لأنَّه يعتبر خلافاً لإجماعهم^(٢).
وكان - رحمه الله - يشدد على من فسَّر القرآن بغير المعروف عن الصحابة والتابعين، ويرى أنَّ من فعل ذلك فهو مفتر على الله، ملحدٌ في آياته، مُحرِّف للكلم عن موضعه^(٣).

ومن أمثلة ترجيحة بذلك، تفسيره لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾^(٤) فقد رجح أنَّ المعنى: لا أسألكم يا معاشر العرب، ويا معاشر قريش عليه أجرًا، لكنَّ أسألكم أنْ تصلوا القرابة التي بينكم وبينكم، واستدل لذلك بما ورد عن ابن عباس - رضي الله عنهما - في هذا المعنى، حيث قال: "فابن عباس كان من كبار أهل البيت، وأعلمهم بتفسير القرآن، وهذا تفسيره الثابت عنه"^(٥).

ومن أمثلة ذلك أيضاً، أنه رجح - رحمه الله - أنَّ معنى التمني في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَّتَّ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي

(١) انظر: مجموع الفتاوى١٣/٣٦٢.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى١٣/٩٥، ٥٩/١٥ وانظر هذه المسألة في: قواعد الترجيح ٢٨٠/١.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى١٣/٢٤٣.

(٤) سورة الشورى: الآية ٢٣.

(٥) منهاج السنة ٤/٢٥.

أُمِنِيَّتِهِ ﴿١﴾ : التلاوة والقرآن، وقال: "كما عليه المفسرون من السلف" ^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً أنه رجح عند قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَفِرْئَانٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْتُونٍ لَا يَمْسِهُ وَإِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ ^(٣) إن المراد بالكتاب المكتون اللوح المحفوظ، والمطهرون الملائكة، وكان من جملة أدله على ذلك: أن هذا تفسير جمahir السلف من الصحابة ومن بعدهم ^(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضاً تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلَكُونَ مِنْهُ خَطَابًا﴾ ^(٥) فقد رجح أن المعنى: لا يقدر الخلق أن يكلموا ربّ - جلّ وعلا - إلا بإذنه، واستدل لذلك بقول مجاهد، وقال: "هذا من تفسيره الثابت عنه، وهو من أعلم - أو أعلم - التابعين بالتفسير..." ^(٦).

وأحياناً يضعف الشيخ - رحمه الله - بعض الأقوال المحدثة؛ لأنها مخالفة لتفسير السلف، ومن أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهُمُ الْمُفْتَنُونَ﴾ ^(٧)، فقد ذكر فيها ثلاثة أقوال مروية عن السلف، ثم ذكر فيها قول آخر، وقال: "فهذا الرابع ليس مأثوراً عن السلف وإنما المأثور ما قدّ مناه" ^(٨).

(١) سورة الحج: الآية ٥٢.

(٢) مجموع الفتاوى: ١٩٠ / ١٥.

(٣) سورة الواقعة: الآيات ٧٧ - ٧٩.

(٤) شرح العمدة، الصلاة، ص ٣٨١ - ٣٨٥.

(٥) سورة النبأ: الآية ٣٧.

(٦) مجموع الفتاوى ١٤ / ٣٩٦، وانظر أمثلة أخرى في: مجموع الفتاوى ٢ / ٥٥٢، ١٥ / ٢٣٤.

(٧) سورة القلم: الآية ٦.

(٨) تفسير آيات أشكلت ١ / ٤٦، وانظر: مجموع الفتاوى ١٦ / ١٥٥.

رابعاً: الترجح بلغة العرب:

أنزل الله - تعالى - القرآن على نبيه محمد ﷺ يلسان عربي مبين^(١) فَقُرِئَنَا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عَوْجٍ^(٢) ولذلك يجب أن يفسر هذا الكتاب الكريم على مقتضى لغة العرب في مفراداته وتراكيبيه، قال مجاهد: "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر، أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب"^(٣). والرجوع إلى لغة العرب واستعمالهم، أمر معتبر بإجماع العلماء، وعليه عمل المفسرين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم^(٤).

وهذه القاعدة من قواعد الترجح تنتظم قواعد عدة، غير أن المقصود بيانه هنا:

حمل كلام الله على المشهور المعروف من كلام العرب دون الشاذ أو القليل. وقد اعتمد شيخ الإسلام على اللغة العربية في الترجح، وبين أنه لا يجوز حمل كلام الله تعالى على الأوجه الشاذة.

يقول - رحمه الله -: "فمعرفة لغة العرب التي خوطبنا بها مما يعين على أن نفقه مراد الله ورسوله، بكلامه وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني"^(٥).

ويقول - رحمه الله -: "القرآن نزل بلغة العرب، فلا يجوز حمله على اصطلاح حادث ليس من لغتهم، لو كان معناه صحيحاً، فكيف إذا كان باطلاً

(١) سورة الشعراء: الآية ١٩٥ .

(٢) سورة الزمر: الآية ٢٨ .

(٣) البرهان: ٣٦٢/١ .

(٤) انظر: قواعد التفسير ٢١١/١ .

(٥) مجموع الفتاوى ١١٦/٧ .

بالعقل"^(١).

ويقرر — رحمه الله — في موضع آخر أنه إذا اختلف التابعون في التفسير فإنه يرجع إلى لغة القرآن أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة^(٢).

ومن أمثلة استعماله لهذه القاعدة في الترجيح في قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَنَا الْحَدِيدَ ﴾^(٣) التُّرْزُولُ الْمَعْرُوفُ، أي: أنزلنا من الجبال التي خلق فيها، وبين أنه ليس في القرآن ولا في السنة لفظ نزول إلا وفيه معنى التُّرْزُولُ المعروف، وأن هذا هو اللائق بالقرآن؛ فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى، ولو أُريد غير هذا لكان خطاباً بغير لغتها^(٤).

وأحياناً يرد بعض الأقوال في التفسير لأنها مخالفة للغة العرب، ومن ذلك أنه ضعَّف قول من قال إن المراد بالمفتون في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُفْتَنُونَ ﴾^(٥) الفتنة، وقال: "وكون المفتون بمعنى الفتنة لا أصل له في لغة العرب أبداً"^(٦).

(١) درء التعارض .٧/٦.

(٢) مقدمة في أصول التفسير ص ٩٢.

(٣) سورة الحديد: الآية ٢٥.

(٤) مجموع الفتاوى١٢ / ٢٥٤ - ٢٥٧.

(٥) سورة القلم: الآية ٦.

(٦) تفسير آيات أشكلت ١٤٦/١، وما بعدها، وانظر: أمثلة أخرى في مجموع الفتاوى٧ / ٢٨٥، ٢٨٣/١٠، ٢٣٩/١٠.

المبحث الثاني

وجوه الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية

استخدم شيخ الإسلام وجوه^(١) متعددة في الترجح، وإليك أبرزها وأشهرها من خلال المسائل التي قمت دراستها في هذه الرسالة:

أولاً: الترجح بدلالة القراءة القرآنية:

القراءتان – كما يقول شيخ الإسلام – كالآيتين فزيادة القراءات كزيادة الآيات^(٢).

وورود أحد الأقوال موافقاً لقراءة قرآنية يرجحه على غيره^(٣). وإيراد شيخ الإسلام للقراءات في تفسيره قليل، لكنه استعمل هذا الوجه في الترجح ومن أمثلة ذلك أنه في قوله تعالى: ﴿فَسَبِّصُرُ وَعَيْصِرُونَ﴾^(٤) ﴿إِيَّاكُمُ الْمَفْتُونُ﴾^(٥) رجح أن الباء في الآية ظرفية بمعنى (في) واستدل لذلك بقراءة أبى (في أىكم المفتون)^(٦).

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿نَبَرَكَ أَسْمَ رَبِّكَ ذِي الْجَلَلِ وَالْأَكْرَام﴾، فقد رجح

(١) تقدم المراد بالوجوه، وهل هناك فرق بينها وبين القواعد في المبحث السابق.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٣ / ٤٠٠ ، وانظر: ٣٩١ / ١٣.

(٣) انظر: قواعد التفسير ٣١٢ / ١.

(٤) سورة القلم: الآيات ٥ - ٦.

(٥) تفسير آيات أشكلت ١٤٦ / ١ - ١٥٩.

الشيخ أن الاسم في الآية أصل مراد، وليس بصلة كما يقول بعض المفسرين، واستدل لذلك بقراءة ابن عامر ﴿بَنَرَكَ أَسْمُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَام﴾^(١).

ثانياً: الترجيح بظاهر القرآن:

ظاهر الكلام، كما يقول شيخ الإسلام: "هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة"^(٢).

والأصل في نصوص القرآن، أن تحمل على ظواهرها، وتفسّر على حسب ما يقتضيه، ظاهر اللفظ، ولا يجوز العدول عن هذا الظاهر إلا بدليل صحيح يجب الرجوع إليه، فمن خالف ظاهر القرآن فقوله مرجوح^(٣).

يقول الشيخ - رحمه الله - : "إن الكلام إذا احتمل معنيين، وجب حمله على أظهرها، ومن تكلف غير ذلك، فقد خرج عن كلام العرب المعروف، والقرآن منزه عن ذلك، والعدول عمّا يدل عليه ظاهر الكلام إلى ما لا يدل عليه بلا دليل، لا يجوز أبداً"^(٤)

وقد رجح شيخ الإسلام بدلالة ظاهر القرآن في مواطن كثيرة، ورد أقوالاً عديدة؛ لأنها مخالفة لذلك.

ومن أمثلة استعماله لهذا الوجه في الترجيح، تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ

(١) انظر مجموع الفتاوى ٣٢٢/١٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥٦/٦، وانظر: قواعد الترجيح ١٣٧/١.

(٣) انظر: قواعد الترجيح ١٣٧/١.

(٤) مجموع الفتاوى ٦٢٧/١٠.

لِّمُصَلِّيْنَ ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُوْنَ ﴿١﴾، فقد رجح الشيخ - رحمه الله - أن المراد إضاعة الواجب فيها لا مجرد تركها، قال: "وهو ظاهر الكلام؛ فإنه قال: **فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّيْنَ** ﴿٤﴾ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُوْنَ ﴿٢﴾ فأثبت لهم صلاة وجعلهم ساهين عنها، فعلم أنهم كانوا يصلون مع السهو عنها" ^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّ الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَإِنِّي لَمْ تَمَتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ أَلَّى قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرِسِّلُ الْأُخْرَى إِلَيْهِ أَجَلٍ مُسَمًّى﴾^(٣) فقد رَجَحَ أَنَّ التَّفْسِينَ الْمُسْكَةَ وَالْمُرْسَلَةَ فِي الْآيَةِ كُلَّتَيْهِمَا تُوْفَيْتَ وفاة النوم، وقال: "وهذا ظاهر اللفظ، ومدلوله بلا تكُلُّفٍ"^(٤).

ثالثاً: الترجيح بعادة القرآن ولغته وعرفه:

من الوجوه المعتبرة في الترجيح، الترجح بما يوافق لغة القرآن، والغالب من أسلوبه، وُعرفه ومعهوده^(٥):

وقد قرر شيخ الإسلام أنه إذا عُرف المتكلم فهم من معنِّ كلامه ما لا يفهم إذا لم يعرف؛ لأنَّه بذلك يعرف عادته في خطابه، واللفظ إنما يدلُّ إذا عُرف لغة

(١) سورة الماعون: الآيات ٤ - ٥.

(٢) مجموع الفتاوى / ١٥ / ٢٣٤ .

(٣) سورة الزمر : الآية ٤٢ .

(٤) مجموع الفتاوى ٤٥٣/٥، وانظر أمثلة أخرى في: مجموع الفتاوى ٦/٣٩٤، ١٦/٢٢٧.

Answers

المتكلم التي بها يتكلم وهي عادته، وعرفه التي يعتادها في خطابه^(١). كما قرر أن حَمْلَ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ الْمُعْرُوفِ مِن لُغَةِ الْمُتَكَلِّمِ وَعَادَتِهِ، يَعْتَبرُ تَحْرِيفًا لِكَلَامِهِ وَتَبْدِيلًا لِمُقَاصِدِهِ، وَكَذِبًا عَلَيْهِ^(٢).

وقد استعمل شيخ الإسلام هذا الوجه في الترجيح في موضع كثيرة، وضعف أقوالاً لأنها مخالفة لعرف القرآن وعاداته.

ومن أمثلة استعماله لهذا الوجه قوله تعالى: ﴿الَّذِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالْزَانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا رَأَيْنَاهُ أَوْ مُشْرِكَةً وَحُرِمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

فقد رجح الشيخ - رحمه الله - أن المراد بالنكاح في الآية العقد، واستدل لذلك بلغة القرآن وعرفه، حيث قال: "ليس في القرآن لفظ نكاح إلا ولا بد أن يُراد به العقد، وإن دخل فيه الوطء أيضاً، فأما أن يراد به مجرد الوطء فهذا لا يوجد في كتاب الله قط"^(٤).

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرِيمَ قَوْلُكَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْرُونَ﴾^(٥) فقد رجح أن المراد بـ ﴿قَوْلُكَ الْحَقِّ﴾ ما قصّه سبحانه فيما تقدم من الآيات من خبر عيسى عليه السلام وصفته، وضعف قول من

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١١٥/٧، ١١٦/١٢، ١٠٧ - ١٠٦.

(٢) انظر: الجواب الصحيح ٤/٤.

(٣) سورة النور: الآية ٣.

(٤) مجموع الفتاوى ١١٣/٣٢.

(٥) سورة مريم: الآية ٣٤.

قال: المراد بالحق الله تعالى، والمعنى: قول الله، وقال: " فهو وإن كان معنى صحيحاً فعادة القرآن إذا أضيف القول إلى الله أن يقول: قول الله، لا يقال: قول الحق" ^(١).

ومن أمثلة ذلك أيضاً أن الشيخ - رحمه الله - رجح أن المراد بالقول في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْمَعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَبَيَّنُونَ أَحَسَنَهُ﴾ ^(٢) هو القرآن، وقال: " المراد القول المعهود المعروف بين المخاطب والمخاطب، وهو القول الذي أثني الله عليه، وأمر بتدبره واستماعه واتباعه" ^(٣).

رابعاً: الترجح بدلالة السياق:

المراد بدلالة السياق: دلالة ساق الكلام، ولا حقه على معناه، ويطلق على ساق الكلام سباق، وعلى لاحقه لحاق ^(٤).

وقد أولى شيخ الإسلام هذا الوجه عنايةً كبيرة ورجح به في مواضع كثيرة، ومن أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الْرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ^(٥)، حيث رجح دخول أزواج النبي ﷺ في أهل بيته،

(١) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٨٠.

(٢) سورة الزمر: الآية ١٨.

(٣) الاستغاثة ١/٢٢٢.

(٤) انظر: قواعد الترجح ١/١٢٥.

(٥) سورة الأحزاب: الآية ٣٣.

لدلالة السياق عليه، حيث إن سياق الآيات في ذكرهن^(١).

ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه رجح أن الابن الذي أمر إبراهيم بذبحه هو إسماعيل العليل، ومن جملة أدلة على ذلك سياق الآيات في سورة الصافات،

حيث قال تعالى: ﴿فَبَشَّرَنَاهُ بِعُلَمَٰ حَلِيمٍ﴾^(٢)، ثم ذكر تعالى - قصته وأنه لما بلغ معه السعي أمره بذبحه فامثل لذلك، ثم فداه الله - تعالى - بذبح عظيم، ثم لما استوفى ذلك قال: ﴿وَبَشَّرَنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيًّا مِّنَ الْصَّالِحِينَ﴾^(٣).

ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه رجح أن المراد بالقرب في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبَّ الْوَرِيدِ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكُنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾^(٥) قرب الملائكة، وقال: "سياق الآيتين يدل على أن المراد الملائكة"^(٦).

خامساً: الترجيح بتاريخ نزول الآية:

من المعلوم أن القرآن نزل مفرقاً، فمنه ما نزل قبل الهجرة، ومنه ما نزل بعد الهجرة، ومنه ما تقدم نزوله، ومنه ما تأخر، وفي بعض الأحيان يكون تاريخ

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٤/٣٣١.

(٢) سورة الصافات: الآية ١٠١.

(٣) سورة الصافات: الآية ١١٢.

(٤) سورة ق: الآية ١٦.

(٥) سورة الواقعة: الآية ٨٥.

(٦) شرح حديث النزول، وانظر: أمثلة أخرى في مجموع الفتاوى ٤/٤٩٨، ٤٩٨/٦، ٢٦٤/٤، ٤١/٨.

نزول الآية إذا كان معلوماً دليلاً لرجحان أحد الأقوال، أو ردّ بعضها.
وقد اعتمد العلماء هذا الوجه في ترجيحاتهم^(١).

ومنهم شيخ الإسلام؛ فقد استخدم هذا الوجه في ترجيحاته في مواضع عديدة، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةُ فِي الْقُرْبَى﴾^(٢) فقد رجح أن المعنى: لا أسألكم يا معاشر العرب، ويَا معاشر قريش عليه أجراً، لكن أسألكم أن تصلوا القرابة التي بيني وبينكم، وضعف قول من قال إنها نزلت في علي وفاطمة وابنيهما عليه السلام وقال: "إن هذه الآية مكية، ولم يكن علي بعد تزوج بفاطمة، ولا ولد له أولاد"^(٣).

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرُتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ﴾^(٤)، فقد رجح الشيخ أن المراد بهذا الشاهد المذكور في الآية ليس واحداً بعينه، وضعف قول من قال: إنه عبد الله بن سلام رضي الله عنه بأن هذه الآية نزلت بمكة قبل أن يُعرف ابن سلام^(٥).

سادساً: الترجح بدلالة اشتقاق الكلمة وتصريفها:

قد يكون تصريف الكلمة، وأصل اشتقاقها، دليلاً على صحة بعض المعاني، أو ضعفها، وبالتالي ترجح بعض الأقوال على بعض، وقد جعل العلماء هذا

(١) انظر: قواعد الترجح . ٢٥٨/١

(٢) سورة الشورى: الآية ٢٣

(٣) منهاج السنة ٤/٢٥.

(٤) سورة الأحقاف: الآية ١٠.

(٥) النبوات ص ٣٦، وانظر: أمثلة أخرى في مجموعة الفتاوى ٣٥/٦٠.

ووجهًا من أوجه الترجيح^(١).

وقد اعتمد شيخ الإسلام هذا الوجه في ترجيحاته ومن أمثلة ذلك، تفسيره لاسم الله تعالى: ﴿الصَّمَد﴾^(٢) حيث قال: "الاشتقاق بشهاد للقولين جميعاً، قول من قال: إن ﴿الصَّمَد﴾ الذي لا جوف له، وقول من قال: أنه السيد"^(٣).

سابعاً: الترجح بالقواعد النحوية:

علم النحو من أهم علوم اللغة العربية، وإعراب الكلمة مرتبط بمعناها، وحمل الآية على بعض الوجوه النحوية يترتب عليه تفسيرها وفق ذلك الوجه. والواجب حمل كتاب الله على الأوجه القوية والمشهورة في الإعراب، وقد اعتمد العلماء هذا وجهًا من أوجه الترجح^(٤). وقد استعمل شيخ الإسلام هذا الوجه في الترجح، ورد أقوالاً مخالفتها للأوجه المشهورة عند العرب.

ومن أمثلة ذلك أنه رجح أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنِ

(١) انظر: قواعد الترجح ٥١١/٢.

(٢) سورة الإخلاص: الآية ٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٢٦/١٧، ٢١٨، ٢١٧/١٧، ٣٥٣/٥، وانظر أمثلة أخرى في مجموع الفتاوى ٥٠٤.

(٤) انظر: قواعد الترجح ٦٤٥/٢.

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ^(١) متصل، وقال: "ولا يجوز أن يقال هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى مرفوع، ولو كان منقطعاً لكان منصوباً"^(٢).

ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه رجح أن جواب **لَوْ** في قوله تعالى: **كَلَّا لَوْ** **تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ** ^(٥) **لَرَوْتَ الْجَحِيمَ** ^(٣) مخدوف، وقديره: لكان الأمر فوق الوصف، وقال: حذف جواب (لو) كثير في القرآن، تعظيمًا له وتخييمًا، ورد قول من قال إن جواب (لو) قوله: **لَرَوْتَ الْجَحِيمَ** وقال هذا جواب قسم مخدوب، سد مسد جواب (لو)، وهذا نظائر في القرآن، وكلام العرب؛ فإن الكلام إذا اشتمل على قسم وشرط، وكل منها يقتضي جوابه، أجيبي الأول منها وهو هنا القسم، وبين أنه لو كان متعلقاً بـ(لو) لكان ماضياً، فيقال: لرأيتم الجحيم؛ لأن جوابها يكون ماضياً^(٤).

ثامناً: الترجيح بحمل الكلام على عمومه:

الأصل أن يحمل الكلام على عمومه، ما لم يرد دليل على التخصيص. وهذا وجه الترجيح المعتمدة عند العلماء^(٥)، ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية، فإنه اعتمد هذا الوجه ورجح به في موضع عديدة.

(١) سورة النمل: الآية ٦٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٦ / ١٠٩.

(٣) سورة التكاثر: الآيات ٥ - ٦.

(٤) مجموع الفتاوى ١٦ / ٥١٧ - ٥١٨، وانظر أمثلة أخرى في مجموع الفتاوى ٣ / ٤٧، ١٠ / ٦٢٥، ١٦ / ٢٢٧.

(٥) انظر: قواعد التفسير ٢ / ٥٩٩، وقواعد الترجيح ٢ / ٥٢٧.

يقول — رحمة الله —: "وَأَنْتَ إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ وَجَدْتَ عُمُومَاتَهُ مَحْفُوظَةً، لَا مَخْصُوصَةً"^(١).

ويقول أيضاً: "العدول عن موجب القول العام إلى الخصوص لابد له من دليل يصلح له"^(٢).

ومن أمثلة استعماله لهذا الوجه، ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾^(٣) فقد ذكر تفسير السلف وأن بعضهم قال: المراد المحافظة على أوقاتها، وبعضهم قال: الدائم على أفعالها بالإقبال عليها، ثم قال: "والآية تعمُّ هذا وهذا"^(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضاً أنه رجح العموم في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَدَرَ فَهَدَى﴾^(٥) حيث ذكر بعض الأقوال في المراد بالهدایة، ثم رجح أنها عامة لوجوه الهدایات في الإنسان، والحيوان، وأن الأقوال المذكورة فيها من باب المثالات، لا يراد بها التخصيص^(٦).

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾

(١) مجموع الفتاوى ٤٤٥/٦.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٦٢/٤.

(٣) سورة المعارج: الآية ٢٣.

(٤) مجموع الفتاوى ٥٥٢/٢.

(٥) سورة الأعلى: الآية ٣.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى ١٤٦ - ١٤٨.

وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ^(١); فإنه رجح أن الزور هنا يعم كل قول زور، بأي لفظ كان، وعلى أي صفة وجد ^(٢).

تاسعاً: الترجح بحمل الكلام على نظمه وترتيبه:

المراد بهذا الوجه حمل الكلام على أصله، والأصل فيه عدم التقديم والتأخير، ما لم يدل دليل على اختلاف ذلك.

وهذا وجه معتبر في الترجح ^(٣)، وقد قرر شيخ الإسلام هذا الضابط واستعمله في الترجح، ومن أمثلة ذلك أنه رجح - رحمه الله - أن المراد بقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَائِشَةٌ﴾ ^(٤) عاملة ناصبة ^(٥) **تَصْلَى نَارًا حَامِيَةً** ^(٦)، أنها تخشع يوم القيمة، وتعمل وتنصب، وذكر قول من قال إن المعنى: أنها خائفة عاملة ناصبة في الدنيا، تصلى يوم القيمة نارا حامية، وضعفه وقال عن الأول: "هو الحق لوجوهه"

أحدها: أنه على هذا التقدير يتعلق الظرف بما يليه أي: وجوه يوم الغاشية خائفة عاملة ناصبة صالحة. وعلى الأول لا يتعلق إلا بقوله: **تَصْلَى** ^(٧) ويكون قوله: **خَائِشَةٌ** ^(٨) صفة للوجوه قد فصل بين الصفة والموصوف بأجنبني متعلق

(١) سورة الحج: الآية ٣٠.

(٢) مجموع الفتاوى ١٤/١٦٩، وانظر أمثلة أخرى في مجموع الفتاوى ٧/٢٩، ٦٠ وما بعدها، ومنهاج السنة ٧/١٨٨.

(٣) انظر: قواعد الترجح ٢/٤٥١.

(٤) سورة الغاشية: الآيات ٢ - ٤.

بصفة أخرى متأخرة، والتقدير: وجوه خاسعة عاملة ناصبة يومئذ تصلى ناراً حامية، والتقديم والتأخير على خلاف الأصل؛ فالأصل إقرار الكلام على نظمه وترتيبه.

ثم إنما يجوز فيه التقديم والتأخير مع القرينة أما مع اللبس فلا يجوز؛ لأنه يلتبس على المخاطب ومعلوم أنه ليس هنا قرينة تدل على التقديم والتأخير؛ بل القرينة تدل على خلاف ذلك فإن إرادة التقديم والتأخير بمثل هذا الخطاب خلاف البيان وأمر المخاطب بفهمه تكليف لما لا يطاق^(١).

وفي الختام أنبه على أن شيخ الإسلام قد يستعمل أكثر من وجه من وجوه الترجيح، ولا سيما في المسائل المشكلة^(٢).

(١) مجموع الفتاوى ٢١٧/١٦ .

(٢) انظر - على سبيل المثال - : مجموع الفتاوى ٢١٧/١٦ ، ٢٢٠-٢١٧/٤ ، ٢٣١/٤ وما بعدها، ١١٣/٣٢ .

المبحث الثالث

أنواع الاختيار والترجح عند شيخ الإسلام ابن تيمية

من خلال ما تقدم في المباحثين السابقين نجد أن اختيارات وترجيحات شيخ الإسلام ابن تيمية أنواع شتى، فمنها ما يتعلق بالقراءات، ومنها ما يتعلق بالتأثر، ومنها ما يتعلق باللغة بفروعها، ومنها ما يتعلق بأصول الفقه، ومنها ما يتعلق بتاريخ النزول، ولا غرو في ذلك فالشيخ – رحمه الله – إمام في جميع الفنون، وسبق قول ابن الزملکانی فيه: "كان إذا سُئل عن فن من العلم ظن الرائي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن، وحكم أن أحداً لا يعرف مثله"^(١).

(١) العقود الدرية ص. ٩.

القسم الثاني

اختيارات وترجيحات ابن تيمية في التفسير
من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم
معاً ودراسة

سورة الكهف: الآية ٢٢

قال تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَّجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَأَ ظَهِيرًا وَلَا سَتَقْتَنِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾^(١).

رجح شيخ الإسلام القول بأن أصحاب الكهف كانوا سبعة.

قال - رحمه الله - عند هذه الآية: "فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في هذا المقام وتعليمهم ما ينبغي في مثل هذا؛ فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال، ضعف القولين وسكت عن الثالث، فدل على صحته؛ إذ لو كان باطلًا لرده كما ردّها، ثم أرشد إلى أن الاطلاع على عدّهم لا طائل تحته، فيقال في مثل هذا: ﴿ قُلْ رَّبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ﴾ فإنه ما يعلم بذلك إلا قليل من الناس، ومن أطلعه الله عليهم؛ فلهذا قال: ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَأَ ظَهِيرًا ﴾، أي: لا تجهد نفسك فيما لا طائل تحته، ولا تسألهم عن ذلك؛ فإنهم لا يعلمون من ذلك إلا رجم الغيب.

فهذا أحسن ما يكون في حكاية الخلافة: أن تُستوعَبَ الأقوال في ذلك المقام، وأن يُنبَهَ على الصحيح منها ويُيُظْلَى الباطل وتنذَكَرَ فائدةُ الخلاف وثمرُته؛

(١) سورة الكهف: الآية ٢٢.

لئلا يطول النّزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فينشغل به عن الأهم^(١).

الدراسة:

ذكر الله - تعالى - في هذه الآية أقوال الناس في عدد أصحاب الكهف، وأن بعضهم قال: ثلاثة، وبعضهم قال: خمسة، وبعضهم قال: سبعة^(٢). وقد اختلف المفسرون في عددهم على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنهم سبعة، وبه قال عامة المفسرين^(٣)، وقد روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بسند صحيح^(٤)، وروى أيضاً عن

(١) مجموع الفتاوى ١٣ / ٣٦٧، ومقدمة في أصول التفسير ص ٨٩.

(٢) أخرج ابن أبي حاتم عن السدي في قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَة﴾ قال: "اليهود"، ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَة﴾ قال: "النصارى"، تفسير ابن أبي حاتم ٢٣٥٤/٧، وروي أن السيد والعاقب وأصحابهما من نصارى نهران كانوا عند النبي ﷺ فجرى ذكر أصحاب الكهف فقال السيد وكان يعقوبياً: كانوا ثلاثة رابعهم كلبهم، وقال العاقب - وكان نسطورياً -: كانوا خمسة سادسهم كلبهم، وقال المسلمون: كانوا سبعة وثامنهم كلبهم. انظر: تفسير البغوي ١٥٦/٣. وقيل: إن القائلين هم أهل مديتها قبل ظهورهم عليهم. انظر: زاد المسير ٨٧/٥، وقيل: المراد بهم أهل التوراة من معاصرى رسول الله ﷺ. انظر: تفسير ابن عطية ٣٨٥/١٠.

(٣) انظر: تفسير السمرقندى ٣٨٦/١٠، والرازي ٩٠/٢١، والزمخشري ٣٨٥/٢، وابن عطية ٣٨٦/١٠، والبيضاوى ٨/٢، وملاك التأويل ٧٧٨/٢، وتفسير ابن كثير ٨٢/٣، والسعدي ٤٧٤، والشنقيطي ٨٣/٤.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٤٠٠/٢، وابن جرير ٢٠٦/٨، والطبراني في الأوسط ٢٤٥/٦ ح ٦١١٣، والواحدى في الوسيط ١٤٣/٣، وصحح إسناده عنه ابن كثير ٨٣/٣، والسيوطى في الدر المنشور ٣٩٣/٤، والألوسى ٢٤٦/٥، وانظر: مرويات الإمام أحمد في التفسير ١٠٥/٣، حيث قال جامعوه: "الأثر حسن. بمجموع طرقه".

أبي مسعود رضي الله عنه^(١)، وهو ما اختاره شيخ الإسلام كما تقدم.
القول الثاني: أنهم ثانية؛ وهذا مروي عن ابن عباس^(٢)، ولكن سنته ضعيف^(٣)، وهو قول ابن حريج^(٤) وابن إسحاق^(٥).

واستدل لهذا القول بأن معنى قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُم﴾ أي: صاحب كلبهم، كما يقال: السخاء: حاتم، والشعر: زهير، أي: السخاء سخاء حاتم، والشعر شعر زهير^(٦).

وهذا القول ظاهر الضعف، وما يدل على ذلك أن الله - تعالى - ذكر اختلاف الناس في عدد أصحاب الكهف على ثلاثة أقوال؛ وهذا يدل على أنه لم يقل أحد بقول رابع^(٧).

(١) أخرجه ابن أبي حاتم ٢٣٥٤/٧، وانظر: الدر المنشور ٤/٣٩٣.

(٢) أخرجه ابن جرير ١٨٣/٨.

(٣) قال ابن كثير: "هكذا وقع في هذه الرواية ويحتمل أن هذا من كلام ابن إسحاق، ومن بينه وبينه، فإن الصحيح عن ابن عباس أنهم كانوا سبعة وهو ظاهر الآية". تفسير ابن كثير ٣/٨٣.

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن حريج الأموي مولاهم، كان من علماء مكة ومحدثهم، وهو أول من صنف الكتب بالحجاج، ولد سنة ١٥٩هـ، وتوفي ٢٨٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٦/٣٢٥، وكتيب التهذيب ٦/٤٠٢.

(٥) ابن إسحاق هو: العلامة الحافظ الأخباري أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المطلي مولاهم، المدني، صاحب السيرة النبوية، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، توفي عام ١٥٠هـ، انظر: سير أعلام النبلاء ٧/٣٣، وتقريب التهذيب ص ٤٦٧.

(٦) تفسير الماوردي ٣/٢٩٧، وابن الجوزي ٥/٨٨.

(٧) انظر: زاد المسير ٥/٨٨.

(٨) انظر: تفسير ابن كثير ٣/٨٣، وابن البيضاوي ٢/٨، والشنقيطي ٤/٨٣.

القول الثالث: التوقف عن ذكر عددهم، وردد العلم في ذلك إلى الله تعالى، وذلك لعدم وجود دليل صحيح في تعين عددهم، وأما ما رُوي عن ابن عباس فهو مختلف عليه فيه^(١).

ويناقش بأن الثابت عن ابن عباس أنهم سبعة، وأما الرواية الثانية عنه أنهم ثمانية فهي ضعيفة لا تقوم بها حجة، كما تقدم.

والراجح - والله تعالى أعلم - هو القول الأول، وهو أنهم سبعة ثامنهم كلبهم، وذلك لأدلة منها:

١ - ما ذكره الشيخ - رحمه الله - من أن الله تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ضعف اثنين وسكت عن الثالث، فدل على صحته، وبهذا استدل جمهور المفسرين كابن عطيه^(٢)، والرازي^(٤)،

(١) ذهب إلى ذلك القاسي في تفسيره ٢٥/١١، وابن الحاجب في أماليه، حيث قال: "إن الله تعالى - قال: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ فلو جعلنا قوله: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُم﴾ تصديقاً لمن قال سبعة لوجب أن يكون العالم بذلك كثيراً؛ فإن أخبار الله تعالى صدق فدل على أنه لم يصادق منهم أحداً؛ وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجمل كلها متساوية في المعنى...". أمالى ابن الحاجب ٢٤٩/١.

(٢) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسى المالكى، القاضى، فقيه، لغوى، مفسر، من مؤلفاته: تفسيره (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، توفي عام ٤٢٥هـ، انظر: طبقات المفسرين للداودى ١/٢٦٠، والأعلام ٣/٢٨٢.

(٣) انظر: تفسيره المحرر الوجيز ١٠/٣٨٦.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي البكري، الرازي، الشافعى، فقيه أصولي متكلم مفسر، من تصانيفه تفسيره الكبير: مفاتيح الغيب، والمحصول في علم الأصول، توفي في هرة عام ٦٠٦هـ. انظر: طبقات المفسرين ٢/٢١٣، والأعلام ٦/٣١٣.

(٥) تفسيره ٢١/٩٠.

والقرطي^(١)^(٢)، وابن كثير^(٣)، والشنقيطي^(٤).

٢ - الواو في قوله تعالى: ﴿وَثَانِمُهُمْ كُلُّهُمْ﴾ والاستدلال بها من وجوه:
 أ - أن هذه الواو هي التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما
 تدخل على الواقعة حالاً من المعرفة، وفائدها توكيده ثبوت الصفة للموصوف،
 والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر؛ فكانت هذه الواو دالة على صدق
 الذين قالوا إنهم كانوا سبعة وثمانة كلهם، وأنهم قالوا قولاً متقرراً متحققاً،
 عن ثبات وعلم وطمأنينة نفس^(٥).

ب - أن الله - تعالى - خص هذا الموضع بهذا الحرف الزائد، وهو (الواو)
 فوجب أن تحصل به فائدة زائدة، صوناً للفظ عن التعطيل^(٦).
 والخلاف في هذه المسألة ليس له ثمرة كبيرة، وليس في تعين عددهم فائدة
 تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نقل الخلاف في ذلك جائز كما
 ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية^(٧).

(١) هو أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الأنصاري، الخزرجي، الأندلسي، القرطي، من كبار المفسرين، من مصنفاته: تفسير الجامع لأحكام القرآن، وشرح أسماء الله الحسنى، توفي سنة ٦٧١هـ. انظر: معجم المفسرين ٢/٦٥، والأعلام ٥/٣٢٢.

(٢) تفسيره ١٠/٤٩.

(٣) تفسيره ٣/٨٣.

(٤) تفسيره ٤/٨٢، وانظر: قواعد التفسير للسبت ٢/٣، ٢٦١/٢، ٣٢٨/٧.

(٥) انظر: تفسير الرمخشري ٢/٣٨٥، والرازي ٢١/٩٠، وملاك التأويل ٢/٧٨٠، والدر المصنون ٧/٤٦٧.

(٦) تفسير الرازي ٢١/٩٠، وذكر وجوهها أخرى لترجح هذا القول.

(٧) بجموع الفتاوي ١٣/٣٦٧، ومقدمة في أصول التفسير ص ٨٩، وانظر: تفسير ابن كثير ٣/٨٣.

سورة الكهف: الآيات ١٠٣ - ١٠٤

قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَتَّكُ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا ١٠٣ ﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ١﴾ .^(١)

اختار شيخ الإسلام أن المراد بالموصوفين في الآيتين كل من زُين له عمله السيء فرأاه حسنة.

قال - رحمه الله - عند هاتين الآيتين: "و سُئل عنهم سعد بن أبي وقاص فقال: هم أهل الصوامع^(٢) والديارات^(٣) .^(٤)

وسائل عنهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: هم أهل حروراء^(٥).
ولا منافاة بين القولين؛ فإن مثل هذا الكلام قد لا يكون للتحديد، وإنما يكون للتمثيل، كمن سُئل عن الخبز فأخذ رغيفاً وقال: هو هذا.
فسروا الضالين من عباد الكفار، وعباد أهل البدع، وقد أخبر الله أئمهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، وأخبر أنهم يرون أعمالهم السيئة حسنة، فهم مع

(١) سورة الكهف: الآيات ٣ - ٤ - ١٠٤ .

(٢) الصوامع: جمع صومعة، وهي بناء يتخذ النصارى للعبادة، خارج المدن، يكون رأسه دقيقاً. انظر: القاموس المحيط ٦٧/٣، باب العين، فصل الصاد.

(٣) الديارات: هي دور الرهبان من النصارى. انظر: المعجم الوسيط ٣٠٦/١ .

(٤) يأتي تخریجه بلفظ: "أصحاب الصوامع"، ولم أجد من ذكر الديارات غير ابن عطية ٤٥٦/١٠ .

(٥) أهل حروراء: هم الخوارج، وكان يطلق عليهم الحرورية في عهد علي عليه السلام، نسبة إلى حروراء، موضع قرب الكوفة، نزلوا به، حينما انتزلا جيش علي عليه السلام. انظر: البداية والنهاية ٢٧٩/٧، ومعجم البلدان ٢٤٥/٢ .

رأي وحسبان غير مطابق للحقيقة^(١).

وقال – رحمه الله – عند هاتين الآيتين أيضاً: "قال سعد بن أبي وقاص وغيره من السلف: نزلت في أصحاب الصوامع والديارات، وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وغيره أنهم كانوا يتأنلونها في الحرورية ونحوهم من أهل البدع والضلالات"^(٢).

الدراسة:

اختلاف المفسرون في المعنين في الآية على أربعة أقوال:

القول الأول: أنهم الرهبان والقسّيسون، قال علي بن أبي طالب: "هم الرهبان الذين حبسوا أنفسهم في الصوامع"^(٣). وعن مصعب بن سعد بن أبي وقاص^(٤)، قال: "قلت لأبي: ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ أَهُمْ الْحَرُورِيَّةُ؟" قال: هم أصحاب الصوامع^(٥).

(١) الجموعة العلية الجموعة الثانية ص ٧٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٤٤٩/١٠، وانظر: جامع الرسائل ٢٣١/١.

(٣) أخرجه عنه ابن جرير ٢٩٣/٨ من طريقين، وعزاه في الدر ٤٥٦ لابن المنذر، وابن أبي حاتم.

(٤) هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص مالك القرشي الزهري المدني، مات سنة ١٠٣هـ، خرجوا له في الكتب الستة. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٣٥٠، وتقريب التهذيب ص ٥٣٣.

(٥) أخرجه عبد الرزاق ٣٤٨ [ط محمود عبده]، وابن جرير ٢٩٣/٨ من ثلاث طرق، والحاكم ٤٠١ وصححه، ووافقه الذهبي، وعزاه في الدر ٤٥٦ لسعيد بن منصور، والفراء، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه.

وعن الضحاك^(١) أنه قال: "هم القسيسون والرهبان"^(٢).

القول الثاني: أنهم أهل الكتاب اليهود والنصارى، وبه قال سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ففي صحيح البخارى عن مصعب بن سعد قال: "سألت أبي ﷺ قُلْ هَلْ نُنَيِّثُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلَّا" ﴿٣﴾ هم الحرورية؟ قال: لا هم اليهود والنصارى، أما اليهود فكذبوا محمداً صلوات الله عليه، وأما النصارى كفروا بالجنة، وقالوا: لا طعام فيها ولا شراب، والحروريّة: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيقَاتِهِ﴾^(٣) وكان سعد يسميهم الفاسقين^(٤).

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه سُئل عن قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَيِّثُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلَّا﴾ قال: "هم كفراة أهل الكتاب، كان أوائلهم على حقٍ فأشركوا بهم، وابتدعوا في دينهم، الذين يجتهدون في الباطل، ويحسبون أنهم على حق،

(١) هو أبو القاسم، الضحاك بن مزاحم الملاوي، الخراساني، المفسر، كان من أوعية العلم والحفظ، حدث عن ابن عباس وأبي سعيد الخدري وابن عمر، توفي سنة اثنين ومائة، وقيل غير ذلك.
انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٨، وطبقات المفسرين للداودي ١/٢٦.

(٢) أخرجه ابن حجر في تفسيره ٨/٢٩٣. والقسيسون: جمع قس وهو العالم العابد من النصارى. انظر المفردات للراغب ص ٦٧٠.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٧.

(٤) أخرجه البخاري ٨/٤٢٥ ح ٤٧٢٨، [ط السلفية]، كتاب التفسير، باب ﴿قُلْ هَلْ نُنَيِّثُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلَّا﴾، وعبد الرزاق في تفسيره ٢/٣٤٧، وابن حجر ٨/٢٩٣، وانظر: الدر المنشور ٤/٤٥٦.

ويجتهدون في الضلاله ويحسبون أنهم على هدى، فضل سعيهم في الحياة الدنيا،
وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، ثم رفع صوته، فقال: وما أهل النار منهم
بعيد^(١). واختاره الوحداني^(٢).

والفرق بين هذا القول والذي قبله، أن الأول خاص بالقسيسين والرهبان،
وهذا عام في جميع أهل الكتابين.^(٣)

القول الثالث: أنهم الخوارج، وروي عن علي بن أبي طالب رض، فقد سأله
ابن الكواء^(٤) عن قول الله - عز وجل - : ﴿ قُلْ هَلْ تُنِتَّكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَدَّاً ﴾ فقال
علي[ؑ]: "أنت يا أهل حروماء"^(٥)، وروي عنه رض أنه سئل عن هذه الآية فقال:
"وَيْلُكُمْ أَهْلُ حرماء منهم".^(٦)

(١) أخرجه ابن حجرير ٢٩٤/٨.

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الوحداني، من كبار المفسرين، من مصنفاته: تفاسيره؛
البسيط والوسط والوجيز، وأسباب التزول وغيرها، توفي في نيسابور عام ٤٦٨هـ. انظر:
طبقات المفسرين ٣٨٧/١، والأعلام ٢٥٥/٤.

(٣) تفسيره الوسيط ١٧٠/٣.

٤ انظر تفسير ابن حجرير ٢٩٣/٩، وزاد المسير ١٣٨/٥.

(٥) هو عبد الله بن الكواء اليشكري، من كبار الخوارج الذين خرجوا على علي رض. انظر: الفتح
٢٩٤/١٢.

(٦) أخرجه ابن حجرير ٢٩٤/٨ من ثلاثة طرق.

(٧) أخرجه ابن حجرير ٢٩٤/٨ وهذا لفظه، وعبدالرزاق ٣٤٨/٢ [ط محمود عبد] من طريقين،
وعزاه في الدر ٤٥٦ أيضاً للفريابي وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه، بلفظ: "لا أظن إلا
أن الخوارج منهم".

القول الرابع: أئمَّةُ كُفَّارِ الْعَرَبِ، وقد رُوِيَّ عَنْ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُألهُ ابْنُ الْكَوَافِرَ فَقَالَ: "مَنْ هَلْ نُنِيَّكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَدَهُ"؟ قَالَ: فَحْرَةُ قَرِيشٍ^(١). وَاحْتَارَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ وَقَالَ: "وَهَذِهِ صَفَّةُ الْمَخَاطَبِينَ مِنْ كُفَّارِ الْعَرَبِ الْمَكَذِّبِينَ بِالْبَعْثِ، وَحَبَطَتْ مَعْنَاهُ: بَطْلٌ، وَأَعْمَالُهُمْ يُرِيدُ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْ عَمَلٍ خَيْرٍ". ثُمَّ ذُكِرَ قَوْلُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَئمَّةُ كُفَّارِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَأَهْلِ الصَّوَامِعِ وَالْدِيَارَاتِ، وَقَوْلُ عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَئمَّةُ الْخَوَارِجِ، وَقَالَ: "وَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ عَلَى جَهَةِ مَثَلٍ فَيْمَنٍ ضَلَّ سَعْيَهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَهُوَ يُحْسَبُ أَنَّهُ يُحْسِنُ، قَالَ: وَيُضَعِّفُ هَذَا كُلُّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِإِيمَانِ رَبِّهِمْ وَلِقَاءِهِ﴾^(٢) وَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْطَّوَافَاتِ مِنْ يَكْفُرُ بِلِقَاءَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ صَفَّةُ مُشْرِكِي عِبَدَةِ الْأَوْثَانِ، فَاتَّحَهُ بِهَذَا مَا قَلَنَاهُ أَوْلَأَ، وَعَلَيُّ وَسَعْدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ذَكَرَا أَقْوَامًا أَخْذَنَوْا بِحَظْمِهِمْ مِنْ صَدْرِ الْآيَةِ^(٣). وَاحْتَارَهُ ابْنُ عَاشُورٍ^(٤) ^(٥).

(١) ذُكْرُهُ فِي الْدَرْسِ ٤٥٦/٤ وَعَزَاهُ لَابْنِ مِرْدُوِيَّهُ.

(٢) سُورَةُ الْكَهْفِ: الْآيَةُ ١٠٥.

(٣) تَفْسِيرُهُ ٤٥٥/١٠.

(٤) هُوَ مُحَمَّدُ الطَّاهِرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاهِرِ بْنِ مُحَمَّدِ الشَّاذِلِيِّ، وَيُعْرَفُ بِابْنِ عَاشُورٍ، مِنْ كُبَارِ عُلَمَاءِ تُونِسِ، مُفْسِرٌ، فَقِيهٌ، لُغويٌّ، تُوْفِيَ سَنَةُ ١٣٩٣هـ، مِنْ مَؤْلِفَاتِهِ: التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، وَمَقَاصِدُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَغَيْرُهَا. انْظُرْ: مَعْجمُ الْمُؤْلِفِينَ ٣/٣٦٣.

(٥) تَفْسِيرُهُ ٤٨/١٦.

القول الخامس: القول بالعموم، وهو ما رجحه ابن تيمية العموم – كما تقدم – وأن ذكر السلف لهذه الطوائف من باب التمثيل، لا التحديد والتفصيص، وهذا اختيار ابن حرير حيث قال – بعد أن ذكر الأقوال الثلاثة في الآية –: "والصواب من القول في ذلك عندنا أن يقال: إن الله عزّ وجل عن بقوله: ﴿هَلْ نُنَيِّكُ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْنَالًا﴾ كلّ عامل عملاً يحسبه فيه مصيباً، وأنه الله بفعله ذلك مرضٌ، وهو بفعله ذلك لله مسخطٌ، وعن طريق أهل الإيمان به جائر، كالرّهابانية، والشّمامسة^(١)، وأمثالهم من أهل الاجتهاد في ضلالتهم، وهم مع ذلك من فعلهم واجتهدتهم بالله كفرة، من أهل أي دين كانوا^(٢). كما اختاره أيضاً ابنُ كثير، وبينَ أن مراد من قال من السلف: هم الحرورية، أو اليهود والنصارى، أئمَّم داخلون في حكمها لا أنها نزلت فيهم، حيث قال – بعد أن حكى عن علي عليه السلام وغيره أنها في الحرورية –: "ومعنى هذا عن علي عليه السلام أن هذه الآية الكريمة تشمل الحرورية، كما تشمل اليهود والنصارى، وغيرهم لا أنها في هؤلاء على الخصوص، ولا في هؤلاء، بل هي أعم من هذا فإن هذه الآية مكية قبل خطاب اليهود والنصارى، وقبل وجود الخوارج بالكلية وإنما هي عامة في كلّ من عبَّد الله على غير طريقة مرضية يحسب أنه مصيب فيها، وأن عمله مقبول وهو مخطئ، وعمله مردود..."^(٣). وإلى هذا ذهب أبو حيان في تفسيره حيث قال بعد أن ذكر الأقوال:

(١) الشّمامسة: فرقة من فرق النصارى. انظر: البداية والنهاية ٥٣١/٢ [ط التركي].

(٢) تفسيره ٢٩٤/٨.

(٣) تفسيره ١١٢/٣.

"وينبغي حمل هذه الأقوال على التمثيل لا على الحصر، إذ الأحسرون أعمالاً هم كل من دان بدين غير الإسلام أو رأى بعمله، أو أقام على بدعة تقول به إلى الكفر"^(١).

ومن رجح العموم أيضاً الشوكاني^(٢)، والشنقيطي^(٤).

والراجح - والله تعالى أعلم - القول الأخير، وهو ما ذهب إليه ابن تيمية ومن وافقه من القول بعموم الآية، لأنه لا دليل على التخصيص، وأما ما ورد عن السلف من تخصيص بعض الطوائف فالمراد به التمثيل بدليل اختلاف المروي عنهم؛ حيث رُوي عن علي رضي الله عنه فيها عدة أقوال كما سبق، ورُوي عن سعد بن أبي وقاص قوله؛ فدل ذلك على أنهم يريدون التمثيل لا التخصيص.

(١) تفسيره ١٥٧/٦.

(٢) هو الإمام العلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فقيه مجتهد، من كبار علماء اليمن، من مصنفاته: تفسيره: فتح القدير، ونيل الأوطار، والسائل الجرار، وغيرها، توفي عام ١٢٥٠هـ.

انظر: الأعلام ٢٩٨/٦، ومعجم المؤلفين ٥٣/١١.

(٣) تفسيره ٤٤٦/٣.

(٤) أضواء البيان ٤/١٩١-١٩٢، وقال: "وما رُوي أنها في الحرورة معناه: يكون فيهم من معنى الآية بقدر ما فعلوا...".

سورة مريم: الآيات ٥ - ٦

قال تعالى حكاية عن عبده ورسوله زكريا عليه السلام: ﴿ وَإِنِّي حَفْتُ الْمَوْلَىٰ مِنْ وَرَاءِي وَكَانَتِ أُمَّارَقِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَا ﴾ ٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ إِلٰي يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبَّ رَضِيَا ﴿^(١) .

اختار شيخ الإسلام أن المراد بالإرث في الآية إرث العلم والنبوة، ونحو ذلك، لا إرث المال.

قال - رحمة الله - بعد أن اختار هذا المعنى في آية النمل ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانَ دَأْوِدَ ﴾ ^(٢): "وكذلك قوله عن زكريا ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ إِلٰي يَعْقُوبَ ﴾ ليس المراد به إرث المال؛ لأنه لا يرث من آل يعقوب شيئاً من مواهيم، بل إنما يرثهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم لو ورثوا.

ولأن النبي لا يطلب ولداً ليirth ماله، فإنه لو كان يورث لم يكن بد من أن ينتقل المال إلى غيره، سواء كان ابناً أو غيره، فلو كان مقصوده بالولد أن يرث ماله كان مقصوده أنه لا يرثه أحد غير الولد، وهذا لا يقصده أعظم الناس بخلافاً وشحأ على من ينتقل إليه المال، فإنه لو كان الولد موجوداً وقد قصد إعطاءه دون غيره لكان المقصود إعطاء الولد، وأما إذا لم يكن له ولد، وليس مراده بالولد إلا أن يجوز المال دون غيره كان المقصود أن لا يأخذ أولئك المال، وقد قصد الولد

(١) سورة مريم: الآيات ٥ - ٦.

(٢) سورة النمل: الآية ١٦.

بالقصد الثاني، وهذا يصبح من أقل الناس عقلاً ودينًا.
وأيضاً فرَّكرياً عليه السلام لم يعرف له مال، بل كان نحراً، ويحيى ابنه عليه السلام
كان من أزهد الناس.

وأيضاً فإنه قال: ﴿ وَإِنْ خَفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي ﴾ وملوم أنه لم يخف أن
يأخذوا ماله من بعده إذا مات؛ فإن هذا ليس بمحفوظ^(١).

الدراسة:

اختلف المفسرون في المراد بالميراث المذكور في الآية على أقوال ثلاثة:
القول الأول: أن المعنى: يرثني مالي، ويرث من آل يعقوب النبوة، رُوي عن
ابن عباس - رضي الله عنهما -^(٢)، وبه قال أبو صالح^(٣)، واحتراره ابن
جرير^(٤)، وابن عاشور^(٥)، وأجازه النحاس^(٦).

(١) منهاج السنة النبوية ٤/٢٢٤.

(٢) ذكره في الدر المنشور ٤/٤٦٧ وعزاه للفريابي.

(٣) هو باذان، ويقال: باذام، أبو صالح، مولى أم هانئ بنت أبي طالب، روى عن ابن عباس وعلي ابن أبي طالب وأبي هريرة وغيرهم. انظر: سير أعلام النبلاء ٥/٣٧، تهذيب التهذيب ١/٤١٦.

(٤) أخرجه ابن جرير ٨/٣٠٨ من ثلاث طرق.

(٥) تفسيره ٨/٣٠٨، وانظر: تفسير ابن كثير ٣/١١٨.

(٦) تفسيره ١٦/٦٦.

(٧) هو أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المُرادي النحاس، النحوي، تلمذ على الأخفش الصغير والزجاج ونبطويه وغيرهم، له إعراب القرآن، ومعاني القرآن، توفي سنة ٣٣٨هـ، وقيل غير ذلك. انظر: طبقات المفسرين للداودي ١/٦٧، وطبقات المفسرين للأدنه وي: ٧٢.

(٨) إعراب القرآن ٣/٧.

وأستدل لهذا القول بحديث الحسن، قال: قال رسول الله ﷺ: "رحم الله أخي زكريا، ما كان عليه من ورثة ماله حين يقول: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَإِلَيَّا﴾

﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ إِلَيَّ يَعْقُوبَ﴾^(١).

ولكن هذا الحديث مرسل ضعيف^(٢).

وقد ردّ هذا القول شيخ الإسلام – كما تقدم – وغيره من المفسرين
لوجوه:

أحدها: أنه صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث،
ما تركناه صدقة"^(٣)، وهذا عام في جميع الأنبياء على الصحيح^(٤).

الثاني: أنه لا يليق ببني آن يتأسف على مصير ماله بعد موته، إذا وصل إلى
وارثه المستحق له شرعاً^(٥).

الثالث: أنه ﷺ لم يكن ذا مال، فقد قال ﷺ: "كان زكريا بخاراً"^{(٦)(٧)}.

(١) استدل به ابن حجرير ٣٠٨/٨، وابن عاشور ٦٦، والحديث أخرجه عبد الرزاق في تفسيره ٣١٥/٢، وابن حجرير ٣٠٨/٨ من طريق آخر عن قتادة، وعزاه في الدر ٤٦٧/٤ أيضاً لعبد بن حميد وابن أبي حاتم.

(٢) أعله بالإرسال ابن كثير ١١٨/٣، وضعفه الشنقيطي ٤/٢٠٩.

(٣) ذكره الزجاج ٣٢٠/٣، وابن عطية ١٣/١١، وابن الجوزي في تفسيره ١٤٦/٥ وغيرهم، وأشار إليه شيخ الإسلام كما تقدم، والحديث أخرجه البخاري ٨/١٢ ح ٦٧٢٧، كتاب الفرائض،
باب قول النبي ﷺ: "لا نورث"، ومسلم ١٣٧٩/٣ ح ١٧٥٨، كتاب الجهاد والسير، باب قول
النبي ﷺ: "لا نورث" ..

(٤) أضواء البيان ٤/٢٠٧.

(٥) ذكره الزجاج ٣٢٠/٣، وابن الجوزي في تفسيره ١٤٦/٥.

(٦) أخرجه مسلم ٤/١٨٤٧ ح ٢٣٧٩، كتاب الفضائل، باب من فضائل زكريا ﷺ.

(٧) ذكره الواحدى في الوسيط ٣/١٧٦، وابن الجوزي في تفسيره ٥/١٤٦، وشيخ الإسلام كما تقدم.

الرابع: أن النبي لا يطلب ولداً ليirth ماله؛ فإنه لو كان يورث لم يكن بدُّ من أن ينتقل المال إلى غيره، سواء كان ابناً أو غيره^(١).

الخامس: أنه لو كان المراد المال لما خصَّه من بين إخوته بذلك، ولما كان في الإخبار بذلك كبيِّر فائدة، إذ من المعلوم في جميع الشرائع أن الولد يرث أباه، فلولا أنها وراثة خاصة لما أخبر بها^(٢).

السادس: أن آل يعقوب انفروضاً عن زمان؛ فلا يورث عنهم إلا العلم والنبوة والدين^(٣).

القول الثاني: أن المعنى: يرثني العلم، ويرث من آل يعقوب الملك، فأحابه الله – تعالى – إلى وراثة العلم دون وراثة الملك؛ وهذا مروي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أيضاً^(٤).

وقال مجاهد: "كانت وراثته علمًا، وكان زكريا من ذرية يعقوب"^(٥).

وقال الضحاك في قوله: ﴿ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ أَهْلِ يَعْقُوبَ ﴾ "السنَّة والعلم"^(٦).

(١) ذكره شيخ الإسلام كما تقدم.

(٢) ذكره ابن كثير في تفسيره ١١٧/٣.

(٣) ذكره الشنقيطي في تفسيره ٢٠٦/٤.

(٤) ذكره السمعاني ٣/٢٧٨ وقال: "لأن زكريا كان من بيت الملك"، وانظر: ابن الجوزي ١٤٦/٥.

(٥) أخرجه ابن حجر من طريقين ٣٠٨/٨.

(٦) أخرجه ابن أبي حاتم، كما في الدر ٤٦٧/٤.

وقال ابن عطية: "وَالْأَظْهَرُ الْأَلِيقُ بِزَكْرِيَا التَّعْلِيَّةِ أَنَّ يَرِيدُ وِرَاثَةَ الْعِلْمِ وَالدِّين" ^(١)، وَاحْتَارَهُ الزَّمْخَشْرِيُّ ^{(٢) (٣)}.

القول الثالث: أن المعنى يرشني نبوّي وعلمي، ويرث من آل يعقوب النبوّة أيضاً، قال الحسن: "نبوته وعلمه" ^(٤). وعن السدي ^(٥): "يرث نبوّي، ونبيّة آل يعقوب" ^(٦). واحتاره الرجاج ^(٧)، وقال: "والمعنى: أنه خاف تضييعبني عمّه دين الله وتغيير أحكامه على ما كان شاهده من بني إسرائيل من تبديل الدين وقتله الأنبياء، فسأل ربه ولداً صالحًا يأمهه على أمته، ويرث نبوته وعلمه لئلا يتضييع الدين" ^(٨).

(١) تفسيره ١٣/١١.

(٢) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المعتزلي، من أئمة اللغة والتفسير، من مؤلفاته: الكشاف، وأساس البلاغة وغيرها، توفي عام ٥٣٨هـ. انظر: طبقات المفسرين ٣١٤/٢ والأعلام ١٧٨/٧.

(٣) الكشاف ٤٠٥/٢.

(٤) أخرجه عبدالرزاق ٣٥١/٢، وابن حجر ٣٠٨/٨، وعزاه في الدر ٤/٤٦٧ أيضاً لعبد بن حميد وابن أبي حاتم.

(٥) هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد الكوفي، وهو السدي الكبير، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، مات سنة ٢٧١هـ. انظر: تقريب التهذيب ص ١٠٨، وقد تهذيب التهذيب ٣١٤/١.

(٦) أخرجه ابن حجر ٣٠٨/٨، وعزاه في الدر ٤/٤٦٧ لابن أبي حاتم.

(٧) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن السري بن سهل، الرجاج، النحوي، تلمذ على ثعلب والمبرد، له معانٰ القرآن، وختصر النحو، توفي سنة ٣١١هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي ٧/١، وطبقات المفسرين للأدنه وي ص ٥٢.

(٨) معانٰ القرآن وإعرابه ٣/٣٢٠.

قال البغوي^(١): "وهذا معنى قول عطاء عن ابن عباس -رضي الله عنهما-

﴿وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾^(٢) أي: برأ تقىاً^(٣).

واختاره أيضاً ابن جُرْيٰ^(٤)، وابن كثير^(٥)، والشوكاني^(٦)، والقاسمي^(٧)،

والسعدي^(٨)، والشنقيطي، واستدل بسياق الآية فقال: "معنى **﴿خَفْتُ الْمَوْلَى﴾**

أي: خافت أقاربي، وبني عمي، وعصبتي أن يضيعوا الدين بعدي، ولا يقوموا الله بدينه حق القيام، فارزقني ولدأ يقوم بعدي بالدين حق القيام، وبهذا التفسير تعلم أن

معنى قوله: **﴿يَرِثُنِي﴾** أنه إرث علم ونبوة، ودعوة إلى الله والقيام بدينه، لا إرث

(١) هو الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي الشافعي، الملقب بمحبي السنة، فقيه محدث مفسر، من تصانيفه: تفسيره معلم التفسير، وشرح السنة، توفي عام ١٠٥٥هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي ١٥٧/١، والأعلام ٢٥٩/٢.

(٢) سورة مریم: الآية ٦.

(٣) تفسيره معلم التنزيل ١٨٩/٣، وانظر: تفسير ابن عطية ١٣/١١.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن جزي الكلبي، فقيه أصولي لغوي، من كتبه: التسهيل لعلوم التنزيل، والبارك في قراءة نافع، ولد سنة ٦٩٣هـ، وتوفي سنة ٧٤١هـ. انظر: الدرر الكامنة ٣/٤٤٦ ترجمة رقم (٣٤٦١)، والأعلام ٥/٣٢٥.

(٥) تفسيره ٤/٢.

(٦) تفسيره ٣/١١٧ وقال: "ميراث النبوة".

(٧) تفسيره ٣/٤٥٦.

(٨) هو أبو محمد، جمال الدين بن محمد بن سعيد بن قاسم الحلاق، إمام الشام في عصره، عالم مشارك بأنواع العلوم، من مؤلفاته: محسن التأويل، وقواعد التحديد، ولد بدمشق سنة ١٢٨٣هـ، وتوفي بها سنة ١٣٣٢هـ. انظر: الأعلام ٢/١٣٥، ومعجم المؤلفين ٣/١٥٧.

(٩) تفسيره ١١١/١١.

(١٠) تفسيره ص ٤٩٠.

مال^(١).

واعتراض على هذا القول التحاس بقوله: "فَأَمَا قَوْلُهُمْ: وراثة نبوة محال؛ لأن النبوة لا تورث، ولو كانت تورث لقال قائل: الناسُ كُلُّهُمْ يُنَتَّسِبُونَ إِلَى نُوحَ ﷺ وهو نبي مرسى، ووراثة الحكمة والعلم مذهب حسن"^(٢).

ويحاب عن هذا الاعتراض بأنه ليس المراد إرث النبوة بمجرد الولادة

والنّسب، بل بالاصطفاء، ولذلك قال: ﴿وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾

والراجح – والله تعالى أعلم – ما ذهب إليه شيخ الإسلام ومن وافقه، وهم الجمهور، وأن المراد إرث النبوة والعلم.

وأما القول الثاني، وهو أن المراد وراثة العلم فلا ينافي هذا القول، ولعل المراد: علم النبوة، وتقدم تضعيف القول الأول.

(١) تفسيره ٤/٢٠٦.

(٢) إعراب القرآن ٣/٧.

سورة مریم: الآیة ١٨

قال تعالى: ﴿قَالَتْ إِنِّي أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾^(١).
اختار شيخ الإسلام ما ذهب إليه عامة المفسرين من أن المراد بقوله تعالى:
 ﴿تَقِيًّا﴾ أي: ذو تقوى.

قال رحمه الله عند هذه الآية: "قال أبو وائل^(٢): علمت أن المتقى
 ذوئبة^(٣)، أي: تقواه ينهاه عن الفاحشة، وأنها حافت منه أن يكون قصده
 الفاحشة، فقالت: أَعُوذ بالرحمن منك إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا؛ أي: تتقى الله. وما يقول
 بعض الجهال من أنه كان فيهم رجل فاجر اسمه تقى فهو نوع المذيان، وهو من
 الكذب الظاهر الذي لا يقوله إلا جاهل"^(٤).

الدراسة:

ذهب عامة المفسرين إلى أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا﴾ أي: إن

(١) سورة مریم: الآية ١٨.

(٢) هو شقيق بن سلمة الأسدية الكوفي، محضرم أدرك النبي ﷺ وما رأه، أخرج له أصحاب الكتاب
 الستة، توفي سنة ٨٢ هـ— وله مائة سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٦٦١، وتقريب التهذيب
 ص ٢٦٨.

(٣) قال الحافظ بن حجر: "قوله: (دو نُهْيَةً) بضم النون وسكون الماء أي ذو عقل وانتهاء عن فعل
 القبيح". الفتح ٥٥٢/٦.

(٤) أثر أبي وائل هذا أخرجه البخاري في صحيحه معلقاً بصيغة الحزم في كتاب الأنبياء، باب قول
 الله: ﴿وَادْكُرْ فِي الْكِتَبِ مَرِيمَ إِذْ أَنْبَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ ٥٤٩/٦، قال الحافظ ابن حجر: "وصله
 عبد بن حميد" اهـ. وأخرجه ابن حجر عن ابن زيد ٣٢١/٨، وابن أبي حاتم عن أبي وائل
 ٢٤٠٣/٧.

(٥) الجواب الصحيح لمن بدلت دين المسيح ١٥٠/٢، وانظر: منهاج السنة النبوية ٥/٢٨٩.

كنت ذا تقوى؛ كما هو ظاهر الآية^(١).
وذكر بعض المفسرين قوله آخر وهو أنه كان هناك رجل فاجر اسمه تقىٌ
المعروف في ذلك الوقت فظننته إياه فاستعاذه بالرحمن منه^(٢).
وهذا القول ظاهر البطلان مخالف لظاهر الآية وتفسير السلف، فلا يلتفت
إليه.

والأصل في نصوص القرآن أن تحمل على ظواهرها ولا يجوز العدول عن
ذلك إلا بدليل صحيح^(٣).
قال ابن عطية بعد حكاية هذا القول: "وهو ضعيف ذاهب مع
النحرص"^(٤).

وقال أبو حيان: "وقول من قال تقى اسم رجل صالح^(٥)، أو رجل فاسد
ليس بسديد"^(٦).

(١) انظر: تفسير ابن حجرير ٣٢٠/٨، والسمرقندي ٣٢٠/٢، والواحدي في الوسيط ١٧٩/٣، وتفسير ابن عطية ١١/١٩، وابن الجوزي ١٥٣/٥، والرازي ١٢٨/٢١، والقرطبي ٦٢/١١.

(٢) وينسب هذا القول لابن عباس، و وهب بن منبه. انظر: تفسير الماوردي ٣٦٣/٣، وابن عطية ١٩/١١، وابن الجوزي ١٥٣/٥.

(٣) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين ١٣٧/١.

(٤) تفسير ابن عطية ١١/٢٠.

(٥) قال الشعلبي: "فيل: كان تقى رجلاً من أعدل الناس في ذلك الزمان، فقالت: إن كنت في الصلاح
مثل تقى فإني أعوذ بالرحمن منك". تفسيره ٢١٠/٦.

(٦) تفسير أبي حيان ١٧٠/٦.

سورة مريم: الآية ٣٤

قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى اُبْنُ مَرْيَمَ قَوْلُكَ الْحَقُّ الَّذِي فِيهِ يَمْرُونَ﴾^(١).

اختار شيخ الإسلام - رحمه الله - أن المراد بقوله تعالى: ﴿قَوْلُكَ الْحَقُّ﴾

ما قصه سبحانه وتعالى فيما تقدم من الآيات من خبر عيسى السبطان وصفته.

قال - رحمه الله - عند هذه الآية: "فيه قراءتان مشهورتان: الرفع،

والنصب، وعلى القراءتين قد قيل إن المراد بقول الحق: عيسى؛ كما سُمي كلمة الله.

وقيل: بل المراد هذا الذي ذكرناه قول الحق؛ فتكون خبر مبتدأ محنوظ،

وهذا له نظائر كقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَأَبْعَهُمْ لَكَبُّهُمْ﴾ الآية^(٢)، ﴿وَقُلِ

الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾^(٣)، أي: هذا الحق من ربكم، وإن أريد عيسى فتسميته قول

الحق كتسمية كلمة الله، وعلى هذا يكون خبراً وبدلاً... والأظهر أن المراد به

أن هذا القول الذي ذكرناه عن عيسى بن مريم قول الحق... ومن قال: المراد

بالحق: الله والمراد قول الله فهو وإن كان معنى صحيحاً فعادة القرآن إذا أضيف

القول إلى الله أن يقال: قول الله، لا يقال قول الحق...^(٤).

(١) سورة مريم: الآية ٣٤.

(٢) سورة الكهف: الآية ٢٢.

(٣) سورة الكهف: الآية ٢٩.

(٤) مجموع الفتاوى ٤٨٠/٢٠.

الدراسة:

قوله تعالى: ﴿قَوْلَكَ الْحَقِّ﴾ ورد فيها قراءتان متواترتان:
 الأولى: بمنصب اللام ﴿قَوْلَكَ الْحَقِّ﴾ وقرأ بها ابن عامر^(١)، وعاصم^(٢)،
 ويعقوب^(٣).

والثانية: برفع اللام ﴿قَوْلَكَ الْحَقِّ﴾ وقرأ بها باقي العشرة^(٤).

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، والإشارة راجعة إلى المولود المذكور في الآيات السابقة، و﴿عِيسَى﴾ خيره، أو بدل عنه، أو عطف بيان و﴿أَبْنُ مَرْيَمَ﴾ نعت لـ﴿عِيسَى﴾، وقيل بدل منه، وقيل خبر بعد خبر.

وقوله تعالى: ﴿قَوْلَكَ﴾ على قراءة النصب مصدر مؤكّد لمضمون الجملة أي: هذا الإخبار عن عيسى أنه ابن مريم ثابت صدق، ليس منسوباً لغيرها، أي:

(١) هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصي الشامي، أحد القراء السبعة المشهورين، ولد قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، توفي في دمشق عام ١١٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٢٩٢/٥، والأعلام ٩٥/٤.

(٢) هو عاصم بن بحدلة بن أبي التّجود، أبو بكر الأسداني مولاهم الكوفي الحنّاط، أحد القراء السبعة، توفي آخر سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: ثمان وعشرين. انظر: غاية النهاية ٣٤٦/١، والتقريب ٢٨٥ ص.

(٣) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق، أبو محمد الحضرمي مولاهم البصري، أحد القراء العشرة، توفي سنة ٢٠٥هـ. وله ثمان وثمانون سنة. انظر: سير أعلام النبلاء ١٦٩/١٠، وغاية النهاية ٣٨٦/٢.

(٤) انظر: الغاية في القراءات العشر ص ٢٠٣، والحجّة للقراء السبعة ٢٠٢/٥، والنشر في القراءات العشر ٣١٨/٢، وإنتحاف فضلاء البشر ٢٣٦/٢.

أقول قول الحق، فالحق: الصدق، وهو من إضافة الموصوف إلى صفتة، أي: القول الحق.

وقيل: إنه منصوب على المدح؛ إن كان المراد بالحق الله تعالى، وقيل:

بإضمار (أعني) وقيل: على الحال من ﴿عِيسَى﴾.

وأما على قراءة الرفع فيكون ﴿قَوْلَكَ الْحَقُّ﴾ خبر مبتدأ مذوف تقديره (هو)؛ أي: نسبته إلى أمه فقط قول الحق، أو هذا الكلام قول الحق؛ لا كما يقول اليهود من أنه لغير رشدة، ولا كما يقول النصارى من أنه ابن الله. وقيل: إنه خبر بعد خبر، أو بدل من عيسى.

وقوله تعالى: ﴿الْحَقُّ﴾ فيها وجهان للعلماء:

الأول: أنه بمعنى الصدق والثبوت، أي: ضد الباطل، وعلى هذا الوجه

يكون إعراب قوله: ﴿قَوْلَكَ الْحَقُّ﴾ على قراءة النصب أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة كما تقدم.

وعلى قراءة الرفع فهو خبر مبتدأ مذوف كما تقدم، ويدل لهذا الوجه قوله

تعالى في سورة آل عمران في نفس القصة ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾^(١).

الوجه الثاني: أن المراد بالحق في الآية الله - سبحانه وتعالى -؛ لأن من أسمائه (الحق) كقوله: ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾^(٢)، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٣).

(١) سورة آل عمران: الآية ٦٠.

(٢) سورة النور: الآية ٢٥.

(٣) سورة الحج: الآية ٦٢.

وعلى هذا القول يكون إعراب قوله تعالى: ﴿قَوْلُكَ الْحَقِّ﴾ على قراءة النصب أنه منصوب على المدح.

وعلى قراءة الرفع فهو بدل من ﴿عِيسَى﴾ أو خبر بعد خبر، وعلى هذا الوجه فـ ﴿قَوْلُكَ الْحَقِّ﴾ هو عيسى كما سماه اللّه كلمة في قوله: ﴿وَكَلِمَتُهُ، أَلْقَنَهَا إِلَيْ مَرْيَمَ﴾ الآية^(١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكُ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ الآية^(٢)، وإنما سمي ﴿عِيسَى﴾ كلمة لأن اللّه أوجده بكلمته التي هي ﴿كُن﴾ فكان؛ كما قال: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ إَدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٣)، والقول والكلمة على هذا الوجه من التفسير معنى واحد^(٤).

هذا ولم يظهر لي الرجح من القولين؛ لأن لكل منهما وجهًا صحيحًا ولم أر من اختار أحد القولين، غير شيخ الإسلام، فالله أعلم.

(١) سورة النساء: الآية ١٧١.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٤٥.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٥٩.

(٤) انظر في هذه المسألة: تفسير ابن حجر ٣٤٠/٨، وتفسير الزمخشري ٣/١٦، وتفسير الرازبي ٢٩٦/٤، وتفسير أبي حيان ٦/١٧٨، والدر المصنون ٧/٥٩٨، وتفسير الشنقيطي ٤/٢١٨٥.

سورة مريم: الآية ٥٩

قال تعالى: ﴿فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفَ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَأَتَبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيَّا﴾^(١).

اختار شيخ الإسلام أن المراد بإضاعة الصلاة في الآية إضاعة حقوقها وواجباتها وليس مجرد تركها.

قال - رحمه الله - وقد سئل عن هذه الآية هل ذلك فيمن أضاع وقتها وصلاها في غير وقتها أم فيمن أضاعها فلم يصلها؟: "المراد بهاتين الآيتين

- هذه الآية، قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾^(٢) - من أضاع الواجب في الصلاة لا مجرد تركها؛ هكذا فسرها الصحابة والتابعون وهو ظاهر الكلام... وهكذا فسروا قوله: ﴿فَلَفَّ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفَ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَأَتَبَعُوا الشَّهْوَاتِ﴾^(٣)
فإن إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها.

وجاء في الحديث: "إن العبد إذا قام إلى الصلاة بظهورها وقراءتها وسجودها

- أو كما قال - صعدت ولها برهان كبرهان الشمس تقول له: حفظك كما حفظتني، وإذا لم يتم ظهورها وقراءتها وسجودها - أو كما قال - فإنما تلف كما يلف الثوب الخلق وتقول: ضيعك الله كما ضيعتني"^(٤).

قال سلمان الفارسي: الصلاة مكيال من وفني وفني له ومن، طفف فقد

(١) سورة مريم: الآية ٥٩.

(٢) سورة الماعون: الآية ٤.

(٣) أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ١٢١/١، عن عبادة بن الصامت رض، وضعفه، وانظر مجمع الزوائد ١٢٥/٢.

علمتم ما قال في المطفيين^(١).

وفي سنن أبي داود عن عمار عن النبي ﷺ أنه قال: "إن العبد لينصرف من صلاته ولم يكتب له إلا نصفها، إلا ثلثتها، إلا ربعها، إلا خمسها، إلا سدسها، إلا سبعها، إلا ثمنها، إلا عشرها"^{(٢)(٣)}.

وقال رحمه الله عند هذه الآية: "قال بعض السلف إضاعتها تأخيرها عن وقتها وإضاعة حقوقها، قالوا: و كانوا يصلون، ولو تركوها كانوا كفاراً؛ فإنه صحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "ليس بين العبد وبين الشرك إلا ترك الصلاة"^(٤)، وقال: "العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر"^{(٥)(٦)}.

وقال - رحمه الله -: "إضاعتها تأخيرها عن وقتها كذلك فسرها ابن مسعود وإبراهيم^(٧) والقاسم بن محمد^(٨) والضحاك وغيرهم من غير

(١) ذكره في الدر المنشور ٥٣٦/٦. وعزاه لسعيد بن منصور وابن أبي شيبة.

(٢) أخرجه أبو داود بنحوه ٥٠٣/١ ح ٧٩٦، كتاب الصلاة، باب ما جاء في نقصان الصلاة، عن عمار بن ياسر، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود ١٥١/١ ح ٧١٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٥/٢٣٤.

(٤) أخرجه مسلم بنحوه ٨٨/١ ح ٨٢، كتاب الإيمان، باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، عن جابر.

(٥) أخرجه أحمد ٣٤٦/٥، والترمذى ١٥/٥ ح ٢٦٢١، كتاب الإيمان باب ما جاء في ترك الصلاة، عن بريدة رض، وقال: "هذا حديث حسن صحيح غريب". والحاكم ٦/١ وصححه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب ٢٢٦/١.

(٦) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٥، وانظر: الفتاوى الكبرى ٩/٢.

(٧) هو الإمام الحافظ إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود، أبو عمران النخعي اليماني ثم الكوفي، من أكابر التابعين، ولد سنة ٤٦ هـ، وتوفي سنة ٩٦ هـ، قال الشعبي عند موته: "والله ما ترك بعده مثله". انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠، وتقريب التهذيب ص ٩٥.

(٨) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد، أحد الفقهاء السبعة في المدينة، ولد فيها سنة ٣٧ هـ، وتوفي وهو محرم سنة ١٠٧ هـ. انظر: صفوۃ الصفوۃ ٢/٨٨ ترجمة (١٦٢)، والتقریب ص ٤٥١.

مخالف لهم، قال ابن مسعود: إضاعتها صلاها لغير وقتها. لأن الشيء الضائع ليس هو معدوماً إنما هو مهملاً غير محفوظ^(١).

الدراسة:

اختلاف المفسرون في المراد بإضاعة الصلاة في الآية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن المراد بإضاعتها: إضاعة حقوقها كتأخيرها عن وقتها أو الإخلال بأركانها ونحو ذلك، وبه قال ابن مسعود والنخعي وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن خيمرة^(٢) ومسروق^(٣).

قال ابن مسعود رضي الله عنه عند هذه الآية: "ليس إضاعتها تركها، قد يضيع الإنسان الشيء ولا يتركه، ولكن إضاعتها إذا لم يصلها لوقتها"^(٤).

وقال القاسم بن خيمرة: "أضاعوا المواقت، ولو تركوها لصاروا بتركها كفاراً"^(٥).

(١) شرح العمدة كتاب الصلاة ٤/٥٣.

(٢) هو القاسم بن خيمرة الهمداني، أبو عروة الكوفي، من رجال الحديث، توفي بالشام سنة ١٠٠هـ. انظر: تهذيب التهذيب ٨/٣٣٧، والتقريب ص ٤٥٢.

(٣) هو أبو عائشة، مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الكوفي، ثقة فقيه عابد، من كبار التابعين، وكبار تلاميذ عبدالله بن مسعود، توفي عام ٦٢هـ، وقيل: ٦٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ٤/٦٣، وتقريب التهذيب ص ٥٢٨.

(٤) انظر: تفسير ابن حجرير ٨/٣٥٥، وابن أبي حاتم ٧/٢٤١٢، والدر المنشور ٤/٤٩٩، ورجحه القرطبي ١١/٨٢.

(٥) الدر المنشور ٤/٤٩٩.

(٦) تفسير ابن حجرير ٨/٣٥٤، وابن أبي حاتم ٧/٢٤١٢.

القول الثاني: أن المراد بإضاعتها تركها، وروى ذلك عن محمد بن كعب القرطي^(١)، واختاره الزجاج^(٢)، وابن جرير^(٣)، والرازي^(٤).

واستدل ابن جرير لهذا القول بالأية التي بعدها: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَمَّنَ وَعَمَلَ صَلِحًا﴾^(٥).

قال: "فلو كان الذين وصفهم بأنهم ضيغوها مؤمنين لم يستثن منهم من آمن وهم مؤمنون، ولكنهم كانوا كفاراً لا يصلون لله ولا يؤدون له فريضة"^(٦).

القول الثالث: أن الآية تشمل الجميع، واختاره الشوكاني^(٧)، والشنقيطي^(٨).

قال الشوكاني بعد أن حكى الأقوال فيها: "والظاهر أن من أخر الصلاة عن وقتها أو ترك فرضاً من فرضها أو شرطاً من شروطها أو ركناً من أركانها فقد أضاعها، ويدخل تحت الإضاعة من تركها بالمرة، أو جحدها دخولاً أولياً"^(٩).

(١) هو محمد بن كعب بن سليم القرطي، أبو حمزة، كان ثقة عالماً كثير الحديث ورعاً، تابعي صالح عالم بالقرآن، وكان من أئمة التفسير، ولد سنة ٤٠ هـ، وتوفي سنة ١٠٨ هـ. انظر: حلية الأولياء ٢١٢/٣، سير أعلام النبلاء ٦٥/٥، تهذيب التهذيب ٤٢٠/٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٥/٣.

(٣) تفسير ابن جرير ٣٥٤/٨.

(٤) تفسير الرازي ٢٠١/٢١.

(٥) سورة مريم: الآية ٦٠.

(٦) تفسير ابن جرير ٣٥٤/٨.

(٧) تفسير الشوكاني ٤٨٠/٣.

(٨) تفسير الشنقيطي ٣٣٢/٤.

(٩) تفسير الشوكاني ٤٨٠/٣.

والراجح - والله تعالى أعلم - القول الأول لأمرتين:
أحد هما: أنه الوارد عن السلف: ابن مسعود، والقاسم بن مخيمرة، وعمر ابن
عبدالعزيز، وإبراهيم النخعي، كلهم صرخ بأن المراد صلاتها في غير وقتها.
الثاني: أن ترك الصلاة لا يسمى إضاعة؛ لأن التضييع إنما يكون لأمر موجود
وذلك بالإخلال به، وقد أشار إلى هذا المعنى شيخ الإسلام كما تقدم.
وأما ما ورد عن محمد بن كعب القرظي فإنه يحمل على أنهم تركوا الصلاة
في وقتها.

سورة طه: الآية ١١٠

قال الله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴾^(١).

رجح شيخ الإسلام أن مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿ بِهِ ﴾ يعود إلى قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾.

قال رحمه الله تعالى - عند هذه الآية: "والراجح من القولين أن الضمير عائد إلى ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾، وإذا لم يحيطوا بهذا علماً وهو بعض خلوقات رب فأن لا يحيطوا علماً بالخالق أولى وأحرى"^(٢).

الدراسة:

اختلاف المفسرون في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿ بِهِ ﴾ على قولين:
القول الأول: أنه يعود إلى الله تعالى - أي لا يحيط خلقه به علماً^(٣)؛
 وبه قال مقاتل^(٤).

القول الثاني: أن الضمير الماء في قوله تعالى: ﴿ بِهِ ﴾ يعود إلى قوله تعالى:

(١) سورة طه: الآية ١١٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٨٨/١٦، وانظر درء التعارض ٥/٩.

(٣) تفسير ابن حجر ٤٦٠/٨.

(٤) هو مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، البلخي، أبو الحسن، من أعلام المفسرين، توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ، وهو متزوك الحديث: من مؤلفاته: الناسخ والمنسوخ، والتفسير الكبير، والوجوه والنظائر. انظر: تهذيب التهذيب ٢٧٩/١٠، والأعلام ٢٨١/٧.

(٥) زاد المسير ٢٢٣/٥، ورجحه ابن حجر ٤٦٠/٨.

﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾^(١)؛ قاله ابن السائب^(٢)^(٣)، ورجحه الرازي لوجهين:

أحدهما: أن الضمير يجب عوده إلى أقرب المذكورات، والأقرب هنا قوله:

﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾

والثاني: أنه تعالى أورد ذلك مورد الزجر ليعلم أن سائر ما يقدمون عليه وما يستحقون به المحازاة معلوم لله - تعالى -^(٤).

والراجح - والله تعالى أعلم - أنه لا مانع من إعادة الضمير على المذكورين: لفظ الجلالة، وقوله تعالى: ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ لأنه يمكن عوده إليهما ولا مانع من حمله عليهما^(٥).

قال ابن القيم: "وقد اختلف في تفسير الضمير في ﴿ يَهُمْ ﴾، فقيل: هو الله - سبحانه - أي: ولا يحيطون بالله علماً، وقيل: هو ما بين أيديهم وما خلفهم، فعلى الأول يرجع إلى العالم، وعلى الثاني يرجع إلى المعلوم، وهذا القول يستلزم الأول من غير عكس؛ لأنهم إذا لم يحيطوا ببعض معلوماته المتعلقة بهم فأن لا يحيطوا علماً به سبحانه أولى"^(٦).

(١) قال بعض المفسرين إنه يعود على المؤصلين، وبعضهم قال يعود على أحدهما. انظر: تفسير البيضاوي ٥٨/٢، والألوسي ٢٦٥/١٦.

(٢) هو عطاء بن السائب الكوفي، أبو السائب، الإمام الحافظ، محدث الكوفة، كان من كبار العلماء لكنه ساء حفظه قليلاً في أواخر عمره، توفي سنة ١٣٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء ١١٠/٦، تهذيب التهذيب ٢٠٣/٧.

(٣) تفسير ابن الجوزي ٢٢٣/٥، ورجحه الرازي ١٠٣/٢٢، وأبو حيان ٤/٦٧.

(٤) تفسير الرازي ١٠٣/٢٢.

(٥) انظر: قواعد التفسير للسبت ٤٠٠/١.

(٦) الصواعق المرسلة ١٣٧٢/٤، وانظر: الوسيط للواحدي ٣/٢٢٢.

سورة الأنبياء: الآية ٤٢

قال اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِأَيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ بَلْ هُمْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِمْ مُّعْرِضُونَ ﴾^(١).

رجح شيخ الإسلام - رحمه الله - أن معنى قوله - تعالى - : ﴿ مَنْ الرَّحْمَنِ ﴾ بدلًا من الله.

قال - رحمه الله - : "وقال تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ يَكْلُؤُكُمْ بِأَيْلِ وَالنَّهَارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ﴾، أي بدلًا من الرحمن، هذا أصح القولين، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ ﴾^(٢) أي: جعلنا بدلًا منكم، كما قاله عامة المفسرين، ومنه قول الشاعر:

فليت لنا من ماء زرم شربة * مبردة باتت على طهيان^(٣)
أي: بدلًا من ماء زرم"^(٤).

الدراسة:

﴿ مَنْ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ مَنْ الرَّحْمَنِ ﴾ فيها للعلماء وجهان:

(١) سورة الأنبياء: الآية ٤٢.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٦٠.

(٣) البيت للأحوال الكندي، انظر لسان العرب ٥/٢٧١٦، والطهيان: خشبة يبرد عليها الماء. انظر: لسان العرب ٥/٢٧١٦ مادة (طها).

(٤) مجموع الفتاوى ٢٧/٤٤١، وانظر: ٣٧٢/٣٥، والاستغاثة ١/١٩٤.

أحدهما: أن معنى قوله تعالى: ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ أي: من عذابه وبأسه، كما قال تعالى: ﴿فَمَن يَنْصُرِيفِ مِنْ أَللَّهِ إِنْ عَصَيْتُهُ﴾^(١)، أي: من ينصرني منه فيدفع عني عذابه^(٢)؛ وروي عن ابن عباس - رضي الله عنهم^(٣)، واقتصر على هذا القول عامة المفسرين^(٤).

قال ابن حرير: "﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ يقول: من أمر الرحمن إن نزل بكم، ومن عذابه إن حكم بكم"^(٥).

وقال الزجاج: "من يحفظكم من بأس الرحمن، كما قال: ﴿فَمَن يَنْصُرِيفِ مِنْ أَللَّهِ﴾ أي: من عذاب الله"^(٦).

الوجه الثاني: أن ﴿مِنَ﴾ يعني بدل، فقوله: ﴿مِنَ الرَّحْمَنِ﴾ أي: بدل الرحمن، وهذا اختيار شيخ الإسلام - كما تقدم -، وابن كثير^(٧).

وإثبات ﴿مِنَ﴾ يعني (بدل) معروف في لغة العرب، وعلى ذلك شواهد

(١) سورة هود: الآية ٦٣.

(٢) تفسير الشنقيطي ٦٣٠/٣.

(٣) تفسير الوسيط للواحدي ٢٣٨/٣، والبغوي ٢٤٥/٣.

(٤) انظر: تفسير ابن حرير ٣٠/٩، والسمرقندي ٣٦٨/٢، والواحدي في الوسيط ٢٣٨/٣، والبغوي ٢٤٥/٣، والزمخشري ١٢/٣، وابن الجوزي ٢٤٥/٥، والقرطبي ١٩٣/١١، وأبي حيان ٢٩٢/٦، وغيرهم.

(٥) تفسير ابن حرير ٣٠/٩.

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٣/٣.

(٧) تفسيره ١٨٨/٣، وانظر: الشنقيطي ٦٣/٤.

في القرآن وكلام العرب.

قال تعالى: ﴿أَرَضِيْتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾^(١)، أي: بدهما،
وقال الشاعر:

جارية لم تلبس المرققا ** ولم تذق من البقول الفستقا^(٢)
والراجح والله تعالى أعلم القول الأول، وهو ما ذهب إليه جمهور المفسرين؛
لأنه يروى عن ابن عباس، ولأن هذا الوجه أشهر استعمالاً من الثاني.

(١) سورة التوبة: الآية ٣٨.

(٢) البيت لأبي نحيلة. انظر: معنى الليبب ٣٥١/١.

سورة الأنبياء: الآية ٩١

قال تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرَجَهَا فَنَفَخَنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَابْنَهَا آءَيَةً لِلْعَالَمِينَ﴾^(١).

رجح الشيخ - رحمه الله - أن المراد بقوله: ﴿فَرَجَهَا﴾ هو الفرج المعروف الذي هو موضع الولد.

قال - رحمه الله - عند هذه الآية: "وذكر أبو الفرج وغيره قولين: هل كانت النفحة في جيب الدرع^(٢)? أو في الفرج؟. فإن من قال بالأول قال: في فرج درعها.

وإن من قال: هو مخرج الولد قال: الهاء كناية عن غير مذكور؛ لأنه إنما نفخ في درعها، لا في فرجها، وهذا ليس بشيء؛ بل هو عدول عن صريح القرآن، وهذا النقل إن كان ثابتاً لم ينافق القرآن، وإن لم يكن ثابتاً لم يلتفت إليه، فإن من نقل أن جبريل نفخ في جيب الدرع، فمراده أنه ﷺ لم يكشف بدمها، وكذلك جبريل كان إذا أتى النبي ﷺ، وعائشة متجردة، لم ينظر إليها متجردة، فنفخ في جيب الدرع فوصلت النفحة إلى فرجها.

ومقصود إنما هو النفحة في الفرج؛ كما أخبر الله به في آيتين، وإلا فالنفحة في الثوب فقط من غير وصول النفحة إلى الفرج مخالف للقرآن، مع أنه لا تأثير له في حصول الولد، ولم يقل ذلك أحد من أئمة المفسرين، ولا نقله أحد عن عالم معروف من السلف^(٣).

(١) سورة الأنبياء: ٩١.

(٢) قال الواعدي: "معنى الفرج في اللغة: كل فرجة بين شيئين، وموضع جيب درع المرأة مشقوق وهو فرج". تفسير الواعدي ٢٥٠/٣.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٦٢/١٧.

الدراسة:

اختلف المفسرون في المراد بالموضع الذي نفخ جبريل السُّلَيْلَةُ من مريم على قولين:

القول الأول: أن المراد به فرج نفسها؛ أي موضع الولد منها^(١)؛ وبه قال مقاتل^(٢)، وأبو صالح^(٣)، وهو ظاهر الآية، وهو اختيار الشيخ، والشنقيطي.

القول الثاني: أنه نفخ في حبيب درعها؛ قاله ابن جرير^(٤)، وقتادة^(٥)^(٦)، وبه قال أكثر المفسرين^(٧).

والراجح - والله تعالى أعلم - القول الأول، وهو أن النفخ إنما كان في فرجها المعروفة، وليس في فرج ثوبها؛ لأن هذا هو ظاهر القرآن، ومقتضى قول السلف، ومن قال من السلف: إنه نفخ في حبيب درعها فمراده أنه نفخ في

(١) تفسير ابن الجوزي ٥/٢٦٧.

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم انظر الدر المنشور ٤/٢٦٠.

(٣) تفسير ابن أبي حاتم ٧/٣٤٠، وفي بعض الآثار لبس فيها تصريح بذلك ولكن كناية كما ورد عن سعيد بن جبير وعطاء بن يسار حيث قالا: "نفخ جبريل في حبيب درعها فبلغت". تفسير ابن أبي حاتم ٧/٣٤٠. وعن وهب بن منبه أنه قال: نفخ - يعني جبريل - في حبيب درعها حتى وصلت النفحة إلى الرحم، تفسير ابن حرير ٨/٢٣، وقال السدي: نفخ في حبيب درعها، وكان مشقوقاً من قدامها، فدخلت النفحة صدرها، فحملت.

(٤) تفسير ابن حرير ٨/٣٢٣.

(٥) هو قتادة بن دعامة بن عزيز السَّدَوْسيُّ، البصري، روى عن أنس وأبي الطفيلي وغيرهما، حافظ مفسر، مات بواسط سنة ١١٧هـ. انظر: تهذيب التهذيب ٨/١٥٣، وتقريب التهذيب ٨/٤٥٣.

(٦) تفسير ابن حرير ١٢/٦١، وابن أبي حاتم ٨/٦٤٢.

(٧) انظر: تفسير الواحدي ٣/٥٢، والبغوي ٣/٧٦، والزمخشري ٣/٢٠، والقرطبي ١١/٢٢٤، والخازن ٣/٢٤٢، والبقاعي ٢٠/١٢٢، والشنقيطي ٥/٤٦٣، وصدق حسن خان ٨/٣٦٩.

جِيبُ دَرْعِهَا فَبَلَغَتْ فَرْجَهَا، كَمَا فِي أَثْرِ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، وَأَبِي صَالِحٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبَّابِ^(١).

وتقديم قول شيخ الإسلام: "إِنَّ مَنْ نَقَلَ أَنَّ جَبَّرِيلَ نَفْخَةً فِي جِيبِ الدَّرْعِ فَمَرَادُهُ أَنَّهُ^{بِكَلَّهِ}... نَفْخَةٌ فِي جِيبِ الدَّرْعِ فَوَصَّلَتِ النَّفْخَةَ إِلَى فَرْجِهَا".

قال الشنقيطي: "وقول من قال: إن فرجها الذي نفخ فيه الملك هو جِيبُ درعها ظاهر السقوط؛ بل النَّفْخُ الْوَاقِعُ فِي جِيبِ الدَّرْعِ وَصَلَ إِلَى الْفَرْجِ الْمَعْرُوفِ فَوْقَ الْحَمْلِ"^(٢).

هذا ومن المفسرين من عَبَرَ عن ذلك بِالْفَاظِ مَحْمَلَةً لَا يَمْكُنُ إِدْرَاجُهَا تَحْتَ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ وَإِلَيْكَ نَمَاذِجُ مِنْهَا:

قال السمرقندى^(٣): "نَفْخَ جَبَّرِيلَ فِي نَفْسِهَا بِأَمْرِنَا"^(٤).

وقال الماوردي: "﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾، أَيْ: أَجْرَيْنَا فِيهَا رُوحَ الْمَسِيحِ كَمَا يَجْرِيُ الْهَوَاءُ بِالنَّفْخِ..."^(٥).

(١) هو سعيد بن حبیر الأسدی مولاهم، الكوفي، ثقة، من علماء التابعين، قتله الحاج عام ٩٥هـ. انظر: حلية الأولياء ٤/٢٧٢، وتقریب التهذیب ص ٢٣٤.

(٢) تفسير الشنقيطي ٤/٦٢.

(٣) هو أبو الليث، نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندى، الفقيه الواعظ، من مؤلفاته: تفسير القرآن، وخزانات الفقه، توفي سنة ٣٧٣هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودى ٢/٤٥، والأعلام ٨/٢٧.

(٤) تفسير السمرقندى ٣/٣٧٨.

(٥) تفسير الماوردي ٣/٤٦٩.

وقال البيضاوي^(١): "أي: أحيناه في جوفها، وقيل: فعلنا النفح فيها"^(٢).

وهناك من أنكر النفح وأوله بإحياء عيسى عليه السلام في بطن أمه.

قال أبو حيان: "والظاهر أن قوله: فَفَخَنَ كِفَاهَا مِنْ رُوحَنَا كناية عن إيجاد عيسى حياً في بطنها ولا نفح هناك حقيقة، وأضاف الروح إليه تعالى على جهة التشريف"^(٣).

وقال الألوسي^(٤): "ونفح الروح عبارة عن الإحياء وليس هناك نفح حقيقة"^(٥).

ولا شك أن هذا تأويل غير صحيح مخالف لظاهر القرآن، وأقوال السلف.

(١) هو أبو سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي الشيرازي القاضي، مفسر أصولي، من تصانيفه: تفسيره المسمى أنوار التنزيل، ومنهاج الوصول في علم الأصول، توفي عام ٦٨٥هـ. انظر: طبقات المفسرين للداودي ٢٤٢/١، والأعلام ٤/١١٠.

(٢) تفسير البيضاوي ٧٨/٢، وانظر: تفسير النسفي ٩٩/٢.

(٣) تفسير أبي حيان ٣١٢/٦.

(٤) هو محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي البغدادي، أبو الثناء، شهاب الدين، مفسر محدث فقيه لغوري، توفي سنة ١٢٧٠هـ، من مؤلفاته: روح المعاني في التفسير، و دقائق التفسير. انظر: الأعلام ١٧٦/٧، ومعجم المؤلفين ١٧٥/١٢.

(٥) تفسير الألوسي ٨٨/١٧.

سورة الحج: الآيات ١١ - ١٣

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرَفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ أَطْمَانَ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أَنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخَسْرَانُ الْمُبِينُ ۖ ۱۱ يَدْعُوا مِنْ دُورِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَسَادُ الْبَعِيدُ ۖ ۱۲ يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لِئَلَّا مَوْلَى وَلِئَلَّا عَشِيرًا ۚ ۱۳﴾^(١)

اختيار شيخ الإسلام أن معنى قوله تعالى: ﴿ لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ ۚ ۱۲﴾ لا يدل على إثبات النفع والضر لما يعبد من دون الله، وأن إضافة الضر إليه من باب إضافة السبب إلى المسبب.

قال — رحمة الله — بعد أن ذكر قول البغوي، والمخشي، والستدي فيها، ولم يرضاها: "قوله: ﴿ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ ۚ ۱۲﴾ هو نفي لكون المدعو المعبد من دون الله لا يملك نفعاً ولا ضراً، وهذا يتناول كل ما سوى الله من الملائكة والبشر والجن والكواكب، والأوثان كلها، فإنما سوى الله لا يملك ل نفسه ولا لغيره ضراً ولا نفعاً".

ثم ذكر بعض الآيات الدالة على هذا الأصل، ثم قال: "والتحقيق أنه لا ينفع ولا يضر مطلقاً؛ فإن الله سبحانه وسعت رحمته كل شيء وهو ينعم على كثير من خلقه وإن لم يعبدوه، فنفعه للعباد لا يختص بعباديه، وإن كان في هذا تفصيل ليس هذا موضعه، وما دونه لا ينفع لا من عبده ولا من لم يعبد؛ وهو

(١) سورة الحج: الآيات ١١ - ١٣ .

سبحانه الضار النافع قادرٌ على أن يضر من يشاء وإن كان ما ينزله من الضر
بعابديه هو رحمة في حقهم كما قال أیوب: ﴿مَسَنِيَ الْضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ
الرَّحِيمِ﴾^(١)، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسِكَ اللَّهُ بِضُرِّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا
هُوَ﴾^(٢)، وقال أيضاً لرسوله محمد ﷺ: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا
مَا شَاءَ اللَّهُ﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَالصَّدِيرَنَّ فِي الْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ﴾^(٤)
(٤)، وهو سبحانه يُحدِث ما يُحَدِّثه من الضرر. من لا يوصف بمعصية من الأطفال
والجانين والبهائم؛ لما في ذلك من الحكمة والنعمة والرحمة كما هو مبسوط في
غير هذا الموضع.

فإن المقصود هنا أن نفي الضر والنفع عن سواه عام لا يجب أن يخص هذا
عن عبده وهذا عن لم يعبد؛ وإن كان هذا التخصيص حقيقة باعتبار صحيح،
وجواب من أجاب بأن معناه لا يضر ترك عبادته وضره بعبادته أقرب من نفعه،
مبني على هذا التخصيص، وإذا كان كذلك فنقول: المنفي قدرة من سواه على
الضر والنفع.

وأما قوله: ﴿ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ فنقول أولاً: المنفي هو فعلهم بقوله:
﴿مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾ والمثبت اسم مضاف إليه فإنه لم يقل: يضر

(١) سورة الأنبياء: الآية ٨٣.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٧.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٨٨.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٧٧.

أعظم مما ينفع؛ بل قال: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ والشيء يضاف إلى الشيء بأدنى ملابسة فلا يجب أن يكون الضر والنفع المضافين من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، بل قد يضاف المصدر من جهة كونه اسمًا كما تضاف سائر الأسماء، وقد يضاف إلى محله وزمانه ومكانه وسبب حدوثه وإن لم يكن فاعلاً كقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ أَيْلَلِ وَالنَّهَارِ﴾^(١) ولا ريب أن بين المعبد من دون الله وبين ضر عابديه تعلق يقتضي الإضافة؛ كأنه قيل: لمن شره أقرب من خيره وخسارته أقرب من ربحه؛ فتدبر هذا.

ولو جعل هو فاعل الضر بهذا لأنه سبب فيه، لا لأنه هو الذي فعل الضر، وهذا كقول الخليل عن الأصنام: ﴿رَبِّ إِتَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ﴾^(٢) فنسب الإضلal إليهم والإضلal هو ضرر لمن أضلله وكذلك قوله: ﴿وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَنِيبٍ﴾^(٣) وهذا كما يقال: أهلك الناس الدرهم والدينار، وأهلك النساء الأحران الذهب والحرير؛ وكما يقال للمحبوب المتشوق الذي تضر محبته وعشقه: إنه عذب هذا وأهلكه وأفسده وقتله وعشره؛ وإن كان ذاك المحبوب قد لا يكون شاعرًا بحال هذا البتة، وكذلك يقال في المحسود إنه يعذب حاسديه وإن كان لا شعور له بهم.

وفي الصحيحين عن عمرو بن عوف عن النبي ﷺ أنه قال: "والله ما الفقر

(١) سورة سباء: الآية ٣٣.

(٢) سورة إبراهيم: الآية ٣٦.

(٣) سورة هود: الآية ١٠١.

أخشى عليكم، ولكن أخاف أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوا فيها كما تنافسوا فيها وتكلكم كما أهلكتهم^(١).
 فجعل الدنيا المحسوطة هي المهلكة لهم: وذلك بسبب حبها والحرص عليها والمنافسة فيها وإن كانت مفعولاً بها لا اختيار لها، فهكذا المدعو المعبد من دون الله الذي لم يأمر بعبادة نفسه إما لكونه جماداً وإما لكونه عبداً مطيناً لله من الملائكة والأنبياء والصالحين من الإنس والجن، فما يدعى من دون الله هو لا ينفع ولا يضر، لكن هو السبب في دعاء الداعي له وعبادته إياه، وعبادة ذاك وداعوه هو الذي ضرره فهذاضر المضار إليه غيرضر المنفي عنه فضر العابد له بعبادته يحصل في الدنيا والآخرة...^(٢).

الدراسة:

هذه الآية فيها إشكال، وذلك أن الضر والنفع منفيان عن الأصنام في الآية الأولى مثبتان في الآية الثانية، وقد اختلف المفسرون في التوفيق بينهما، وإليك أشهر الأقوال في توجيه هذه الآية:

قال السُّعْدِيُّ: "في قوله: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُورِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ﴾ إن عصاه في الدنيا ﴿وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾ إن أطاعه، وهو الصنم ﴿يَدْعُونَ لَمَنْ ضَرَّهُ أَقْرَبُ مِنْ

(١) أخرجه البخاري ٣١٥٨/٦ ح ٣١٠/٦، كتاب الجزية والموادعة، باب الجزية والموادعة مع أهل النذمة، ومسلم ٢٩٦١ ح ٢٢٧٣/٤، كتاب الزهد والرقائق، عن عمرو بن عوف الأنباري رض.

(٢) مجموع الفتاوى ١٥/٢٦٩ - ٢٧٥.

نَفْعِهِ يقول: ضره في الآخرة من أجل عبادته إياه في الدنيا^(١)، واحتاره ابن حرير^(٢).

وقال الزجاج: "قال: ولا يضره، وقال: ضره أقرب من نفعه، معناه الضر بعبادته أقرب من النفع؛ فإن قال قائل: كيف يقال: أقرب من نفعه ولا نفع من قبله أبنته، فالعرب تقول لما لا يكون: هذا بعيد، والدليل على ذلك قوله تعالى:

﴿أَءَا مَتَّنَا وَكَانَ رَبَّا ذَلِكَ رَجُعٌ بَعِيدٌ﴾^(٣).

وقال البعوبي: "هذه الآية من مشكلات القرآن، وفيها أسئلة:

أولها: قالوا: قد قال الله في الآية السابقة: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُورِنَ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾ وقال ههنا: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ فكيف التوفيق بينهما؟ قيل: قوله في الآية الأولى: ﴿يَدْعُونَ مِنْ دُورِنَ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ﴾ أي: لا يضره ترك عبادته، وقوله: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ أي: ضر عبادته...^(٤).

وقال الرمخشري: "إن قلت: الضرر والنفع منفيان عن الأصنام مثبتان لها في الآيتين وهذا تناقض، قلت: إذا حصل المعنى ذهب الوهم، وذلك أن الله تعالى

(١) ذكره في الدر ٤/٦٢٤، وعزاه لابن أبي حاتم، وهو قول ابن حرير ٩/٤١٥.

(٢) تفسيره ٩/٤١٧.

(٣) سورة ق: الآية ٣.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥، وبه أجاب الواحدي في الوسيط ٣/٢٦١، والبعوبي ٣/٢٧٧، وابن الجوزي ٥/٢٨٣.

(٥) تفسيره ٣/٢٧٧، وهو مأخذوذ عن السمعاني ٣/٤٢٥.

سَفَّهُ الْكَافِرُ بِأَنَّهُ يَعْبُدُ جَمَادًا لَا يَمْلِكُ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا، وَهُوَ يَعْتَقِدُ فِيهِ بِجَهَلِهِ وَضَلَالِهِ أَنَّهُ يَسْتَنْفَعُ بِهِ حِينَ يَسْتَشْفِعُ بِهِ، ثُمَّ قَالَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: يَقُولُ هَذَا الْكَافِرُ بِدُعَاءِ وَصَرَاطِ حِينَ يَرَى اسْتَضْرَارَهُ بِالْأَصْنَامِ وَدُخُولَهُ النَّارَ بِعِبَادَتِهَا، وَلَا يَرَى أَثْرَ الشَّفَاعَةِ الَّتِي أَدْعَاهَا لَهَا ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ لِيَلْئَسَ الْمَوْلَى وَلِيَلْئَسَ الْعَشِيرُ﴾ أَوْ كَرَرَ يَدْعُو كَأَنَّهُ قَالَ: يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا يَنْفَعُهُ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لَمَنْ ضَرُّهُ﴾ بِكَوْنِهِ مَعْبُودًا ﴿أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ بِكَوْنِهِ شَفِيعًا لِيَلْئَسَ الْمَوْلَى﴾^(١).

وَعَلَى هَذَا القَوْلِ يَكُونُ الْقَائِلُ فِي الْجَمْلَةِ الْأُولَى هُوَ اللَّهُ تَعَالَى إِخْبَارًا عَنْ حَالِ الْأَصْنَامِ، وَالْجَمْلَةُ الثَّانِيَةُ هِيَ كَلَامُ عَبَادِ الْأَصْنَامِ، يَقُولُونَ ذَلِكَ فِي الْآخِرَةِ وَأَنَّهُمْ يَبْتَوِنُونَ لَهُ ضَرًّا بِكَوْنِهِ عَبْدَهُ، وَأَثْبَتُوا لَهُ نَفْعًا بِكَوْنِهِ اعْتَقَدُوهُ شَفِيعًا، فَالنَّافِي هُنَّا غَيْرُ المُثْبِتِ هُنَّا، وَتَعَقَّبُهُ أَبُو حِيَانُ: "بِأَنَّ الصَّنْمَ لَا نَفْعَ فِيهِ أَلْبَتَهُ حَتَّى يَقُولَ: ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ"^(٢).

وَيَرِي الأَحْفَشُ^(٣) أَيْضًا أَنَّ ﴿يَدْعُوا﴾ بِعْنَى يَقُولُ^(٤).

وَقَالَ ابْنُ جَزِيَّ: "إِنَّ الضَّرَّ الْمَنْفِي أَوْلًا يَرَادُ بِهِ مَا يَكُونُ مِنْ فَعْلِهَا، وَهِيَ لَا

(١) الكشاف .٢٧/٣.

(٢) تفسيره ٣٣١/٦، وانظر: أضواء البيان ٤٦/٥.

(٣) هو سعيد بن مساعدة المخاشعي بالولاء، البلخي، ثم البصري، أبو الحسن، الأخفش الأوسط، نحوه عالم باللغة والأدب، من مؤلفاته: معاني القرآن، والاشتقاق، توفي سنة ٢١٥هـ. انظر: بغية الوعاة ١/٥٩٠ ترجمة رقم (١٢٤٤)، والأعلام ٣/١٠١.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٥٠.

تفعل شيئاً، والضرّ الثاني يراد به ما يكون بسببيها من العذاب وغيره^(١).

وقال أبو حيان: "ونَفِي هنا الضر والنفع، وأثبتهما في قوله: ﴿لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ وذلك لاختلاف المتعلق، وذلك أن قوله: ﴿وَمَا لَا يَنْفَعُهُ﴾ هو الأصنام والأوثان، ولذلك أتى التعبير عنها بـ(ما) التي لا تكون لآحاد من عقل، وقوله: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرَهُ﴾ هو من عبد باقتضاء وطلب من عابديه من المدعين الإلهية كفرعون وغيره^(٢).

وقال أبو حيان: "وقال آخرون: هي في الحقيقة لا تضر ولا تنفع بَيْنَ ذلك في الآية الأولى، ثم أثبتت له الضر والنفع في الثانية على طريق التسليم، أي: ولو سلمنا كونها ضارة نافعة لكن ضرها أكثر من نفعها"^(٣).

وقال الشوكاني: "﴿يَدْعُوا﴾ بمعنى: يقول،.. والأصنام لا نفع فيها بحال من الأحوال، بل هي ضرر بحث لمن يعبدوها، لأنها دخل النار بسبب عبادتها، وإيراد صيغة التفضيل مع عدم النفع بالمرة للمبالغة في تقبیح حال ذلك الداعي،

أو ذلك من باب ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٤)".

وقال ابن عاشور: "ولما كان الضرّ الحاصل من الأصنام ليس ضراً ناشئاً عن

(١) تفسيره ٥١/٢، وانظر: البحر المحيط لأبي حيان .٣٣١/٦.

(٢) تفسيره ٣٣٠/٦، وقوّاه الشنقيطي في تفسيره ٤٧/٥.

(٣) تفسيره ٣٣١/٦.

(٤) سورة سباء: الآية ٢٤.

(٥) تفسيره ٦٢٣/٤.

فعلها؛ بل هو ضر ملابس لها أثبت الضرّ بطريق الإضافة للضمير دون الإسناد، إذ قال: ﴿لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ ولم يقل: لمن يضرُّ ولا ينفع؛ لأن الإضافة أوسع من الإسناد، فلم يحصل تنافيٌ بين قوله: ﴿مَا لَا يَضُرُّهُ﴾ وقوله: ﴿لَمَنْ ضَرَهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾.

وكونه أقرب من النفع كنایة عن تحضه للضرّ وانتفاء النفع منه؛ لأن الشيء الأقرب حاصل قبل البعيد فيقتضي أن لا يحصل معه إلا الضر^(١)، وهو بمعنى قول شيخ الإسلام.

وعند التأمل في هذه الأوجبة يظهر – والله أعلم – أنها كلها وجيهة ما عدا قوله الزمخشري، وأبي حيان، أما قول الزمخشري فتقدّم الاعتراض عليه، وفيه تكُلف، وأما قول أبي حيان فإنه فرق بين ما يعبد من دون الله وجعلها قسمين، وهذا خلاف الظاهر.

(١) تفسيره ٢١٦/١٧.